العامل فيحق بما سمينا الجازم عاملا لنقله اخر المضارع من الرفع الذي هو معمول
وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع
في المضارع مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او
الحاصل عند التجرد عنهما وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع
قلنا ليس زوال الرفع اثر الجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل
الرفع او الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة العدم عدم العلة فان الوقوع قيل
فيكون زوال الرفع اثر الزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر للجازم
واثر الاثر اثر فزوال الرفع اي الانجزام اثر للجازم قلنا زوال عامل الرفع
قد يكون اثر الناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما واقصى ما يمكن
من غاية قول النحاة ان يقال ان الناصب جازم ما يزيل الرفع الى بدل وهو
النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصبة جازما لان تعريفه باثره الو
او تعريفه باثره العدمي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فسمي جازما جودي
الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي جازما
لانه ازال الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع
بحرف المضارعة فيكون الجازم الطاري مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله
ومانعا له بعد ذلك من ايجاد رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال
الرافع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله
لم يرد الاعتراض من المذكور قوله ولحوق تاء فعلت نص نصا لم يضمه الحر
في البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يلحق مثناه ومجموعه جمع السلامة
الالف والواو فلو لحقه ضمير المرفوع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع
واوان فان لم يحذف احدهما استثقل وان حذفت التبس قوله وياء التانيث
الساكنة لانها انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى
بالسكون من التاء الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل قوله الماضي ما دل على زمان قبل
المتحرك والواو من زمانك مبني على الفتح مع غير ضمير المرفوع المتحرك والواو
قوله ماض لاي فعل دل حتى لا ينتقض
بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسمة الافعال قبل
زمانك اي قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية وقولنا لا على وجه
الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم يقول زيد بعد خرجت امس عدم
خرجت ماض وان لم يدل هاهنا على زمان قبل زمان التلفظ به ويخرج ايضا
نحو اخرج في قولك اليوم قال زيد او لمن امس اخرج غدا فانه دال على زمان
تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الا يتعلق من امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت

واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وابيع المقصود به الحال ان قولك
ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته
لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب
واما بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا
اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق
والكذب لان معنى الصدق مطابقة الكلام الخارج والكذب عدم مطابقته
فاذا لم يكن هناك خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي
ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعاء نحو رحمك الله واما امر
كقوله عليه السلام في النهج اجزأ امرؤ قرنه آسى اخاه بنفسه وينصرف ايضا
للاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى و
نادى اصحاب النار وسيق الذين والعلة في الموضعين انه من حيث اراده
المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا
اذا كان منفيا بلا وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم
تكرير لا كما يلزم في الماضي الباقي على معناه وينقلب ايضا اليه بدخول كلم المجازات
غير لو واما اذا كان يبقى معها على المضي نحو قوله تعالى ان كنت قلته وينقلب اليه ايضا
بدخول ما النائبة عن الظرف نحو ما ذر شارق وما دامت السموات لتضمنها معنى
ان اي ان كانت كثيرا او قليلا وقد يبقى على المضي كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما
دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت
وبعد كلما وحيث لان في الثلاثة رائحة الشرط وبعد حروف التحضيض اذا كان
يحتمل الطلب الا التوبيخ كما يجيء في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام او صفة لنكرة
عامة نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله كذا لان فيهما رائحة الشرط كما
ذكرنا في باب المبتدا وهو مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل كما ذكرنا في اول الكتاب
واما بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم بوقوعه موقعه نحو زيد رجل ضرب اي
ضارب فالمضارع لما شابهه المشابهة التامة استحق الاعراب وهو لما شابهه
مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في
المواضع المذكورة قبل وخص الفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا
ساكن الاوسط بالاصالة ولا يتجاوز الرباعي كما يتجاوز الاسماء او معنى
بدلالته على المصدر والزمان وبطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا
اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن آخره كراهية اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء

لما قبله كما مر في باب المضمرات ولا لاستتار اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين
اربع متحركات على التوالي ولهذا قالوا اصل هُدَبِد وعُلَبِط هدابد وعلابط قوله
الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز
من المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع حركات واذا اتصل
به الواو والنصب به اخره لمجانسة ها الواو قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت
قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة
في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد
فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من
الضرع وتقابلا وقت الرضاع قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين والباء
ههنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب
لحصول جهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكر فالباء فيه
كما في قولك بزيد ضربت كقرنون في الثروة قوله باحد حروف نايت نحو الماضي
قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته
لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله
كما تقدم قوله لوقوعه مشتركا اي هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو
حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل
الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز
وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما للاخريين وقيل هو حقيقة في
الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال
ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف
تثليثا وليس بشيء لان الحال عند النحاة غير الان المختلف في كونه زمانا بل ما هو
على جنبتي الان من الزمان مع الان سواء كان الان ايضا زمانا او الحد المشترك
بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته
ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة واقعة في الحال وقيل
ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج ولا يقال ان
زيدا لخرج لان هذه اللام الداخلة في خبران اصلها ان يدخل في المبتداء ثم تأخرت
عن المبتداء لدخول ان فهي يدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها
وهو المبتداء واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في
باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال

بانه لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين فالهمزة و
للمتكلم وحده والنون له مع غيره والتاء للمخاطب مطلقا و
للمؤنث وللمثنى الغائب والياء للغائب مفردا وجمعا
وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي مفتوحة
فيما سواه ولا يجتمع بالفعل ولا نون
ادام متصلة نون جمع مؤنث مبني
زعه

كما ان السين مخصصة بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها آخر للمشابهة بل
كالسين في التخصيص فلذلك لايجوزون ان زيدا لسوف يخرج السائغ و
البصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت
تفيد عند دخولها على المبتداء قوله لو قوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان
الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم
لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين وفعل المضارع
معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما
في الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد
يتوارد ايضا عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج
الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتميز لاحد المحتملات المضارع بتعينا
لتعينه وذلك كقولك لا يضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه
دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن ونصب تشرب دليل على للنهي م
كون الواو للصرف وجزمه على كونها للعطف ما بالله حاجة فيظلمك نصب يظلم والجزم لك م
دليل على كون الفا للسببية ورفعه على كونها للعطف نحو لنضرب بحرمه دليل على
كون اللام للامر ونصبه دليل على كونها لام كي او لام الجحود وسمي المعنى بكل واحد
من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى نحو يضرب زيد ولن يضرب بمعنى م
ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز
زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غيرها الملتبسة او
اقل او مساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت عليه في الاقل كحذفهم
الواو في يعد ونعد واعد لحذفهم لها في يعد وكذا حذفوا الهمزة المتكلم في نكرم ويكرم
لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا تبيين لمعاني حروف المضارعة ليعلم
انها لا يكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا ففي اكرمت ايضا همزة
وليست للمتكلم لشوبها مع الغائب والمخاطب فلا يكون الفعل بسببها مضارعا
فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانوا
مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلث وللواحد المعظم نفسه كقوله تعالى نحن نقص مجازا من الجمع لعدهم الواحد المعظم
كالجماعة ولم يجي للواحد الغايب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم
وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او
مثنى او مجموعا وللمؤنث الغايب وللمؤنثين ايضا والياء للغايب غيرهما اى

اى غير المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة لواحد المذكر ومثناه ومجموعه والجمع
المؤنث وحرف المضارعة مضموم فى الرباعى سواء كان حروفه اصلية كيدحرج او
حروفه زايدا كيكرم واصله يأكرم ويعطى ويقاتل واصل الافعال ثلاثى ورباعى
فتحت حرف المضارعة فى الثلاثى لان الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثى الاصل
اولى لان الرباعى اقل فاحتمل الاثقل الذى هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من
حروف المضارعة يستثقل عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء لغة غير
الحجازيين اذا كان الماضى مكسور العين كما يجئ فى التصريف ويكسرون الياء ايضا
اذا كانت بعدها ياء اخرى فلما ضموا فى الرباعى الاصلى حروفه حمل عليه الرباعى
المزيد فيه كيتفاعل ويتفعل ويفتعل وبقى غير الرباعى على اصل الفتح لخفته واما اهراق
يهريق واسطاع يسطيع فرباعى زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجئ فى
التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غيره قد تقدم عليه والخلاف فيه قوله اذا لم
يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف فى المضارع المتصل به نون التاكيد فقال
جمهورهم انه مبنى لتركيبه مع النون والاعراب فى الوسط واما النون فحرف
ولا حظ له فى الاعراب فبقى الجزآن مبنيين فان قيل فلما امتزجا فهلا اعرب
الكلم على النون كما اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم المؤنث
بالتاء على التاء لما تركبا او هلا اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب
الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلت اما لان الاسم اصل فى الاعراب والفعل
فرع عليه فروعى اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما ان النون من
خواص الافعال فترجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وهذا على مذهب
البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم و
اكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب فهذا على مذهب الكوفيين هذا
مع ان للعرب داعيا اخر الى ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا الاسم على ما قبل
التنوين فرجحوا لذلك الداعى موجب البناء مع ضعفه وهو استعمال ما قبل
النون المؤكدة بالحركة المختلفة بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد
المؤنث ففتحوا فى الاول وضموا فى الثانى وكسروا فى الثالث لاجل الفرق
ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون
وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوى الا ترى الى سقوطه فى الوقف
ومع الاضافة ومع اللام فلضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب
على تاء التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق

وضمير ان رئيسه هو كالكلمة الواحدة

على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة
المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على
مذهب المصنف وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند
الى الالف نحو هل يضربان او الواو نحو هل يضربون او الياء نحو هل تضربين لان
الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين في حكم الثابت
فنحو تضربن او تضربن لتخشون وتخشين فالمسند الى احد احرف الثلثة معرب مقدر
الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم لم يعوض النون
من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب
اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة اجتماع النونات
وانما لم يقدر الاعراب عند هولاء على نون التاكيد كما دار على ياء النسب وتاء
التانيث لمشابهتها للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها ولمشابهتها لمشابهة النون م
تقلب الفا في نحو لنسفعا قوله والنون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان
الفعل مبني لحالة قال سيبويه ان يضربن شابه ضربن معنى لانه لما سكن اخره
وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا
جاز كل تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فالاولى في الفعل المشابه
للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو التزامهم
لمحل الاعراب الاسكان لمشابهة نحو ضربن ولم يعوض النون من الاعراب خوفا
من اجتماع النونين وقال بعضهم لضعف علة البناء مقدرا الاعراب للالتزامهم هو معرب م
محله السكون قوله اعرابه رفع ونصب
وجزم قد مضى علة اختصاصه بالجزم قوله فالصحيح المجرد الى اخره تفصيل الانواع
الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب مختلف في انواعها كما اختلف في انواع
الاسماء فيحا نحو تبيينه في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديري في كل واحد
من تلك الانواع لسهولة امره خلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري
ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح احترازا عن المعتل نحو يغزو و
يرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز
احترازا عن المتلبس بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في
المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المونث نحو يضربان ويضربون
وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا يكون بالضمة و
الفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير بالبارز لانه

لوقال المجرد عن ضميره وسكت لوجب ان لايكون المتصل بالضمير المستتر
نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة
والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير
بارز لوجب ان لايكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضمة و
الفتحة والسكون ثم لما المتصل به ذلك اى المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز
المرفوع وهو الالف والواو والياء فى الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينتصب وينجزم
بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة
لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن
دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل
النون بدل الرفع لمشابهته فى الغنة بالواو وانما خص هذا الابدال بالفعل
اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو يدعوا ويرمى ويخشى والقاضى وغلام كرسى
وان كان الاعراب فى جميعها مقدرا لمانع مع كونها معه ليكون الفعل اللاحق
به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون [illegible]
مشابها للالف ضاربان وواو تضربون مشابها لواو ضاربون وان كان
بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء فى تضربين على اخويه
الالف والواو فى الحاق النون بهما وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد
فاعله اعنى الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة
اذا كان على حرف لاسيما اذا كانت تلك الحروف من حروف المد واللين
فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعماد وسقوط النون فى الجزم ظاهر لكونه
علامة الرفع كذا فى النصب لان علامة الرفع لايكون فى حال النصب الا ان
الرفع فى الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح فى موضعه وفى الامثلة الخمسة
زال الرفع لا الى بدل فصار النصب فى الامثلة الخمسة فى صورة الجزم ويحذف
هذه النونات الخمسة مع نون التاكيد اما عند من قال الفعل معها مبنى
فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معها فلاجتماع النونات فيكون
الاعراب معها مقدرا كما فى قاض ويكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن
اذا حرك فالكسر اولى وقرى فى الشواذ اتعدانني وبفتح بعد الواو والياء
حملا على نون الجمع فى الاسم وقد ندر حذفها لا للاشياء المذكورة نظما ونثرا
قال ابيت اسرى وتبيتى تدلكى جلدكى بالعنبر والمسك الذكى والمثل بالواو

والنا بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة
ولم يستعمل الفتحة بعد ما لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء
كما يظهر في الاسم جرا لياء ورفعها قال كجواري يلعبن في الصحراء ويقدر للجل
الضرورة كثيرا كقولهم في المثل نصب الواو والياء كقوله ايديهن بالمعلم
الترف ايدي جوار يتعاطين الورق وقد تقدر في السعة كسرا كقولهم
في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدره في الضرورة رفع حرف الصحيح وجرها
قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو
والياء والالف في الجزم لان الجازم عند حذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل
محذوف للاستعمال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الاحرف
علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا تحذف الحروف الثلثة في الضرورة قال
ولا ترضاها ولا تملق قال الم ياتيك والانباء تنمي وتقديره انها كانت متحركة
فحذفت حركتها للجزم او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة
الان للاشباع كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى
غضوب جسرة وربما جاء نحو لم ياتي في السعة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب
والجازم نحو يقوم زيد هذا وان لم نصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل
كما هو مذهب الفراء في رفع المضارع كان ايماء الى ذلك المذهب ولعل اختيار
الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو
ان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع او منصوب
كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرورا ومنصوب نحو مررت برجل يضرب ورجلا
يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات
كارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب لان الصلة
لا يكون الا جملة ونحو سيقوم وسوف يقوم لان حروف التنفيس من خواص
الافعال في خبر كاد ونحو كاد زيد يقوم ونحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو
الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب
هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا اقايم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع
الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن
نحو سيقوم ان يقوم مع السين واقع موقع قايم لا يقوم وحده والسين صار
كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحية وقوعه موقع الاسم

لانه يكون اذن كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم

كما في قوله وما كدت آيبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجئ في بابه وقال الكسائي
عامل الرفع حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة الرفع بحدوثها اول
المضارع اما الماضي والمصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث
الزيادة فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين و
الفراء وانما عمل فيها عامل النصب والجزم لضعفها فصيرورتها كجزء الكلمة ويتعين
المضارع للحالية بالان وانفا والساعة وما في معناها من الظروف الدالة على
الحال وبلام الابتداء عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم يتعين لها ايضا بليس نحو
ليس زيد يقوم وبما نحو ما زيد يقوم وما يقوم زيد وبان نحو ان يقوم زيد
عند المبرد وقال ابو علي ان ليس لمطلق النفي وما لنفي الحال وقد مضى الكلام عليها
في بابها وسيجئ الكلام على ليس على بابه ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل
كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كيقوم القيامة وباقتضائه طلب الفعل
وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاشفاق
لان طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقوله واعدا اكرمك واحسن اليك وبنون
التاكيد ولام القسم اذا لبثه توكيد وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله
لاضربن على ضعف ولاضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد
وذلك بان يحيل المخاطب ان الحاصل في الحال شيء بالتاكيد لكنه لما كان
موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكد
واذا كان جواب القسم بما هو محتمل للحال لظهوره في الحالية كما مضى في بابها
وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب او جازم فلهذا كانت اذن الناصبة علما
للاستقبال بكل ناصب واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف
اليه ايضا بلو المصدرية نحو ودوا لو تدهن وكذا بكل اداة الشرط وان لم
تعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي وكذا ايضا كون الجزاء مستقبلا
لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل ولازم الشيء واقع في زمانه ويتخلص ايضا
بحرف التنفيس وقال سيبويه ومن تبعه وبلا النفي ايضا وقال ابن مالك
بل يبقى على صلاحية الحال وليس ببعيد لقوله تعالى ولا اقول لكم عندي
خزاين الله الآية ونحوه كثير وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمة وقال
بعضهم بل انهما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى
المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنى اظهر في كلامهم وينصرف ايضا الى المضي
بلو غالبا وقد يكون بمعنى ان للمستقبل كما يجئ وباذ وربما فانهما موضوعان

للماضي قوله وينتصب بعد ان ولن وكي واذن الخ ذكر النواصب جملة ثم ذكر ما يعمل فيها
مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان يحسن الى آخره قوله والتي تقع
بعد العلم هي مخففة من المثقلة اعلم ان المثقلة يصح وقوعها في كل موضع يكون
فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل او لا نحو عندي
انك قائم وسواء كان معمول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل
او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم قال جار الله ان الفعل الذي يدخل
على المفتوحة مشددة كان او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق ولذا قال
سيبويه انه يضعف ان يقال ارجو واطمع او اخشى او اخاف انك تفعل وفيه
نظر لقوله وددت وما تغني لودادة انني بما في ضمير الحاجبية عالم وفي نهج البلاغة
وددت ان اخي فلانا كان حاضرا وكذا في تعليل المصنف المنع من ذلك بقوله لو
قلت اظن انك تقوم لكان كالمتضاد قال لان الظن يدل على توقف القيام و
ان على ثبوت خبره والمخففة كذلك لا يدل على ثبوت خبره وتحققه بل على ان خبره
مبالغ فيه مؤكد فيصح ان يثبت هذا المؤكد نحو قولك علمت انك قائم فان ينفى نحو
قولك لم يثبت ان زيدا قائم وانا شاك في انه قائم ولو كان بين معنى الظن ومعنى
ان تنافيا او كالتنافي لم يجز ظننت انك قائم رجعنا الى المقصود فنقول لان خففت
المشددة فيقال مررت حظها فلا يقع بعد هذا الموضع كالمشددة لا يقول عجبت
من ان سيخرج ولا تقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبيين
والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والاخبار والنداء ونحو ذلك
او بعد فعل الظن بناء على ان يكون ظنا غالبا مناسبا للعلم فلا تقول اعجبني
ان سيخرج ولا وددت ان سيخرج او رجوت كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك
انها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما
معنى فلكونها حرفا في المصدر فاريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق
او ما يؤدي مؤداه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون مؤذنا في اول
الامر انها مخففة لان التحقيق بان المخففة التي فائدتها التحقيق انسب واولى
فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية واما بعد فعل الظن
وما يؤدي معنى العلم فيجيء المصدرية ~~فيها بعد فعل~~ والمشددة والمخففة
ولم يقنعوا بهذا لان الاولوية لا تفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة
على الاسمية كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل او الفعلية الشرطية نحو ان
اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق آخر اذ المصدرية يلزم

وانا لا ام ان ان ...

ولا رجوت ان
سيخرج م

الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان يدخل على الاسمية ولا الشرطية وان
دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى ولم
ينبا اي ادلم نعلم الى قوله وان ليس للانسان وقوله اولم ينظروا الى يتفكروا الى
قوله وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم يحتاجوا ايضا الى فرق آخر لان ان المصدرية
لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا
مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة من
الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف يكون او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا
او حرف النفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان
ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل
بتاويل المصدر معنى وعاملة في المضارع لفظا فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر
فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين والفعل كما يجي بل قد
يفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع
لا تدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت
المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية لما قدمنا ان ان المصدرية لا تقع
بعد فعل العلم فان كان بعد فعل الظن جاز ان يكون مخففة ومصدرية كما في قوله
تعالى وحسبوا ان لا يكون فتنة قرى بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان
ظن غالب فلا التباس بينهما على هذا الا في مثل هذا الموضع وتسمى النحاة هذه
الحروف التي بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احد نوني ان
وكما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعده المخففة
وذلك كثير وكذلك قد يشتد الخوف والرجاء ويقوى حتى يلحق بالمتيقن فيقع
بعدهما ايضا المخففة كقوله فلا تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا
اذوقها وجوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد
بالنصب اي ظننت وجوزه الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل
علم غير مؤول فيجوز ان يكون قوله فلما راى ان لم ثمر الله ماله وانى موجودا
وسد مفاقره من هذا وتجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد
من البغداديين علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فنقول ان ان
التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية
لا غير سواء كان بعد فعل الترقب كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل
غيرها كقوله تعالى اولم يكن لهم آية ان يعلمه واعجبني ان قمت وما كان جواب
قومه الا ان قالوا او لا بعد فعل كقوله تعالى ان كتب الله عليهم الجلاء وان يقوم

أو لم

أجلهم

معناه ولا ما يؤدي

خير من ان يقعد وقد يجيء المصدرية ولا ينصب المضارع كقوله ان تقرآن على
اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا في حرف مجاهد لمن اراد ان
يتم وذلك اما للحمل على ما المصدرية او على المخففة والتي بعد الظن ان كانت
بعدها غير لا من حروف العوض المخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا
داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك فان كانت بعدها لا داخلة
على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم مخففة لا غير وكذا
التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كما مر ونزل واوحى
ونادى فان فيها معنى علم وقال معا فمعول ان وليها فعل متصرف كنا دينا ان
ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة فان وليها فعل متصرف من غير حرف
عوض احتملت ان يكون مصدرية وان تكون مفسرة ولا يحتمل المخففة لعدم
العوض وذلك كقوله تعالى نودي ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير
وكذا في نحو امرته ان قم وذلك لان صلة المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا
غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية ذلك على ان يكون على
الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية
ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى
ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون
بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدا محذوف اي هو ان اعبدوا الله
وان يكون مفسرة وفي حكمه نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفعل بالنداء كلا فصل
وكان الفعل وليه ان واذا ولت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف مصدر
بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو امرته ان لا تفعل واوحي اليك
ان لا يفعل فان كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان يكون للنهي لان المخففة لا
تدخل على الطلبية وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفي وللنهي فيرتفع الفعل
او يجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل اي امرته بان لا يفعل ولا يجوز
ان يكون لا نهيا فينجزم الفعل الا عند ابي علي وان ولت ما فيه معنى القول
ووليها فعل متصرف وتصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحي اليك ان سيفعل
فمخففة او مفسرة نحو ناديناه ان يا ابرهيم قد صدقت لان الفصل بالندا
كلا فصل وان ولت ما فيه معنى القول ولم تلها الفعل الصرف بل وليها
اسمية نحو ناديته ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز
ان كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليتها الشرطية
كقوله تعالى فقد نزل في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله قل اوحي الي وقوله

كسمعت ونظرت وانكشفت وظهر فان كان فيه معنى القول

بمعنى اي بورك او بمعنى بالمباركة ولو قلنا ان بورك نصبه

اي بان قم

وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان الزائدة وجوز الكوفيون
كون ان الشرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا انطلقت
وقالوا في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها
بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان
المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم
في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله كان جزائي بالعصا
ان اجلدا وقوله وشفاء غيك جابرا ان تسالي فجابرا معمول تسالي قوله ولن معناها
نفي المستقبل هي لنفي المستقبل نفيا موكدا وليس للدوام والتابيد كما قال
بعضهم واصل لم ولن لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الاخر وقال الخليل
اصل لن لا ان لما قال يرجي المرء ما لا ان يلاقي ويعرض دون ادناه الخطوب اي لن يلاقي
وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كان في ان ولانه جاز تقديم
معمول معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب وللخليل ان يقول لا منع
ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف ولا
دليل على قول الفراء ونقل المصنف في لا منع تقديم معمول ما بعدها عليها
فلا يجوز عمرا لا اضرب والاصل جواز تقديم ما في خبر حروف النفي عليها الا ما ذكرنا
في المنصوب على شريطة التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصلها اذ فحذفت الجملة المضاف اليها
وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا
بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي
هو بمعنى مطلق الزمان لخفة لفظه وضمنوه جردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا
للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا
به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما
يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت
زيارتك لي اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانهما معربان واذ مبني فاذن
على ما تقرر يصلح للماضي كقوله اتم القام بنصري وللمستقبل نحو ان جئتني اذن
اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن هنا هو اذ في قولك حينئذ ويومئذ
الا انه كسر ذلك في نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم
واذا لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسره نادر كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو
بعاقبة وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون في
صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى

وسمانا دران او نقول لا يتعلق بالعصا بان يجعل
خبر مبتدا مقدرا او متعلق باجلد مقدر
وكذا جابرا منصوب بتسالين مقدر

من المضاف اليه لانه وضع
الاصل لازم الاضافة فهو
كمكلم

الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة يوجد في المضاف تخصيصا
لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذ نائبة من حيث المعنى وصيغتها من التنوين
في اللفظ بخلاف اذما وحيثما لم تجزم ما هو جوابها نحو اذن اكرمك كما جزم
اذما وحيثما وانما قلنا يكون الغالب في اذا التضمين بمعنى الشرط ولم يقل بوجوبه
فيه كما اطلق النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين
واذا كان للشرط فجاز ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك
وفي المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي
جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى اذن لاذقناك ضعف
الحيوة فادخل اللام فيما هو جوابه معنى كما يدخل في جواب لو اي لو ركنت اليهم
شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذا لقام بنصري وليس الجواب جواب القسم
المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء
في جزائها كما في جزاء ان قال ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذن فلا رفعت
سوطا الي يدي اذن فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من يأتيك بالجيد
اي ان اتيت بشيء انت تكرهه فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان توكيدا
لهما لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل بمعنى حرف الشرط المذكور
مع فعل الشرط نحو لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن ازرك فكانك
كررت كلمة الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تأخر كلمة الشرط مع الشرط
عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني جاز تأخر اذن
الذي هو ككلمة الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي
ما هو جزاؤه معنى ككلمة الشرط نحو انا اذن لخارج وان كان نحو ذلك لا يجوز
في كلمة الشرط الا ضرورة قال وانا عند الرشا ان يلقها ذيب كما يجري وذلك لتضمن
معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا
لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك
اما في كلام المتكلم باذن نحو ان جئتني اذن اكرمك قال الله تعالى وان كادوا ليستفزونك
من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون واما في كلام متكلم اخر كقولك
اذن اكرمك قال الله تعالى وانا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم
ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون
للحال فلا يتضمن معنى الجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في الظروف المبنية
ولا يدخل الجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله تعالى فعلتها اذن
وانا من الضالين فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء والمضي

كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى بالجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء

بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان والمضارع بمعنى الحال وقصد التخصيص
على معنى الجزاء في اذا لانصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال
فيبين اذن على ما هو الغالب فيها من كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالة
المانعة معنى الجزاء وذلك سبب النصب الحاكل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من
هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكاينة في جواب الاشياء الستة لما يجئ فانه لما
قصدا النص على كون الفاء للسببية دون العطف اضمران بعدها ليتخلص المضارع
من الحالية المانعة للفاء من السببية ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى
مع وبا ومعنى الا او الى نصب الفعل بعدهما لان النصب بام النواصب اي ان المصدرية
اولى مكون معنى المصدرية مشعرا بكونها مع وبمعنى مع التي لا تدخل الاصلي الا الاسماء
ونكون او بمعنى الا او الى اللتين حقهما الدخول على الاسماء واذا جاز كذا اضماران
بعد الحروف التي هي الفاء والواو واو وحتى وهلا جاز اضمارها بعد الاسم وانما
لم يجز اظهاران بعد اذن لاشتباههم للتسلط بها بعدها ولم يجز الفصل بعد
اذن والمنصوب بعدها لان المقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن
للجزاء صار اذن لاقتضاء النصب كانه عامل النصب كان فاء السببية وواو الجمعية
صارا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل فصار الفاء والواو
واو واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل الا ان اذن لما كان
اسما بخلاف اخواتها جاز ان يفصل بينه وبين العامل باحد ثلثة اشياء دون الفاء
والواو القسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو
اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دوران هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينه
وبين الظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك يفضل الامر ولا بالحال نحو اذن قايما
اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان للفعل الذي هو صلة ان فلا يتقدم
على الموصول ما في صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل
ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على
معنى الشرط في اذن والشرط مرتبة الصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى
الشرطية الاصلية فمن ثم نقول والله ان اتنى لاضربنك فكيف بالشرطية العارضية
فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط
وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد اذن ثلثة اشياء تصدره وذلك اذا
كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان
لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد

العاطف لقوله تعالى واذن لا يلبثون خلفك وكقولك تأتيني فاذن اكرمك
جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت والجملة مستقبلة من حيث
كون اذن في اول الجملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن
حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض
الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرأ
واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدرة في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب
بها المقدر بالمصدر مبتدأ وخبره محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك حاصل اذن
او واجب ولما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي
تسبكهما تهيأ ان يصلح للابتداء لانه لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو
ابرز الخبر لكان كأنه اخبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفاء على
ما يجيء واما تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما ارتكبت ادعاء ان اذا ملخصا حملني على ادعاءهم
زمانية محذوف الجملة المضاف اليها لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالا لظهوره
كما في اذ فان المعنى ان جئتني اذن اكرمك في وقت المجيء اكرمك وكذا لو زدتني
اذن اكرمك ولا سيما في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم
اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها ووقف نونها
في الوقت الغالب يرجح جانب اسميتها ونقل عن المازني انه كان لا يرى الوقف
عليها بالالف لكونها حرفا كأن وان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا
اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية
واذا اعملتها تجيزها عنها وكوبزا الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدعاء فالعامل
والنداء يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كأن ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله
بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا يضرب فهو عند البصريين بفعل
مقدر كما يجيء بعد واما قوله فان تجيئها اخاك مصاب القلب فلقوة شبهها بالفعل
هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه
ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه
بانه لو كان مقدرا لجاز تقديمه في نحو اذن اكرمه كما جاز اذن اكرمك زيدا زيد
المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون
ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذ ان فركبا كما قال في لن ان اصله لا ان
ووجهه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها
الحال وانما قلنا ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم

بمعنى

عيسى بن عمر ان ناساً من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت
يونس بذلك فقال لا تبعدن فلم يكن يروي غير ما سمع هذا كلام سيبويه
قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام
ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبراً لما قبلها نحو انا اذن
اكرمك واني اذن اكرمك وقد جاء منصوباً مع كونه خبراً عما بعدها قال لا تحملني
فيهم شطيراً اني اذن اهلك او اطيرا بينا وبل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فلا
يكون اذن مصدرية كما تقول لن تقوم قال الاندلسي يجوز ان يكون خبر ان محذوفاً
اي اني اذل ذلك او لا احتمل ثم ابتدأ وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل
او بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتني اذن اكرمك
وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا اذاً يرد وقيد العير مكروب ويجوز
على مذهب الكسائي ان لا يكون لا يرتع مجزوماً لكون لا فيه للنهي لا جواب الامر ويرد مجزوماً
لا منصوباً لكونه جواباً للنهي كما هو مذهبه في نحو لا تكفر تدخل النار اي ان لا تكفر
تدخل النار فيكون لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع
عما قبله مصدر كان المخاطب قال لا ازجره فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان
يكون جواباً للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله اي عاذلي عبدي العزيز
بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع
منها اذن لا اقبلها ولا يقع المضارع بعد اذن الثلثة معتمداً على ما قبلها بالا
ستفهام بل يقع متوسطاً في غير هذه المواضع نحو تقتل اذن زيد عمراً او لبئس الرجل
اذا زيد ونحوه في قولك ان تأتني آتك واذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاقوى
بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل وما
كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدأ بعد اذن اي
اذن انا اكرمك قوله وكي مثل كي ادخل الجنة ومعناها السببية اعلم ان مذهب
الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير
ان وقد نظر كما حكى الكوفيون عن العرب لكي ان اكرمك قال فعلت لكل الناس
اصبحت مانحاً لساني كيما ان تغر وتخدعا وقال اردت لكيما ان يطير بقربتي فتتركها
شنا ببيدا بلقع ويعتذر لتقديم اللام عليها في نحو لكيلا تأسوا وتأخره عنها في
نحو لكي لتقضيني رقية ما وعدتني بان كي المتاخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة
واللام المتاخرة في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق
له في المعنى قال فتم اذا اصبحت غاديا ابدل ثم من الفاء عند بعضهم وعند الخليل
اصبحت

ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب
الكوفيين انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل ان وعنده من في نحو
كيما ان تغر بان الله زائدة او بدل من كي وفي كي لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف
لكم وفي كيم ان الفعل منصوب بكي مقدرة وما منصوب بذلك الفعل كانه
قيل جئتك فعول كيم اي كي افعل ماذا وفي اعتقادهم هذا مخالفة لعدة اصول
احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني نصب ما الاستفهامية متاخرة عن
الفعل المقدر ولا ينتصب الا بتقدمه عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا
ان يكون اذا متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة
للاستفهام كما في لم وبم فان الجار والمجرور ككلمة واحدة فسقط بهذا الوجه
من التصدر اللفظي والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير
له في كلامهم وعند البصريين هي قد يكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها
ان فاذا بعدها اللام نحو لكيلا تأسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها
معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى
اللام للتعليل وهكذا في كيمه ولا يجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير هذه المواضع
نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون
جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في كي لتقضيني زائدة عندهم او بدل من
كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا يقدم
على كي معمول ما بعدها واجاز الكسائي تقديم الفعل المنصوب بعدها فلا تقول جئتك زيدا
كي يضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما واجاز الكسائي
تقديم معمول منصوب كي عليها واما قول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى
كيما يضر وينفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة اي للضر والنفع وجوز
المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما والياء محذوفة للتخفيف
وانشدوا لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل بل الناصبة ما تشبيها له بان و
الكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون لا تظلموا كما لا تظلمون
وقيل بالتوحيد وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة
او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اما اعرابه برفع او نصب
اعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع اقوى من النصب كما ان
وقوعه موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب
لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم فلم يعرب

اذن لضعف المشابهة كما احترز قبل قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
ابتدا بالحروف التي ينصب الفعل بعدها باضمار ان هذه الحروف مختلف فيها
اذا انتصب الفعل بعدها وعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف
جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا ينصب شي منها عندهم بنفسه لان
الثلثة الاول حروف جر وهي من عوامل الاسماء والثلثة الاخر غير مختصة
وشرط العامل الاختصاص وجاء ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع
فاشعر بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى واللامين ينصب
بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت مقام كي فعملت عملها وكذا حتى
التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فيعمل عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل
عدم خروج الشي عن اصله واعتقاد بقائه على اصله اولى ما لم يضطر الى اعتقاد
خروجه عن ذلك الاصل وفيما باول البصريون من تقدير الناصب بعد هذه
الجارة حتى يبقى على اصلها من الجر مندوحة عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا
سيما قد ثبت تقدير الناصب في نحو قولنا للبس عباءة وتقر عيني وفي قوله
الا ايهذا الزاجري احضر الوغى على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان
وحتى للغاية ليست بمعنى ان وكيف يحملان في النصب على ما ليستا بمعناه وقال
الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر
الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر
فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا يعمل في الافعال كما ورد على
سائر الكوفية بل يرد عليه بانها غير مختصة بشي لكن في مذهبه بعد لان
حذف حرف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد حذفه الفعل بعدها
مع انجرار الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال
الفراء الافعال بعد هذه الحروف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف
بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الاعراب كما انتصب الاسم
الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف ههنا
بينهما لانه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهاية
او الاستثناء وقولهم في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن انه ينصب على الصرف يعني
قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظرف في نحو زيد عندك
لانه خالف المبتدا الخبر اذ لا يطلق على زيد انه عندك كما يطلق في زيد قائم ان زيدا
هو القائم والظاهر في مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كما ان الابتداء

عند اكثر النحاة رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف في نحو
مررت بزيد ولكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا يرد على الجرمي الاعتراض
بوجوب اختصاص العامل بأحد القبيلين لانه يقول ان هذه الحروف بهذه
المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو قوله تعالى فانتم فيه سواء فقليل
وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله لو بغير الماء حلقي شرق وقوله
فهلا نفس ليلى شفيعها وارجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين
قالوا حتى حرف جر فلا يدخل الا على اسم ظاهرا ومقدر ولا يصح تقدير الفعل
اسما الا بان او كي او ما او لو ولا يصح تقدير كي لانها لا يستعمل الا في مقام
السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكي اقوم او بمعنى اللام بلى قد جاءت بمعنى ان
من غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تضمدينى وخالدا
وهل يجمع السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام المنصوبة بعدها الفعل لغير
السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم وبعد
فعل الامر كقوله وامرت لاعدل بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا
كان في كي معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس فلم يبق الا
ان التي هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها في غير هذا الباب ايضا كقوله وتقر
عيني واحض الوغى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت اولى قوله حتى اذا كان مستقبلا
بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم
بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى
مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل التي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول
كان عند السير مترقبا لا ريب فيه فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار
ماضيا او حالا او مستقبلا ولم يكن على احد الاوجه الثلاثة وذلك بان يكون
منك السير اما للدخول فحتى بمعنى كي او الى الدخول فلم يكن الدخول في احد
الازمنة الثلثة وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون
علامة تعرف بها نصب المضارع من رفعه بعد حتى من رفعه لان حتى التي يقع بعدها
المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا بد اما ان يكون بمعنى كي او الى فما بعدها اما
مسبب عما قبلها او انتهاء له والمسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية فالاولى
ان يحمل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن الاعتراض يورده
الاعتراض ان يقال انك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون
الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل

ولا يصح تقديرها ولو لانها لا تنصبان
ظاهرين فكيف تنصبان مقدرين مع
ان لو لا تجي مصدرية الا بعد فعل التمني
كما يجي ١٥

ع ان حتى بمعنى الى لم عرض
مانع من حصول الدخول لم

بان التي هي علم الاستقبال فيجاب عنه بأن الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير
لا بالنظر الى حال المتكلم ومن ثم جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين متى يرفع
المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذاك الى قصد المتكلم فان قصد المتكلم بحصول
مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه
على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام
المتقدم على التيقن نحو ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى تدخلها
او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى تدخلها واری انه سار حتى
تدخلها او يعقب الكلام على سبيل الشك والظن كما يحكم بحصوله على سبيل اليقين
فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي
حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون
الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو رأى مني العام الاول شيئا حتى
استطيع ان اكلمه العام بشيء فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لـ
حصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى تدخلها لان
السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف
يمكن الحكم بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا
ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى تدخلها لانك حاكم
بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر فاذا قلت قلما
سرت حتى ادخلها واقل رجل سار حتى تدخلها وقل رجل سار حتى تدخلها فان اردت
الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي
المصرح به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا
في باب الاستثناء وجب النصب واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل
بمعنيين اما تحقير الشيء كقولك انما سرت وقصدت اذا احقرت سيرك فيجوز الرفع
على قبح لان التحقير كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى السماحة و
الكرم والحلم انما انت شجاع اي لك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا
قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سبب الغروب وكذا
ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا
فلا كلام في رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد
زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم يقصد لحصوله في احد الازمنة
الثلاثة او عرض مانع من حصوله وفي النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي وبمعنى

شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها فيما اظن ولا ادري ذلك وذلك اذا لم يحكم بحصول السير

لا على السير

ولا لعدم حصوله فيها بل قصد كونه مترتبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة

الى فيحو سرت حتى تغيب الشمس متعين لمعنى الانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل
الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف
المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها وحتى
تغرب الشمس قال الجزولى ونعم ما قال اذا كان بمعنى كى لم تدخل على صريح
الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في
المضارع كما ان كى التى بمعناها لا تدخل فى الاسماء الا على لفظة واحدة وهى
ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها وقال قولهم الاندلسى لم تثبت حتى بمعنى
كى بل لا تأتى الا للانتهاء فاول نحو قولهم كلمته حتى تامر لى بشئ بان معناه كلمته
واكلمه حتى تامر لى بشئ اى الى ان تامر فيجوز وقوع صريح الاسم فى موضع كل مضارع
منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امره لى بشئ لانه بمعنى الى وما ذكره يتكلف لا يتمشى له
فى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة قوله كانت حرف ابتداء اى ما بعدها كلام مستانف
لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما تعلق المنصوب لان حتى المنصوب
ما بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما قبلها ولا يعنى بذلك ان ما بعدها
مبتدأ مقدر اى انا ادخلها لان ذلك لا يطرد فى قوله تعالى وزلزلوا حتى
يقول الرسول بالرفع فهو فى الاستيناف مثل قوله حتى اذا جاء امرنا جاء
بعده جملة شرطية مستانفة قال المصنف وانما وجب مع الرفع السببية لان
الاتصال اللفظى زال بسبب الاستيناف فشرط السببية التى هى موجبة للاتصال
المعنوى فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جبرا لما فات منه
الاتصال قال اللفظى قال ولا اصطلح حتى تضبعون وتضبعا فعدم الاصطلاح سبب للضبع
اى مقاتلة لا يدى بالسيوف فقوله وتضبعا عطف على تضبعون على توهم النصب
على نحو قوله فاصدق واكن ورفع قوله تضبعون مستقبلا لانه مع الجزم
والجزم عليه كانه حاصل او قد حصل ومعنى قوله ومن ثم امتنع الرفع اى من
جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنعت الامثلة المذكورة
لانه يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنعت اسرت
حتى تدخلها لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذى هو سبب الدخول فكيف يحكم
بحصول الدخول واما فى ايهم سار حتى تدخلها فانت حاكم بحصول السير سايل
عن تعيين الساير واعلم ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل
المنصوب بفعليهما بالشرط نحو انظر حتى ان قسم شئ تاخذ تنصب بالفكر اكتو ولو
جئت بالشرط مجزوما فليس كذلك تاخذ الا الجزم وكذا بعدها ونحو لا والله او اذا انك

اى حرف استيناف ٥

مع كونه ٥

لك اركب ثم كب بنصب تركب واستقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل
بالظرف اسهل نحو سكت حتى اليوم اردنا ان تقوم هو تقول واقم حتى متى اكلنا تاكل فالظرف
مفصولا به على قبحه اسهل من حروفات ظاعن ان واما الفصل بالاسم غير الظرف
نحو انتظر حتى من اخذنا اخذ فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ ولا يجوز الفصل اصلا بين
ان ولن وكى وبين منصوباتها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل
الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها
لكونها على حرف واحد قوله ولام كي مثل اسلمت كي لا ادخل الجنة ولام الجحود ولام تاكيد
بعد النفي لكان مثل وما كان الله ليعذبهم الظاهر ان مقدرا ايضا بعد
اللام التي تجيء بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل و يريد الله ليذهب
والتي لتاكيد النفي يختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية
لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان هذه اللام
في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي لام بمعنى
ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله ولا لائقا في ذلك ولا شك ان في هذا معنى
التاكيد وقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذف
اللام بناء على حذف الجار مع ان وان جاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها
وذلك لانها كانت كالنائبة عنها قوله والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني
ترك التخصيص وهو من جملة الاشياء المذكورة نحو لولا انزل اليه ملك فيكون
معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع آياتك وترك الترجي ايضا قال
تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب وقال تعالى لعلي ابلغ
الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء فهو داخل في باب
الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا يؤاخذني
فيعذبني فاهلك واللهم ارزقني مالا فاصدق به والكسائي والفراء جوزا نصب
الدعاء المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فندخل الجنة قوله ان يكون قبلها
امر اذا كان الامر صريحا نحو ائتني فاكرمك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا
وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثاب عليه وحسبك
الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فانزل وعليك زيدا فاكرمك او
يكون الامر مقدرا كالاسد الاسد فتنجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد
وافقه ابن جني في نحو نزال بناء على انه مفرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه
واما النصب في قراءة ابي عمرو واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فلتشبيهه بجواب
الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى لانك قلت لزيد

الاسد

اذا معنى

اى يضرب

اضرب يضرب اى اضرب ان تضرب اى يضرب زيد واما النهى فنحو لا تشتمنى فتندم و
النفى ما تأتينا فتكرمنا وهو اما صريح كما ذكرنا واما مؤوّل نحو قلما تلقانى فتكرمنى وكذا
قلّ رجل فاقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفى الصرف وتستعمل فى اللفظ
ايضا استعماله واما ما يفيد معنى النفى لكن لا يجرى فى استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه
كقولك انت انت غير امير فتضربنى وكذا التقليل بقد فى المضارع لا يقال قد يجيئنى
فيكرمنى وقد جوّز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى النفى او الطلب قياسا وقد يجئ
التشبيه المفيد لمعنى النفى ملحقا بالنفى اى منصوب الجواب نحو كانك وال علينا
فتحكمنا اى لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفى فلا يجوز ذلك
وذكر سيبويه وحسبته شتمنى فاثب عليه اى لو شتمنى لوثبت عليه وقد تضمر ان
الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تأتنى
فتكرمنى او وتكرمنى آتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تأتنى آتك فاكرمك او و
اكرمك وذلك لمشابهة الشرط فى الاول والجزاء فى الثانى اذ الجزاء مشروط وجوده
بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض وكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة
وعليه قوله تعالى ان يشأ يسكن الريح فيظللن رواكد الى قوله ويعلم على رواية
النصب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما يجيئنى فيكرمنى زيد لما قلنا فى حتى ان فيه
معنى التحقير القريب من النفى واما بعد الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فيحسن اليه
فلا يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات صريح بلى ان لم يرجع الضمير الذى عمل فيه ما بعد الفاء
بواسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى شئ فى حيز المنفى نحو ما قام احد الا
الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن
اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم
فى باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع الا بعد المستثنى عند البصريين الا الاشياء
المعدودة هناك وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا فى ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى
النفى اصلا كقوله سأترك منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فأستريحا والتمنى نحو ليتك
عندنا فنكرمك والعرض نحو الا تزورنا فنعطيك والاستفهام نحو هل تزورنا
فنحسن اليك وكان الاصل فى جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على
انها جملة مستانفة لان الفاء السببية لا يعطف وجوبا بل الاغلب ان يستانف
بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما ايضا متقاربان ولذلك يتقعان فى
جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وقد يبقى ما بعد الفاء السببية
على رفعه قليلا كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسأل الربع القواء
فينطق وقوله لم يدر ما جزع عليك فيجزع جاء جميع هذا على الاصل ومعنى الرفع

فيه كمعنى النصب لو نصب وكذا لا منع في ابقاء الرفع فيما بعد واو الجمع اذ لم يلتبس
ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في او قال
تعالى تقاتلونهم او يسلمون ومعنى الرفع معنى النصب اى الى ان يسلموا انما لك ان لا
تصرف في المواضع المذكورة الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية
لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال
كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية
الفعل على الجملة التى قبل الفاء فصرفه الى النصب منبهة في الظاهر على انه ليس معطوفا
اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جمل ويتخلص المضارع للاستقبال
اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيئان دفع جانب كون
الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر
وجوبا لما ذكرنا في اذن ولما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر
معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرا فمعنى زرني فاكرمك ليكن منك
زيارة فاكرام مني لان فاء السببية ان عطفت فهو قليل فهي انما تعطف الجملة على
الجملة نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد
الواو انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون
الصرف على سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انه ليست للعطف
فهو اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها بتقدير
مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اى في حال ثبوت قيامي
واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل
منصوبا ما بعدها فمعنى قم واقوم قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة
الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو فلو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر
منسبك من الفعل قبله كما قال النحاة اى ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن
فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون واو
العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته فالاولى في قصد النصوصية في شئ
على معنى ان يحمل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا
في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة
المصادر فليست تكون كالشرط الذى ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كجزائها
ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء
السببية التى هي اكثر استعمالا من الواو في مثل هذه المواضع اعني في انتصاب
المضارع بعدها وذلك لتشابه الواو والفاء في اصل العطف وفي صرف ما
بعدها عن سنن العطف لقصد السببية في احديهما والجمعية في الاخرى
ولقرب الجمعية من التعقب الذى هو لازم السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد

اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر الصرف في الاجوبة الاحرف الستة وانما صرفوا ما بعد الفاء السببية من الرفع الى النصب م

صح

الفاء مبتدا محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما
قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة
الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطي
فياسك زيدا ويتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او
كيف او لم وبين الفعل المستفهم نحو هل فاتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورني و
كيف فاستقبلك تجيئني ولم فاسر تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم
عنه للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزء مما هو كالشرط
نقول متى فاسير معك اى متى تسير فاسير معك ولا يجوز شئ من ذلك في
صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا والجواب
للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشئ الواحد بجوابين وقوله تعالى ولا تطرد
الذين يدعون ربهم جوابه فتكون من الظالمين وقوله ما عليك من حسابهم
من شئ فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فيكون عطفا على
فتطرد وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين
ومعنى النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله — اى ان تاتنا تحدثنا
تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه
ان يكمل الفعل المتقدم الذي هو غير موجب موجبا ويدخل عليه كلمة ان ويكون
الفاء مع ما بعدها من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل — ان تطغوا
عليكم غضبي فطغوا الغضب حاصل ويجوز ان يكون النفي راجعا الى الحديث
في الحقيقة لا الى الاتيان اى ما يكون منك اتيان بعده حديث اى ليس منك الاتيان
المقيد بالحديث مع انه حاصل منك مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى
السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها بفاء
السببية كما يجئ وان قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان تاتني
حدثتني مخالف في المعنى لقولك تاتيني ولا تحدثني بل انما يعطي هذه الفاء حينئذ معنى
فاء العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث
على ما يؤولون به مثل هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تاتيني فتحدثني
بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه
معا فيكون مجموع الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا والمركب
من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى
الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث معه ويجوز ان يكون قوله تع
ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى تمسك الجزء الثاني فقط يكون المعنى
يكون منك اتيان لا حديث بعده ومنه قوله عليه الصلوة والسلام في النهج — لكن
لا يخرج لكم من امرى رضا فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه ولا يجوز ان — ضع انه

نبقى للاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان
بلى ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز
هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا كما قال غير انا لم
ياتنا بيقين فنرجي ونكثر التاميلا اي فنحن نرجي ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون الفاء
للسببية والمبتدا محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه الى النصب
لعدم اللبس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون اي فهم يدهنون
وكذا قوله تعالى فيعتذرون اي فهم يعتذرون فكانه قال فيدهنوا ويعتذروا
كما ان قوله تعالى فانتم فيه سواء بمعنى فتستووا وكذا قوله لم تسال الربع القواء فينطق
ولم يرد ربما جزع عليك فتجزع ولا ارى باسا من ان لا يقدر في مثله المبتدا لان فاء
الجزاء قد تدخل على المضارع والمنفي بلا من غير تقدير مبتدا كما يجيء في المجزوم لكن الاستيناف
والسببية مع تقدير المبتدا اظهر وقال سيبويه المعنى فهي مما ينطق على كل حال وذلك
بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال هل تخبرنك اليوم بيداء سملق وقد
لا تصرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب امنا من اللبس كما ذكرنا نحو ائتني واكرمك
بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع والمنفي بلا من غير الحسن كما ذكرنا في
باب الحال نحو قمت واضرب زيدا اي وانا اضرب وكذا ربما لا تصرف كما ذكرنا بعد
او الى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى الا امنا من اللبس فان او في الاصل
لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيه ايماء الى معنى
الا وفللرفع بعد الفاء اذن اربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان عند سيبويه
وانما جاز النصب عنده في المعنى الثاني مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء
بفاء الجزاء لكون ما بعده مضارعا كاينا بعد نفي كما شبهت في كن فيكون بالجواب
فنصب في قراءة ابي عمرو على ما تقدم والنفي في المعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم
لا يسعني شيء فيعجز عنك اي لا يسعني شيء لم يعجز عنك قال وما قام قايم في ندينا
فينطق الا بالتي هي اعرف اي يقوم ولا ينطق الا بالتي هي اعرف وقال فما حل سعدي
غريبا ببلدة فينسب الا الى الزبرقان لداب اي يحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء
في البيتين منفي لما جاز الاستثناء اذ الاستثناء المفرغ لا يكون الا في الموجب
وقد يستانف بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي وانا
لا اعود على كل حال وبعد او من غير معنى الى او الا كقولك انا اسافر او اقيم حكمت
اولا بالسفر ثم بدا لك فقلت اقيم اي بل انا اقيم وجوز سيبويه الرفع في قوله
تحاول ملكا او نموت اما على العطف او على القطع اي نحن نموت وقوله تعالى او نرسل
رسولا بالرفع مقطوعا اي نحن نرسل وقوله ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا
او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اي اتركبون او تنزلون
كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقال يونس هو على القطع اي بل انتم تنزلون

يصرفه

السملق الصفصف المستوي

الحزن وهان من الحزونة

على تحاوله

واو بمعنى بل كما يجي في حروف العطف كما في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اى بل هم
يزيدون وقد يقطع بعد الواو غير الجمعية قال على الحكم المالي يوما اذا قضى قضيته ان
لا يجور ويقصد لم ينصب لانه احتمل النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفى
فيكون المعنى على الحكم لا يجور الكامن بمعنى يعدل بعضو على الحكم ان لا يجور وان يقصد
فترك العطف خوفا من اللبس ورفع على القطع اى وهو يقصد كما تقول زيد يحب
اذا اشتهيت جميعه وتنتنه اى يعنى انه يجى فالمعنى ينبغى له ان يقصد اى ان لا يجور وقد
يقطع مع الفاء التى لغير السببية كما ذكرنا فى قوله فترجى ونكثر التاميلا ومثله قوله الا
ان اراد المجارة فابهت حتى ما اكاد اجيب يروى بنصب ابهت ورفعه على القطع اى فانا
ابهت قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اى يجتمع مضمون ما قبلها
ومضمون ما بعدها فى زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرنى وازورك او نهى نحو
لا تنه عن خلق وتاتى مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هل تزورنى
وتعطينى او تمن نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا
والنحاة يؤولون هذا بواو العطف نحو ليكن منك زيادة واكرام منى وقد
ذكرت ما عليها فى الفاء قوله واو بشرط معنى الى ان او فى الاصل لاحد الشيئين
او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد هذا المعنى الذى هو لزوم احد الامرين ثم
التنصيص على حصول احدهما عقيب الآخر فان الاول امتد الى حصول الثانى
نصبت على ما بعدها وسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى
شى واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف اى لالزمنك
الا وقت ان تعطينى فهو فى محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعند من فسره
بالى ما بعده مجرور بتقدير مصدر مجرور باو التى بمعنى الى هنا وقال سيبويه فى قول الشاعر
وما انا للشىء الذى ليس نافعى ويغضب منه صاحبى بقؤول يجوز رفع يغضب
ونصبه اما الرفع فللعطف على الصلة اعنى قوله ليس نافعى وقال ابو على فى
كتاب الشعر بل هو عطف على نافعى وليس بشى الا ان يكون المعنى اذن ما انا
بقؤول للشى الذى ليس يغضب منه صاحبى اى لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبى
وهذا ضد المقصود واذا نصبته فهو على الظرف قال المبرد لا يجوز ذلك لانه
اذن نفى المنفع والغضب معا وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذى يغضب منه
صاحبى لا اقوله قلت اللهم الا انما يلزم ولو وصلنا بهذا الظرف فى سياق قوله ليس
نافعى لانه يكون المعنى اذن لا يكون للقول الذى هو ... منه وهذا عكس
ما ينبغى لانه يعنى ان لا يقول ما لا يجمع نفعه وغضب صاحبه واما اذا وصلنا
فى سياق النفى الذى هو ما انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون
القول الذى لا ينفعنى مع الغضب لانه يكون المعنى لا غضب صاحبى منه وذلك
اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفى بانتفاء احد جزئيه كما ينتفى

ان لا يجور ولا يقصد وهو مناقض
ويحتمل ان يكون معطوفا على ... صح

اى يحصل احد الشيئين ولا يخلو
من احدهما فاذا قصدت
مع افادته صح

لانه صح

لا اقول قولا يجمع نفعى وغضب صاحبى منه شيئا
عكس ما ينبغى لانه ينبغى ان لا نقول قولا
يجمع نفعه وغضب صاحبه واما اذا
جعلنا فى سياق النفى صح

باشعار مجموعهما فتقدم الواو على ما هو منفي حقيقة اعني بقول لتقدم الفاء على الفعل
المستفهم عنه في قولك متى فاكرمك بكر من كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه
ابو علي ان بغضب المنصوب معطوف على الشيء اي للذي غضب صاحبي اي لسبب غضب
صاحبي وفيه نظر لان الضمير في منه راجع الى الشيء غير الزائف فيكون المعنى وما انا تقول
لشيء منه بحيث غضب صاحبي اي بسبب من الكلام الذي لا يقتضي والمعنى لهذا
الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك انما اضمرته الى الغضب
ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما في الظروف المضافة الى الجمل قوله
والعاطفة اذا كان المعطوف عليها اسما عطف على حتى في قوله وحتى اذا كان
مستقبلا اي العاطفة بعد بعضها ان نحو قولها للبس عباءة وتقر عيني احب الي من
لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبني ضرب
زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيدا ويشتم والواو والفاء وأو في المواضع
التي لا يتوهم فيها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي
العاطفة ويجب مع لا في اللام اخذ يبين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع
الذي يعرض فيه ما يوجب اظهارها فالذي يبقى بعد التمييز هو الموضع الذي
لا يجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة
ولام الجحود نحو امرت لان اكون لان هذه اللام يدخل على الاسم الصريح نحو جئتك للاكرام
واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم فجاز ان يظهر معها ما
يقلب الفعل الى الاسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم
الصريح ولم يظهر بعدها ان وكذا حتى لم يظهر بعدها ان لان الاغلب فيها ان تستعمل
بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على الاسم الصريح كما دخل عليها التي بمعنى الى لكن المعنى
الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب
ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل
النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد يظهر ان بعد او في الشعر قال وان يلوم
بحاجة لوامها او اما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلاستكراه اللامين المتوالي
واما قول المصنف لانهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر
الكلام ففيه نظر لان لا من بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال والكوفيون
جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتاكيدا له لان مذهبهم ان اللام
هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين
واستدلوا بقول الشاعر لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا
لاسمعا لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مصدرية وهو عند البصريين

لبين
جوز اعمالها
معمول لاسمعا

على تقدير فعل ناصب اي ماكنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسر للضمير
واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما
في تلك المواضع فلا تعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه
مساك يفعل كذا على راي كامر في المضمرات وقيل اذا كان مقدرا باسم مرفوع
كما في تسمع بالمعيدي ولاسيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله قوله وحق لمثلي
يا بثينة يجزع وقد ينصب مضمرا شذ وذا كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى يروى
رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا قوله ويجزم بلم
ولما ولام الامر ولا في النهي هذا ذكر الجوازم مطلقا قوله فلم لقلب المضارع اخذ في
المفصل قوله لقلب المضارع ماضيا قد ذكر في باب المضارع ان بعضهم
يقول ان لم تدخل على الماضي فقلب لفظه الى المضارع وقد جاء في الشعر غير جازمة
كقوله لولا الفوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وجاء
ايضا في الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال فاضحت مغانيها قفار
رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قوله ولما مثلها يعني لقلب
المضارع ماضيا ونفيه اي لنفي الماضي قوله وتختص بالاستغراق اعلم ان لما
قالوا كان في الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت في اما الشرطية واينما فاختصت
بسبب هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب
الماضي فهو يستعمل في الاصل عن حصول الامر المتوقع يقول لمن يتوقع ركوب
الامير قد ركب او لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه
الندم واختصت لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم
نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم فهذا هو المراد
بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم
في احتمال الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها عن
الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول
ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم
تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي
او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن
ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها كما
جاز ذلك في قد التي هي نظيرها قال ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل
برحالنا وكان قد وورد ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك
التي استودعتها يوم الاعارة ان وصلت وان لم فاذا دخلت همزة الا

لانه في الاصل مفعول له

وان لم يعرف للادوات اهل

ان محل ...

في نفي الامر المتوقع كما يخبر بقد

في الاغلب

الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب
على الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نربك الم نشرح لك وقوله الما يعرفوا امنا اليقينا
قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي
مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الفاء والواو وثم نحو ولتأت طائفة اخرى
لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا وهو مع الفاء والواو اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما
اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارع
ككلمة على وزن فخذ وكتف فتخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف
عطف مثلهما ويلزم اللام في النثر في فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل
المفعول نحو لاضرب انا ولنضرب نحن لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف
واما فعل المذكور الغايب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند ومما كثر ان
واما فعل المتكلم كقوله عليه الصلوة والسلام قوموا فلاصلي عليكم وقوله تعالى
ولنحمل خطاياكم وهذا اي امر الانسان لنفسه قليل وان استعمل فلا بد من
اللام كما رايت فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غايب فالقياس تغليب
الحاضر نحو افعلا انت وغايب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة دخول اللام
في المضارع المخاطب لبعد اللام الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ المجموع الامرين
نصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كقوله عليه السلام لتاخذوا مصافكم
وقرئ في الشواذ فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه اذا ما خفت من امر تبالا
واجاز الفراء حذفها في النثر في نحو قل له ليفعل قال تعالى قل لعبادي الذين امنوا
يقيموا الصلوة وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سبب الاقامة
والاولى ان يقال في مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند
قوله عليه الصلوة والسلام لهم صلوا جعل قوله عليه الصلوة والسلام كالعلة
في اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه شبيه الجواب كما قلنا في فعله كن فيكون في
قراءة ابي عمرو واستبعد هذا القايل ما استبعده الفراء ولو كان كما قاله
الفراء لم يختص هذا بجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب
ان يكون باللام ايضا كالغايب لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة
تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم به والحرف المضارعة وذلك لانه تشابه
الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حروف المضارعة في اوله وقد
جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزروه ولو بشوكة وفي اخر لتقوموا الى
مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضي حوايج المسلمينا
والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس
المذكور وايضا مجيئه باللام في الشعر وايضا معاملته اخره معاملة النهي المطلق

نذورهم
تفثهم وليوفوا وليطوفوا بالبيت العتيق

فيعم

اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال
محمد تفد نفسك كل نفس م

هو مجزوم لانه جواب الامر ولا يلزم ان يكون
الشرط علة تامة لحصول الجزاء بل يكون
شرطا وقع عليه الجزاء وان كان
موقوفا على اشياء اخر كما تقول
ان توضات صح صلوتك لح

لانه زال موازنته للاسم بزوال المضارع زوال الشياع
وامتناع لام الابتداء واما مع الجوازم
والنواصب فلم تزل الموازنة بل زال
الشياع ودخول اللام لح

معاملة المجزوم ... وايضا حمله على
النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في
الغائب وبسرم

بلا النهي

بها الترك وهي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع من العرب الجزم بها ايضا اذا صلح
قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان يحمل لا في مثله للنهي
ولا النهي كما للمخاطب والغايب على السواء ولا يختص بالغايب كاللام وقد جاء
في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا اريتك ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا
هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذما
اعلم ان ان ام الكلمات الشرطيه ومن ثم تحذف بعدها الشرط والجزاء
في الشعر خاصة مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما
قالت وان ويحذف في السعة شرطها وحده واذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو قولك
ائتني والا اضربك اي وان لم تاتني اضربك وكذا يحذف بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا
تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل ذلك
فافعل هذا وعند الكوفيين تجي ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في
ريب انها بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب ان ان
ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الحاصل وقوعها او عدم وقوعها ولو
سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات المخلوقين وان كان تحمل مدلولها
في حقه تعالى الضرب من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من
حيث التخيير في صورة الابتلاء وقال لعلكم تتقون لما كانوا في صورة من
يرجى منهم ذلك وقال يضل من يشاء اي يترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعهم
وكذا قال ان كنتم مومنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا
للايمان وضده وللارتياب وعدمه لا بالنسبة الى علم الباري تعالى قوله مهما
اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على فعلى فحقها على هذا ان يكتب بالياء
ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زايدة ولو قيل انها للتانيث لم ينصرف بعد
تنكيرها ايضا وقال الزجاج في الخليل هي ما الحقت ما كما يلحق ساير كلمات الشرط
نحو متيما واما استكره تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما
في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه
بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى لكف مع معنى الشرط الا على
بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك
قائل لا نقدر على ما افعل ولو ليس ما حكى الكوفيون عن العرب مه من بمعنى كما في
قوله اماوي مه من يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس ماوي يندم لكان مقويا
لمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو
زيد في نوادره مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه ومهما اسم بدليل
رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تاتنا به من آية وقال الشاعر ومهما وكلت

استعمال

ضد ط

اليه كفاه وقد جاء ماوُ مهما ظرف زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس
اى ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما اذ ما فهو عند سيبويه حرف كان ولعله
نظر الى ان لفظ ما يدخل على اذ امع ان فيه معنى الشرط وهى للمستقبل وان دخلت
على الماضى كان التصيير جازمة معها فكيف بإذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة
للماضى فاذ ما عنده مغير مركبة وقال السيرافى ما علمت احدا من النحاة ذكروا
اذ ما غير سيبويه واتباعه واستشهد سيبويه ببيتين احدهما اذ ما دخلت
على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس والاخر قوله اذ ما ترينى اليوم
ازجى ظعينتى اصعد سيرا فى البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصله ان ما وهى
لا يجئ الا بنون التاكيد بعدها كقوله تعالى اما ترين فلما كان ينكسر البيت بالنون
غيرت صورة اما لقلب الميم الاولى ذالا ولا نسلم لهم هذا فى قوله اذ ما دخلت وقال المبرد
اذ ما اسم على سجيتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم كان فى
حسب فانها صارت بما بمعنى المستقبل وجازمة ~~واما الاعتراض بان اذ ما فلا يلزم~~ اذ
وبما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى
ان حسب مثل اذا متضمن لمعنى الشرط بل اذا اقعد فيه وكرم حيثما دون اذا واما حيثما
فتقول ما فيهما كافة كاذ لحيث عن الاضافة الا ان ما كافى حيثما واما وكذلك لان
حيث كانت لازمة للاضافة فكانت مختصة بسبب المضاف اليها فكفتها
ما عن طلب الاضافة ليصير مبهما كساير كلمات الشرط وانما وجب ابهام
كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى ان التى هى للابهام فلا يستعمل فى الامر
المتيقن المقطوع به لا يقال ان غربت الشمس وطلعت فحملت العموم فى اسماء
الشرط كاحتمال الوجود والعدم فى الشرط بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط
بعد هذه الاسماء ايضا كالشرط بعد ان فى الوجود والعدم وايضا فانهم
سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول
عليهم الكلام لو قالوا من ضربت ضربت ان ضربت زيدا ضربت وان ضربت بكرا
ضربت الى ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وساير اخواتها ويجوز اتصال ما الزائدة
باذ واى واين ومتى واما فى حيثما واذ ما فكافة كما ذكرنا وقد اختلف فى العامل
فى شرط الجزاء فقال السيرافى فى العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها للفعلين اقتضاء
واحدا وربط احدهما بالاخرى حتى صارتا كالواحد فهى كالابتداء
العامل فى الجزئين وكظننت وان واخواتها عملت فى الجزئين لاقتضائها اياهما وذهب
الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل فى الشرط وهما معا تعملان فى الجزاء لان
سما وصيرورتها كشئ واحد الحروف الشرط ضعيف لا يقدر على العملين و

والاصل بقاء الكلمة على الاسمية التى كانت عليها وعلى من غيرها الى الحرفية بدحول كلمة او اما التكانس عليها اذا حسبت لم يصر جازمة ص

احتمال م

١٠١
١٣

وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر واجيب عن ضعف الحرف
عن عملين بان ذلك انما لا يمتنع في شيئين كان واخواتها وما ولا وقال الاخفش
ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الاداة
عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله واجيب باستغراب
عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم
بالجوار كما انجر بالجوار في قوله كبير ٣ بالجوار للضرورة ايضا ذلك عند [illegible]
وينجزم الجزاء مع بعده عن الشرط المجزوم وبدليل الشرط وقال المازني
الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين
مخصصين ولعدم دخول الامر الابتداء وهو قليل على ما اخترنا قيل وكلمة ان لها
لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط
ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت وكذلك في لو نحو لو انتم
تملكون بخلاف ساير كلمات الشرط فانه لا يجوز فيها ذلك الا في الضرورة الشعر
قال المتنبي واغل بينهم تحيته ويعطف عليه كاس الساقي وقال ايما الريح تميلها
تمل قال ومن نحن نؤمنه يبت وهو آمن وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة
في الاستفهامية لما كانت اصلا في الاستفهام وسواء هاهنا وفي ذلك الاسم
الصريح فعل كا زيد ذهب اولا كا زيد ذاهب ولم يجز ذلك في ساير كلمات
الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل فلا نقول متى زيدا لقيت او تلقاه
ومن زيدا ضربه ومتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت او ضربته
الا اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب
جاز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء
ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب
وان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله يثني
عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله ايما الريح
تميلها تمل انما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم [illegible] وبين
معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره
ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى
الكوفيون في الشاذ ان نفس اهلكته وهو ايضا عندهم ليس مبتدأ بل
هو مرفوع بتقدير بعد الفعل الناصب اي ان اهلكت او اهلك كامر في المنصوب
على شريطة التفسير فذهب بعض الكوفيين الى ان يجيء على الابتداء
مستطاع يكون خبره فعلا لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها او لا

اناس في بجاد مزمل والجزم اخف من الجر وليس بشيء لان العمل [illegible]

ظاهر اسم ضعفه

بان كلمة الشرط مقتضية للفعل في [illegible] الى [illegible] سواء كان بينهما فصل او لا

ونقل

ونقل عن الاخفش ايضا في مثل انه المبتدا رفع العامل عنده في المبتدا هو الابتدا
وعند الكوفيين الخبر والضمير في الخبر كما تقدم في المبتدا وان كان ذلك الاسم منصوبا
فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب
بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشتغل
ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب
بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط
للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ ان لكونها ام الباب فلم يجز
ان يدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلمة الاستفهام وعند
البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما مقدمين
على الشرط فيجوز عندهم ان قت زيد يقم وان لم ياتني زيدا اضرب فهما معمولا مقدرين
يفسرهما جواب الجواز يفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط فلا يعد فصلا
مانعا من الجواز نحو ان قصرني زيدا او نصرت زيدا اضرب فان تقدم المنصوب
فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة والكسائي
يفصل الفاصل فان كان ظرفا للجزاء لغوا اجزم الجزاء لانه كلا فصل نحو ان
اليوم غدا اتك وان تاتني اليك اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة واستشهد
البصريون بقول طفيل الغنوي وللخيل ايام فمن يصطبر لها ويعرف لها ايامها
الخير يعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدا فيجب
اذن رفع المضارع الثاني وتصدير المبتدا بالفاء نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا
الاكثر تصدير المنصوب بالفاء فيرتفع المضارع اتفاقا نحو ان ضربني فزيدا اضرب
ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء
نحو ان تاتني عفر الله لك اتك وان تاتني يا زيد اتك وان لا تاتني ولا فخر اكرمك
ولا يجوز عند البصريين تقدم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب
تضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم بل انما تقول
اضرب مرفوعا لكون الشرط متوسطا و زيدا اضرب دالا على جوابه اي ان
جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام
ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان
ما لا ينتصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه و
زيدا حين جاءك تضرب او تضربه فان لم تجر اذا وحين مجرى كلمات الشرط
بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب
زيدا اولى اذا لم يشتغل الفعل بالضمير نحو زيدا ضربت على ما قيل وبل ضربته
فان قبل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك قلت لو لم يكن الفعل

فالاول مرفوع والثاني مرفوع منصوب
مقدرين يفسرهما الظاهر ان اما الكوفيون [illegible]
فلا يجوزون الجزم في جواب الشرط اذا
تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم [illegible]
ويجوز الجزم يفصل المرفوع الذي ليس
من جملة الشرط اما لو كان الفصل بمن جملة [illegible]

ان تاتني والله اتك

واقعا على زيد نحو زيد حين جاءك اكرمه بعد الكفي لكن لما كان واقعا عليه معنى
وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولى اما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع
زيدا اولى لما مر في المنصوب على شريطة التفسير ان زيدا زرته بالرفع اولى
من النصب وانا جريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين
كما ذكرنا في ان وشغل يضرب اذن بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب
الشرط هو المبتدا في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيد [خبره]
ان جاءك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان واقعا على خبر المبتدا من حيث المعنى نحو
زيدا ان جاءك فاكرمني واذا جاءك فاكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا
تقديم معمول الجزاء المجزوم على الجواز قالوا والدليل على ان مرتبة التقديم قوله
يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع رفع الجواب مراعاة لاصله
من التقديم ورد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم
كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما
على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله سراقة للقران
يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب وقوله واني متى اشرف الى الجانب
الذي به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا يتعلق الشرط بين المبتدا والخبر
الا ضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة
الشرطية خبر المبتدا واما تخليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتني لاكرمنك
فيجيء واما جواز تعلق اذا مع شرط بين المبتدا والخبر في قوله تعالى انما امرنا
لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فلعدم عراقته اذا في الشرطية واما على
التقديم والتاخير للضرورة اي انك ان يصرع يصرع اخوك ونحو ان يكون
البيتان المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط على اداته فاجازه
الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث
المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو
دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم يجزم
ولم يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انه يجزم
على الجوار اذا تاخر عن الشرط وذلك نحو اضربه ان ضربني فاضرب جواب من حيث
المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك
علي الف ان دخلت الدار وعند البصريين لا يسد مسد هذا المقدم جواب آخر للشرط
وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم ان يقال هذا المقدم وهو الجواب المعنى عنه
مثل ان استجارك المذكور الذي هو كالعوض من المقدر وان ذكرت احدهما لم يذكر
الاخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي مرتبته التاخر عن الشرط

تقدم على اداة الشرط لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه ولزم الفاء في نحو انت مكرم
ان اكرمتني وجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد فهو
الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الاداة كما مر وقد تدخل
الواو على ان المدلول على جوابها لما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط
المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك
اكرمه وان شتمني فالشتم ابعد من اكرامك الشاتم وضده وهو المدح
اولى بالاكرام وانسب وكذا تقول في لو نحو اطلبوا العلم ولو بالصين فا
الظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية ونعني بالجملة
الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا
على طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق اليه وقوله ترى كل من
فيها والسلام انا سيد ولد ادم ولا فخر فنقول في الاول زيد وان كان غنيا
بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا جواب للشرط في مثله مدلول الكلام
اي ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما
تقدم ولو اظهرته لم تذكر الجملة المذكورة ولا الواو ولا الاعتراضية لان جواب
الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الجرمي هو واو العطف والمعطوف عليه
محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور
فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل وقد تقدم في باب
العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزمه ان ياتي بالفاء في الاختيار
في قول زيد وان كان غنيا فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدا والخبر
اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية
تفصل بين اي جزئين من الكلام كانا بلا فصل اذا لم يكن احدهما حرفا وعن
الزمخشري ان الواو في مثله للحال فهو الذي هو كالعوض من الجزاء عاملا
في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرف
ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يرد اعتراض الجرمي عليه بان معنى
الاستقبال الذي في ان مناقض معنى الحال الذي في الواو لان حالية الحال
باعتبار عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا او ضربته
امس مجردا واستقبال الشرط انما هو باعتبار زمان فلا تناقض بينهما واعلم انه
اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون الا ماضيا لفظا
او معنى نحو اضربك ان ضربتني او ان لم تعطني وانما ذلك حتى لا تعمل الاداة في
الشرط لفظا كما لا تعمل في الجزاء عند البصرية واما هو جزاء عند الكوفية
وقد جاء في الشعر مضارعا نحو اسكه متى تاتي اشد سيبويه فقلت تحمل فوق

ظروفك انها مطلقة من بابها لا العطية اكانه قال لا نضربن بابها كقوله والمراد
عند الوشاة ان يلقها دنس اى الحاد مسئ على احد التقديرين فان يتقدم ما
هو الجواب يبنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمة الشرط كمتى
واذما واين وحيثما وانى فلا شبهة فى تضمنها للشرط اذ لا يصلح للاستفهام
فى هذه الكلمات الصالحة لها واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها
موصولة ايضا نحو من وما واى فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه
كونها موصولة وشرطية نحو اتى من اتانى فان كانت موصولة فمنصوبة بالفعل
المقدم وان كانت شرطية فمبتداة والخبر مختلف فيه كما ذكرنا فى باب المبتداء
والتقدير من اتانى اته ولا محل للفعل الذى بعده هذه الكلمات انعقد
ربما موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء
عند البصرية وجعل المقدم كالعوض عنه واذ   بعدها مضارع نحو اتى
من ياتى فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فيجزم المضارع
وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون ماضيا فى الاختيار اذا تقدم ما هو
جوابه معنى وان جئ بالظروف قبل من وما واى على تقدير اضافة الظروف
الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه جعلها موصولة سواء ولى الكلمة المذكورة
ماض نحو اذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو اذكر حين ما يفعل افعله
وقد يجوز فى ضرورة الشعر جعلها شرطية على قبح وتجزم قال السد على حين
من تلوت عليه ذنوبه يجد فقدها اذ فى المقام تداير فان قيل لم جاز الجزم
فى السعة فى نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز فى نحو اذكر اذ من ياتنا نكرمه
واذ مضاف الى ما بعده كما ان المضاف كذلك قلت لان غلام اتصل بكلمة الشرط
بسبب اضافته اليها فصار ككلمة واحدة فيها معنى الشرط او سرى معنى الشرط
وسرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلهذا يلزم تصدر المضاف
واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو فى الحقيقة مضاف الى مضمون تلك
الجملة المصدرة وذلك المضمون مصدر نكرمه واقعا على معنى من اى اذكر وقت
اكرامنا من ياتنا فلم يصر مع من كالكلمة الواحدة ولم يكتسب منه الشرط اذ ليس
مضافا اليه كما كان غلام مضافا اليه فلهذا لم يتصدر اذ كما يلزم تصدر غلام
بل هو معمول المتقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يلزم تصدر على التصدير
بتقدم العامل عليه فان قلت فمن مع اذ عليه فى صدر الكلام ويكتفى كلمات الشرط
والاستفهام كونها فى صدر الكلام ما نحو زيد من نضربه اضربه وجاءنى الذى
من نضربه قلت قلنا فى باب المبتدا ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها
ما يصير من تمام جملتها اذا اثر فى تلك الجملة وزاد فى معناها شيئا وازيد

ههنا شرحا فاقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين
احدهما ان يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يكون في الجملة التي هي من تمامها
لكنها الكلم مغير من المعاني وذلك كان وان وظن واخواتها وما النفي نحو لا من يضرب
اضرب وما ان يعمل افعل واما لا فليست كالاوليين لانها تلغى في اللفظ نحو كنت بلا مال
ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فلهذا نقول لا من تعطيك تعطه ولا من يكرمك
تكرمه وكذا نقول لان اساك اعطينا ولان معدنا عنك سالت عنا واما الظرف
المضاف الى الجمل لا شك في احد انها في الجمل معنى وهو تفسيرها لفظا ولا يبقى
كلمة الشرط صدر الكلام لان المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتداء كذا فان
قيل خبر المبتداء ايضا اذا كان جملة تفسير بسبب المبتداء له في تقدير المفرد قلت
لا نم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة بلا برهان عليها فعلى
سلمنا انهم قالوا الاصل هو الافراد فيجب تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان
اصل خبر المبتداء الافراد بل لو ادعى ان الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار
في الجملة اكثر وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير
الاعراب في الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه ونقول ما انا بخاطب
ولكن ان ياتني اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي بعدها بل هي لاستدراك
ما قبلها كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل قال ولست بحلال التلاع مخافة ولكن
متى يسترفد القوم ارفد واما قوله وما كان ذلك ان كان ابن عمي ولا اخي
ولكن متى ما املك الضر انفعه برفع انفع لان الفاء في مرفوعة فعلى التقديم
والتاخير لضرورة الشعر كما مر في قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ومتى شرطيه
بلا شبهة فيجزم املك اذ لا يجي موصولة كما ومن واي واما اذا المفاجاة فيصح
مجيء ما ومن واي بعدها شرطية نحو مررت به فاذا من ياته يعطه كما يجوز فاذا
من يعطيه يعطه على انه موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا تعمل ما بعدها لعدم
معناه على الصحيح اذ ليست مضافة اليه واما عدم وقوع ان بعدها وعدم
وقوع الجمل الاستفهامية فلاختصاصها بالجمل الاسمية ومن كان مذهبه
ان اذا المفاجاة الاسمية مضافة الى الجملة بعدها يجب ان لا يجوز وقوع كلمة
الشرط بعدها الا على اضمار المبتداء اي فاذا هو من ياته يعطه لما ذكرنا
في امتناع اذكر اذ من ياتنا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة الاحرى
الى حذف الخبر في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من
او ما او اي وبعدها فعل مضارع فانه يصح جعلها شرطية لان الجواب الا ما دون
كلمة الشرط التي بعدها كما يجي في حروف الشرط ويضح جزم الشرط مع انه لا جواب
له ظاهرا كما قلنا في انك ان تاتي فالاولى جعلها موصولة نحو اما من ياتي فاني
اكرمه قال تعالى فاما ان كان من المقربين فروح ولا يكون بعدها ان واخواتها

وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا موصولة لتاثيرها معاني فيما بعدها وكان
قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكون لها في الاستعمال سعة الا
انك الى دخولها على الواو والفاء وثم فيما زامن تضربك يضربه وابن لعنه سمه فان
قدرت في كان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط لكن لها في وكذا لو حذف
ضمير الشان بعد ان على ضعف فيه كما ياتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام
في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب وذلك لان كلم الشرط لم يكن اذن تلك
النواسخ في الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مصدرة
بكلم الشرط نحو كان زيد من تضربه اضربه ولو قدمت الجزء الثاني على الاول
فقلت من اضربه تضربه زيد لم يجز لانه يلي اداة الشرط المؤثر في الجملة واما
قولك ايهم زيد وعلمت ازيد في الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه
في باب المبتدا واعلم ان الجزاء يحذف عند قيام القرينة فيقال ان اتيتني
اكرمك فتقول وانا ان اتيتني وكذا في لو قال تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال
الاية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار
ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم افعل لئلا يعمل الاداة في
الشرط كما لم يعمل في الجزاء قوله فان كانا مضارعين او الاول يعني او كان الاول
مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرني زرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين
فهما مجزومان لا غير واما قوله ان تصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان
كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا
والثاني ماضيا فالاول مجزوم ومثله قليل لم يات في الكتاب العزيز وقال بعضهم
لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال من يكد في بشيء كنت منه كالشجا بين حلقه والوريد
والاجود كونهما مضارعين لفظا ومعنى لتطابق اللفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو
ان ضربتني ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك وان لم تضربني
ضربتك وان تخالفا ماضيا ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا
كقوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف وعكسه اضعف الوجوه
نحو ان تزرني زرتك لان الاداة اذن لا تؤثر في الفعل الا بعد نقله الى معنى
المستقبل من غير ان تؤثر في الاقرب شيئا بغير المعنى ويجوز تخالف الشرط
والمعطوف عليه مضيا واستقبالا نحو ان زرتني ويكرمني وان تزرني واكرمتني
والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطك
وان تزرني اكرمك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من ديواله اي لا
يكون معمولا ثانيا للشرط نحو ان تحسن اعطك او صلة نحو ان تضرب الذي ضربه
يضربك او صفة نحو ان يضرب رجلا اضربه يضربك واما ان سبقا لفظا ومعنى
نحو ان تزرني تزر احسن اليك فيجب جزمه لكونه توكيدا لفظيا واما ان

محلها لفظا ومعنى نحو ان تاتنى تسال تحسن اليك فيجب رفعه حالا وان جاز
ان يكون مفعولا للشرط بتقدير نحو ان تامرنى اذهب طعامك اى تامرنى با
بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا
نحو ومن نفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول واما ان سمعا لفظا
لا معنى نحو ان تضرب تضرب اى تسير وحكم حكم المخالف للاول لفظا ومعنى
وكذلك الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتنى
احسن اليك احسن والمختلفان معنى لا لفظا ومعنى نحو ان تاتنى اضربها اضرب
اى اسير وان جاء مع المتوسط واو او فاء او ثم فالوجه الجزم ولك
النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا فى فاء السببية وواو الجمعية
وكذا فى الفعل المتاخر وسواء لى ذلك فى المتاخر جواز استينافه ايضا
نحو ان تسيم الىّ فاحسن واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية والجزم
على العطف والرفع على الاستيناف اى فانا احسن اليك قال ابن السراج
اذا قلت محمد ان تامر بالمعروف فتعطف فعلا عليهما فان كان من شكل الاول
رفعته لا غير نحو محمد ان يامر بالمعروف وينهى عن المنكر فلك فيه اى فى المعطوف
ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف
والنصب على كلها الصرف والجزم عطفا على الثانى وان كان الثانى فالوجهان
اى ان كان الثانى اى الجزاء مضارعا والشرط ماضيا فى ذلك الجزاء وجهان الرفع و
الجزم والثانى اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم فى الجواب للجوار
فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب فعند النحاة الرفع فى ذلك الجواب للحد الوجهين
اما لكونه فى السببية واما لصون الصورة عن جزم الجواب لحلوله الماضى بينهما
وبين غير معموله فيه فلما لم يعمل فى الشرط لم يعمل فى الجزاء فيكون الاداة جازمة
لشئ واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم ساير الجوازم عملا واحدا كلم ولما
ولام الامر وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى يقول هو
جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف عمل ان عن العمل فى المتقدم عليها واما
الكوفيون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه انما يجزم عندهم للجوار قوله
واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى الخ اعلم ان اداة الشرط سواء كانت
ان او ما تضمن معناها لشدة طلبها للافعال لا يكون شرطها الا فعلا
غير مصدر بشئ من الحروف بل يجئ مضارعا مصدرا من جملتها بلا ولم اما
لا فلانها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال وامّا لم فلانها

ل

لتمام النار قبل الفعل وفيه نظر لان هذين
الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا فى
السعة والاولى ان يقال بغير الا انه ومنفصل وصح

لتغييرهما معنى المضارع الى الماضي كحرفيه مع فلا حروفها اما لا احدهما
مكسورة الحروف ولا يتصدر بها الماضي شرطا الا قليلا نحو ان لا اضرب ولا اسم لعدم
دخولها في الماضي فعلى هذا لا تقول ان ستفعل وان لن تفعل واما تفعل وان
قد فعلت وان قد تفعل ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع
اداة الشرط على ان يجعل الجزاء الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي
نحو لو جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك واما الجزاء فليس
شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية
نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر ولبعده عن كلم الشرط
جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرة باي حرف كان فنقول ان كان الجزاء
مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما
مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه وان لم يصلح فلا بد
من رابط بينهما واولى الاشياء به الفاء لخفتها لفظا ولمناسبتها للجزاء معنى
لان معناها التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا في خفتها
لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفاء لثقل لفظها وكون
معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لتأويلها بان وجود الشرط كالمفاجئ
لوجود الجزاء ومتهجم عليه فعلى هذا ان الجزاء اذا كانت جملة طلبية
كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء
كت ما رايتها بعلامة الجزاء وكذا ان كانت انشائية كنعم وبئس وكل ما يتضمن
معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا ان كانت جملة
اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان يعذبهم
فانهم عبادك او لا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم
انكم لمشركون فلتقدير القسم كما يجيء في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا
تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان
يكون اذا لمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظه في قوله تعالى
والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون
وقد تحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها وروي من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن واجاز
الكوفيون حذفها اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم
الموت على قراءة الرفع وهي شاذة ويجب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرة

بحرف سوى لا ولم في المضارع سواء كان الفعل المصدر بها ماضيا او مضارعا فيجب
في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
وان كان قميصه قد من قبل فصدقت او مصدرا بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك
وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك وفي المضارع مصدرا بلن وسوف والسين
وانما كان كذلك لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا يقع ايضا جزاء الا مع علامة الجزاء
نعم الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر او المصدر بلا ولم اما الماضي
غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا تدخلهما الفاء اصلا نحو ان ضربتني ضربتك
او لم اضربك لان لهما مع منافاتهما لفظا للشرط على انهما تعلقا بكلمة معنويا
وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة
بانحطاطهما كما اثرت في فعلنا ولم افعل واما تركه فلتقدير تأثيرها فيهما لانهما
كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان لا اصلا حيث لهما
على الصحيح فالاداة خاصيتها الاستقبال وهو نوع تأثير قال تعالى ان تدعوهم
لا يسمعوا دعاءكم وقال ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وقال ويجوز دخول
الفاء وتركها في لا ولم حسب وقال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا و
قال ومن عاد فينتقم الله منه فمذهب سيبويه تقدير المبتدا في الاخير ليكون
جملة اسمية وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جمعة مذهب سيبويه اقيس اذ
المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكر نا
من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور لكلامه
وان مت نحو قولك ان عشت فموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه اذ لا يمكن في مثله
تقدير مبتدا الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان
واخواتها في نحو انه من يلم في بني حسان البيت على الشذوذ واذا كان
جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية
لم يدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على
اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتني اكرمتني
كانك قلت ان اكرمتك تكرمني قال الله تعالى ارأيت ان كذب وتولى الم يعلم
ويجوز دخول كلمات الاستفهام على الهمزة لانها اصل قال تعالى قل ارأيتكم ان
اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال قل ارأيتم ان اخذ الله سمعكم
وابصاركم وختم على قلوبكم من اله فيجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها فيها
قال تعالى ارأيتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني

وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمصنف قال وقد احسن مع ان على بعض
ما ذكره كلاما انما لم يدخل الفاء اذا لم يوثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء
معنى ويعني بالتاثير تخليصه للاستقبال ولم يدخل على الماضي الباقي على معناه
ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فلم تدخل على المضارع المصدر بالسين
وسوف وان لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط في وكذا في الانشائية
لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال ولم يدخل على الماضي
الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة فانه اذن متمحض
للماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا
وما اكد ورسخ لا ينقلب ولا يستقل على انه قد جاء قوله تعالى فمن كان عليه عصى
فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجزوم لكونه في
تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فعاله
لا وان كانت للاستقبال ومتعهد للنفي كوجيئت بلا امال فيكون الاداة اثرت
في الفعل المصدر بلا مخصصا بالاستقبال وان لم يجهد بالنفي افادة الاستقبال
من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز صدم ونحو
في الاسمية نحو ان حدثني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية
بالاستقبال ثم اعلم ان ان لا تكون شرطا في الاغلب مستقبل المعنى فلو دخلت
معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله ان كنت قلته وان كان قميصه
وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي يستفاد منه في الكلام الذي هو فيه
زمنا الماضي فقط وذلك انه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي
تخصيصه يعلم من خبره نحو كان زيد قائما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره
لانه يدل على تعيين الحادث ويستعمل بمعنى الحادث من دون الحدث
فمعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي نحو زيد قائم فكان مدلوله هو الزمن الماضي
فقط فمع النص على المضي لا يمكن استفاده الاستقبال وهذا من خصايص
كان دون ساير الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل
خبره عليه وكذا ما فيها ثم ان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع كالجنبة
نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل بغيره كان لكنه قليل كقوله اعجب ان
اذنا ادسه حزنا ونحو قولك وقال المصنف التقدير ان صحت حرة اذن
ادسه لتكون الشرط مستقبلا وليس بشيء لان الغرض ان ذلك مات فلم
نعوض سوت الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت

تعالى صح

عدا جالسا فاتى نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع
الافعال بسبب الصيغة الطارية على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي
مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انا
لا اقول هذا ولكن اقول ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما
تجري يوم القيمة وكون عيسى قائلا ذلك او غير قائل انما هو في الدنيا وايضا
يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله ان
ان كان قميصه قد ظاهرة في المضي قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء
بشرط ان لا يكون الاسمية طلبية قد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء واي مناسبة
بين معنييهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام الى قوله ان لا تكفر
اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يصح ان يجاب بالمضارع
مجزوما الا النفي لان غير النفي فيها طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن
معنى الشرط اذا ذكرت بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد
فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب لمضمونه تقول
ضرب زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه
واما الحامل على الكلام الطلبي فيكون المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره واذا كان
للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على
حصوله وهو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر
بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا
لنفسه ولغيره واذا ذكرت بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب
مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا واما الخبر فاذا ورد حمله المخاطب على انه انما تكلم به
المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ
قد يخبر بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك ضرب زيد مع كراهتك
لضربه فلو جئت ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون ٢ جزاء لم يقدر ان في الطلب
مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشرط جازمة لك ان تحذف فاء السببية وتجزم
به الجزاء كما تجزم بان وانجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة ظاهر
مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوايل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب
ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر
ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد
لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل

والنهي والعرض اذا قصد السببية نحو اسلم
تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة
واسلم لا تكفر تدخل النار
خلافا للكسائي لان التقدير
ان لا تكفر

ذلك يدل على ان كون المط مقصودا
لذلك المذكور بعده ه

٢
جزاء لمضمونه لم يساعد فهم
المخاطب الى انه جزاؤه اذ ذكر
في الطلب انما كان لتبادر فهمه
الى ان المطلوب اما لذاته او
لغيره ومع ذكر الغير فالاولى
ان يكون له ه

المتضمن معناها فعلا واحدا ثم اعلم انه كون جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه
بالخبر نحو حسبك او كفيك او شرعك ينم الناس واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وكذلك
الاسماء نحو صه ونزالك والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل
في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب للنصب صريح الامر
والنهي عند الكسائي بخلاف جواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح فيه بالامر
والنهي سماعا لان فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى
السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولم تدر ما جزع عليك
فيجري الرفع بضعف دلالة الفاء على السبب لان الرفع محتمل والنصب
نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وساير الاشياء الثمانية مشابهة
للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفاء فاريد
ان يكون قبل الفاء صريح الامر لتقوي في الامر حتى ان ضعف دلالة السبب
في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها
مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية
ولا يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله
تعالى ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم جواب لقوله يؤمنون لانه بمعنى آمنوا وليس
بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان تقول في جوابهم امر
في لام الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة وقال المبرد في
مثله ان يقيموا جواب على قراءة ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد
السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو فم يدعوك الامير وقال رايدهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة
الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع وفي نحو
مره يحفرها يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستيناف اي انه ممن يحفرها او
الجزم على الجزاء او بحذف ان اي بان يحفرها ويجوز في ذره يقول ذلك الرفع على
الاستيناف او الحال والجزم وقوله فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف احتمل
حال او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها وما جاء حالا بعد الشرط الصريح نحو
الخطيئة متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ويجوز في مثله
البدل لان الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تاتني تسال اعطك لانه لا يجوز
فيه الا الرفع ويجيء بعد الجزاء ظاهرا كان الشرط او مقدرا بالفعل المصدر بالفاء
او الواو او ثم نحو ان تاتني اتك فاحدثك واعني اتك فاحدثك بجزم ما بعد الفاء

ثوا كذ

وقيل ص

نح م

اقيموا مقدرا قبل اقيموا
تعموا او ليس بشي لانه
مثل كن فيكون ص

على

على العطف وترفعه على القطع وتنصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير
كما تقدم في المنصوبات وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو من يضلل
الله فلا هادي له ويذرهم قرئ رفعا وجزما وللسبع في العربية من النصب و
اذا انتم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا
يكونوا وقال تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولما كان فاء
السببية بعد الطلب واقعا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى
فاصدق واكن قال دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا وهذا الذي يقال
انه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا
اذا كان جائيا جر الثاني لان الاول قد يدخله الباء وجزم الثاني لان الا
قد يكون مجزوما قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز مع قيام
القرينة اي يضمر المثبت بعد المنفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار
كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تد
النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا واما قولهم
في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا كلمة العرض همزة الا
الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي
ببعيد لو ساعده نقل قوله صيغة الامر صيغة يطلب بها الفعل الاولى [illegible]
لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة
امرا وذلك انهم يسمون به كل ما يصح ان يطلب بها فعل من الفاعل المخاطب
بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو
المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على الاستعلاء او طلب بها الفعل
على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو قولك للكريم ارحم او من غيره
وهو الشفاعة او لم يطلب بها الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا
او التهديد نحو اعملوا ما شئتم وغير ذلك من محامل هذه الصيغة في طلب
الفعل على وجه الكل وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة في
طلب الفعل على وجه الاستعلاء وهو في اللغة حقيقة اغلب وكذلك كما سموا
نحو المائت والضائق اسم فاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل
حقيقة اغلب كالضارب والقائل واكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك
لا تؤاخذني في نحو اللهم لا تؤاخذني ما فعلت نهي في اصطلاح النحاة وان كان

وانظر ان [illegible] ظاهره عدم سببية الشرط [illegible] ١٢

خل

ظ [illegible]

نحو [illegible] وصلى الله عليه وسلم [illegible] ١٢

وعلى ان الخفيفة قوله من الفاعل المخاطب لتخرج نحو ليفعل زيد فانه لا تدخل في
مطلق الامر بل يقال له امر الغايب وكذا يخرج نحو لا افعل انا ولنحمل خطاياكم فان قيل
الامر اعم من قولنا امر الغايب وكلما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت
لا نسلم ان لفظ الامر في الاصطلاح اعم من الامر الغايب اذ مرادهم الى الفعل بالامر هو
الامر المطلق وقولنا المطلق قيد يخصصه من الامر المضاف الى شئ آخر قوله
بحذف حرف المضارعة يخرج نحو قوله لتعشم انت يا ابحر قريش لان ذلك كان
قليلا ومنه القراة الشاذه فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم اخره حكم المجزوم
قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة كما في قولنا احسان محمد تسك كل نفس
اذا ما خفت من امر تبالا وان كان شاذا لكن حذف حرف المضارعة ايضا مع اللام
مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغايب فانه اقل استعمالا منه وهو مجزوم
بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني على السكون الا انه جعل اخره كاخر
المجزوم ان لا يكون مجزوما كامر الغايب لكن حذفت لكثرة الاستعمال مع حرف المضا
فزال علة الاعراب فرجع الى اصله من البناء وهو اخره محذوفا للوقف كما
كان محذوفا للجزم فحذف حرف العلة من نحو اعزم وارم واخش والحركة
نحو اضرب والنونات في نحو اضربا واضربوا واضربي قوله فان كان بعده ساكن
اي بعد حرف المضارعة حذفت اللام مع حرف المضارعة في المضارع عند
البصريين فلا يخ ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك في الحال
او في الاصل او ساكن فان كان هناك متحرك فان كان حركته اصلية لم يحتج
الى اجتلاب همزة الوصل بل يبدا في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من يتكلم وتسايل
من يتسايل ودحرج من يدحرج وقاتل من يقاتل وان كانت منقولة اليه
من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة رد ذلك المتحرك
لاجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في يسم ويعد اقم
واعد فان همزة افعل حذف بعد حروف المضارعة اما في اقيم فللاجتماع الهمزتين
واما في نعم ويسم وتسم فطردا للباب وحملا لساير حروف المضارعة على
الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدى بالمتحرك بالحركة
المنقولة نحو قل وعد وخف ودع وهب فان قيل كما حذف الهمزة المتحركة في
نحو نعم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في يعد ويهب لم ايضا
وذلك للحمل على يعد ويهب بالياء كما هو في التصريف فلم لا يرد الساكن بعد

حذف

حذف حرف المضارعة في الامر كما ردت المتحرك قلت لانه لو رد لاحتيج الى همزة
الوصل وكيف تقول اوعد اوهب ثم كيف تقول اصلا للمضارع الذي هو اصله
حذفت الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة وسعة ويكون السعي في
رد الساكن ضائعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنة فان كان
حذف قبله حرف متحرك لاجل حرف المضارع ورده لزوال العلة كاكرم تكرم
وان لم يحذف هناك شي اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب اصل انطلق استخرج
وانما قلنا ان اصل تفعل مضارع افعل يا فعل لان قياس بناء المضارع في
جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب
يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة التاسيس في الما
في المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس تكرم تاكرم
لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة التاسيس قطع فحذفت همزة الماضي
في اكرم لاجتماع همزتين كما يأتي في التصريف وحمل ساير حروف المضارعة
عليها قوله وليس برباعي يعني به باب افعل وحده فانه هو الرباعي الذي
ما بعد حرف المضارعة ساكن فقط ويعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة
احرف قوله مضمومة ان كان بعدها ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل
حركة الهمزة الكسرة في الاسماء كانت او في الافعال او في الحروف ولا يعدل
الى حركة اخرى الا لعلة كما يجيء في التعريف وذلك لان الهمزة اجتلبت ساكنة
على مذهب الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت
بالكسرة لان الساكن اذا حرك حرك بالكسرة لانه اعدل الحركات في الثقل والخفة
اذ هو اثقل من الفتحة واخف من الضم وظاهر كلام سيبويه انها اجتلبت
متحركة بالكسرة التي هي اعدل الحركات لانا نحتاج الى متحرك لسكون اول
الكلمة فاجتلابها ساكنة ليس بوجه قال سيبويه قدمت الزيادة متحركة
ليصل الى التكلم بها ومذهبه اعرب وانما انضمت فيما انضم ثالثه اتباعا و
استثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه
وكذا في غير باب الامر نحو انطلق به واستخرج واذا بني الامر على حرف واحد
كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء
السكت كما يجيء في آخر الكتاب قوله فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف الفا
قولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف
الى المفعول لانه بني له ثم يجوز ان يريد بها لفظ ذلك الفعل فيكون اضافة

من

الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع قوله
هو ما حذف فاعله هذا هو المطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي
في نحو ضربني وضربت زيدا وهو ان الفاعل يحذف في الاول على ما مر في باب
التنازع وعلى مذهب الاخفش وهو ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر
قال يجوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله
تعالى اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف بحد تام الا ان يقال هو ما
حذف عن حقيقته لا الحل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر
ما قبل اخره هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا
فيه كاكرم واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج واما
غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع
لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن المستثقل
دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه واما غير الثلاثي اي وزن
فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة
معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذاك خيف ان يلحق في اول وهلة النظر
الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل
هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اسهل من العكس لا ولا الاول
طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر
ما قبل الآخر لا لحسن عند الوقف قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع
التاء خوف اللبس يعني كل ما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما
قبل الآخر لالتبس عند الوقف الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك البنا
اذا وقف عليه واتصل بما قبله نحو الا استخرج ولو لم يضم ما بعد التاء
ايضا فيما اوله تاء زائدة وهو نحو تكلم وتغافل وتدحرج ولالتبس في
حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مضارع له نحو تكلم وتغافل وتدحرج
قوله ومعتل العين يعني ما عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني
للمفعول فيه ثلث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهو افصحها و
اصلها قول وبيع استثقلت الحركة على حرف العلة فحذفت عند المصنف
ولم ينقل الى ما قبلها قال لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك فبقي
قول وبوع بناء ساكنة بعد الضمة فبعضهم تقلب الواو ياء والضمة
كسرة فبقي بيع لان تغيير الحركة من اهمال الحرف وايضا لانه اخف من بوع

غير بعض صيغته صح

ثم حمل قول عليه لانه معتل عين مثله فكسرت فاؤه فقلبت الواو الساكنة ياء وعند
الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلها لان الكسرة اخف
من حركة ما قبلهما وقصدهم التخفيف ما امكن فيكون على هذا نقل الحركة الى متحرك
بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول لا اخف من حركة المنقول اليه فبقي بيع و
قول فقلبت الواو الساكنة ياء كما في الميزان وقال سكن العين ولا نقل الكسرة
الى ما قبلها فبقي الواو على حالها وقلبت الياء واوا لضمة ما قبلها وهذا اقلها
لثقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب
لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها في العلة على غيرها والمصنف
انما اختار حذف الكسرة لا استثقال نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما
بيناه اما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان ينحو
بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي
تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والنحاة بالاشمام في هذا الموضع و
قال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين مع
كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم
هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم
قال المصنف الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف
وانما نبهوا على الضم الاصلي ههنا بخلاف بيض جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا
الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور
فلما سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان كان قرينة
جاز اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسرة في اليائي كعدت بامر بعض
وبعت باعهد وان لم يكن كذبعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواوي
من اخلاص الكسر او الاشمام وفي الثاني من اخلاص الضم او الاشمام لئلا يلتبس
بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يجوز الالتباس
لقلة وقوع مثله قوله ومثله باب اختير وانقيد يعني ان بابي افتعل وانفعل
معتل العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهما
له في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان
ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل
فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير واقيم يعني
ان بابي استفعل وافعل معتل العين لا يجيء فيهما الا اخلاص الكسرة و

الضم والاشمام لان سبيلهما في الثلاثي المجرد والباقين المذكورين ضم ما قبل حرف
العلة كما ذكرنا وما قبلها في باب استفعل وافعل ساكن فلا بد من نقل حركة عين
الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجيء في التصريف
واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام
حرف علة فلا ينقل في نحو طوى ولا اوى ولا استوى واسطوى على هذا ولا
احتوى وانما لم ينقل ذلك لما يجيء في التصريف في باب الاعلال في بيان امتناع قلب
عين نحو طوى الفا وكسر فاء فعل للادغام نحو رد لغة والضم اكثر لان نقل الكسرة
في المعتل العين اليائي او الواوي انما يكون لانك ان حذفتها اجتمع الثقلان
الضمة والواو كبوع وقول وبنقلها تحصل الكسرة والياء وهما ولا يجتمع
من حذف فالكسرة في الرد الثقلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة
اخف من الضمة وربما اشم فاء نحو رد ضما ايضا وربما كسر فاء فعل المبني للمفعول
في الصحيح للتخفيف يقول في شهد كما يقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي
الاسم فخذ ولحد وجميع ذلك في الحلقي العين كما يجيء في التصريف وقد حكى قطرب
ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان
مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره وانما ضم اول المضارع حملا على الماضي
وانما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر فيعتدل الضمة بالفتحة في المضارع
الذي هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين تقلب فيه الفا نحو يقال
ويباع وذلك الحمل على الماضي في اسكان العين كما يجيء في التصريف وقد جاء
في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل
والاغلب في ذلك الادواء لم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم في غالب العادة
انه هو الله تعالى فحذف للعلم به كما في قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي وغيض
الماء وقضي الامر وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم وورد وقيد ووعك
قال سيبويه لو اردت نسبتها الى الله تعالى لكان على افعل نحو احمه الله و
اسله واركمه واورده اي افعل الله به ذلك ولعل ذلك لما لم يات فيه من
فعل المذكور كجن وسل فعله صار كالم ووجع ونحو ذلك من الالام
التي بابها فعل مكسور العين فصار متعدى الى المنصوب كما تعدى فعل
وذلك بالنقل الى افعل قوله **المتعدي وغير المتعدي الى اخره**
شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد يتبعه ان يكون نحو قرب وبعد وخرج
ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق بل يقال لمثل هذه الافعال

انما

انها متعدية بالحرف المعانى لكن لم يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال
هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر وامر الغايب ولا خلاف عندهم ان باب فعل
كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يتعد انهم
المتعدى بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مسند على ما ذكرنا في حد
المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم انه قيل في
بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة انه لازم متعدي بحرف الجر وذلك
اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت
لك وشكرتك وشكرت لك نحو واحد منهما لك والذي ادى الحكم بتعدي مثل
هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام معناه من دون اللام والتعدي و
اللزوم بحسب المعنى وهو بلا متعد به اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة
كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة جوازا نحو نصحت وشكرت دون
ردف فان تعديه بنفسه قليل نحو اقسمت بالله او مختصا بنوع من
المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فبفي نحو
دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر
قليلا فهو متعد والحرف زايدة كما في يعران بالسور ولا يلقوا بايديكم وردف
لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به و
لهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى فامسحوا برؤسكم وارجلكم
بالنصب وقال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك
العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار
هو الموصول للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا وكرمت عمرا
لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه
كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا انهما في محل النصب ولا يجوز
حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وان ذلك فيهما ايضا بشرط
تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل
والكسائي والاول اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا حكم
بشذوذ والله لافعلن ونحو قول رؤبة لمن قال له كيف اصبحت وقوله اشارت
كليب بالاكف الاصابع وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا
لاستطالتهما بصلتهما والاخفش الاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما
ايضا قياسا اذا تعين الجار ولم يحسب بلى قد جاء في غيرهما ايما شذوذا
كقوله يمرون الديار ولم يعوجوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم

ولا تعزموا عقدة النكاح والا تسترضعوا اولادكم في مثله ان يقال ضمن اللازم
معنى المتعدي اي تكونون الدبار فان لزمتك مراطك وسوا عقدة وتسترضعوا
اولادكم حتى لا تحمل على الشذوذ كما يضمن الفعل معنى غيره فتعدى بعدته ما يتضمن
معناه قال تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون واما لكثرة الاستعمال كما ذكرنا
فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون
لكم وكحسبك الخبر اي كسبت لك وزنك المال اي وزنت لك وكلتك المال
اي كلت لك ولا يألونكم خبالا اي لا يألون لكم وزدتك اي زدت لك ونقصتك
درهما اي نقصت لك ويجوز ان يضمن معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت و
كذا يحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت ذنبا ومنها الذي
اختير الرجال سماحة كل ذلك مع نقص الجار ولا يغير شيء من حروف الجر معنى
الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت
به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل المفعول
به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة و
التضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يكون فيه المصاحبة وعدمها فقوله تعالى
لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كان الله سبحانه معه واما الهمزة
والتضعيف معديان فيهما من معنى التصيير وليس في حروف حذف الباء المغيرة
لمعنى الفعل الا في قوله تعالى آتوني زبر الحديد والتضعيف على الفعل فان كان
لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان الى واحد تعدى الى اثنين
نحو احفرته النهر فلا سبيل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلثة الا علم
ورأى نحو اعلم وارى والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة او التضعيف
هو الذي كان فاعلا قبل دخولها وذلك لان معناهما تصيير الفاعل مباشرا
للفعل فلذا كان مرتبة ما زاد من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلذا
تقول احفرت نهرا زيدا وتضعيف العين تعدى الى واحد كفرحته والى اثنين
كعلمته النحو ولا تعدى الى ثلثة كالهمزة وقيل تعدى للحلقي العين الا في الهمزة نحو
مابته ويجوز ان يجتمع على فعل واحد حرفان من حروف الجر اذا كانت مختلفة
نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا
حكمها في آخر افعال المفصل قوله والى اثنين كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين
على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه مبتدا وخبرا كاعطيت زيدا درهما
ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكونا في الاصل مبتدا وخبرا كعلمت
زيدا قائما وعند الكوفيين ثاني مفعولي باب علمت حال لكنا قالوا في خبره

كان

كان وليس لشئ لان الحال يجوز حذفه دايما لا يكون الحال علما ولا ضميرا ولا اسم
الاشارة وغير ذلك من ساير المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قوله
والى ثلثة كاعلم وارى يدخل الهمزة على علم ورأى من جملة الافعال المتعدية الى اثنين
وهما من افعال القلوب ايضا قياسا عند الاخفش فيعمل بالهمزة الى ثلثة ما سوى في
افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فيقول احسبتك زيدا قايما وكذا اظننتك
واحلتك وازعمتك ولو جاز القياس في هذا الجار في غير افعال القلوب نحو
البستك عمرا جبة واعطيتك زيدا قايما ولجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب
وغيرها ولم يجز اتفاقا ولجاز نقل جميع الافعال الثلاثية متعديها ولازمها
بالهمزة والتضعيف نحو اضرب زيد عمرا واذهبت خالدا فبقيت ان هذا موكول
الى السماع اعنى النقل من الثلاثي متعديها ولازمها بالهمزة الى بعض ابواب المزيد
واما اخبر وخبر وانبا ونبا وحدث ولم يستعمل احدث بمعناه فليس مما صار بالهمزة
او التضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدي الى اثنين بل هي ثلاثيها افعل مناسب
هذا المعنى الاخير بكسر اللام اى علم واما حدث ونبا فلما نسى فلم يستعمل بمعنى
من النبا والحدوث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالاتها باعلم
المتعدى الى ثلثة لان الانباء والتنبية والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام
فلم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبا والحق البواقي غيره والحق بعضهم ارى
الحلمية باعلم سماعا نحو اراني الله في النوم عمرا سالما ويستعمل الخمسة متعدية
الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء
نحو حدثتك بخروج زيد بالخروج وهذا كله كما ينصب علمت المفعولين وينصب
مضمونهما الذى هو المفعول وحده نحو علمت زيدا قايما وعلمت قيام زيد وعلمت
القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه واريت وانبات وحدثت
لا يتعدين اليه الا بحروف الجر فلا تقول اخبرتك خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو
واما قولك انباته نباء واخبرته خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسماء اخر
اقيمت مقام المصادر اى انباء واخبارا وتحديثا ولو كانت مفعولا بها لجاز
الاستعمال به مخصصا مقامها ونحو حدثته خروج زيد وسايره دخول خالد
فلا يكون في السعة اسماعا واذا تقرر هذا علمت ان قولك نبأتك او انباتك
او اخبرتك زيدا قايما ليس بمعنى حدثتك الحديث المخصوص ونبأتك هذه
النسبة المعينة وخبرتك الخبر الخاص كما نصبت زيدا قايما لكونهما متضمنين
للمفعول به اى حدثتك بحديث المخصوص بقيام زيد كما ذكرنا لكونه مصدرا

اعنى او علم وارى

مثلا نوع كما في ضربت ضرب الامير لان زيدا قائما لكونهما بيان المخبر به وصفته
وليس بيان كيفية الاخبار الذي هو الحديث الواقع منك الى المتلفظ والتكلم
المخصوص وانه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك
اخبرتك بهذا المخبر به والمخبر مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على
المصدر فلا يقال في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول له
فظهر بهذا ان ما قال المصنف وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا قائما خبر
خاص وان خبرا في قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوبان على انه
مفعول مطلق ليس بشيء بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به
اي مخبر به خاص والثاني خبر مطلق به ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا المخبر به
فجعل احدهما كالآخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به
وكمفعولي علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت او اعلمتك
ان زيدا قائم فمصدر الجملة بان وايضا تقول انا مخبرك زيدا قائما فانا مخبر
زيدا قائم فمضاف اسم الفاعل الى الكاف كان بعد الكاف اخبرتك واسم الفاعل لا
يضاف الى المفعول المطلق فلا يقال انت مضارب ضرب الامير وكذا ما اعترف
به المصنف على نفسه من قوله قلت زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره
بل هو بمعنى المفعول به اي المفعول الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه
مفعول مطلق وسائر العلماء ان الخبر يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المفعول
فاعرف قوله فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها
الاول كالاول لمفعولي اعطيت والثاني والثالث معا كالثاني لمفعولي اعطيت
لانا نعنا في المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين وليها
عبر الثاني بمفعولها الثاني في الحسم مضمون الثاني والثالث معا فمعنى اعلمتك
قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سواء فيجوز ذلك ان لا يذكر مفعولها
اصلا كباب اعطيت وان يذكر جميعها وان يذكر الاول دون الثاني
والثالث لانه قلنا تذكر الثاني والثالث دون الاول واما ذكر حذف
الثاني والثالث وترك الاول فعلى ما يجيء في افعال القلوب وظاهر مذهب
سيبويه انه لا يجوز ذكر اولها وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز
ان يقتصر على واحد من الثلاثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره فلم
يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي اراد
سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لا انه لا يجوز مطلقا ومذهب

ان السراج اولا اذ لا مانع وسعه الاخرون فاذا قطعت النظر عن الاول
فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال الاول مع المفعول علمت مع الثاني لانهما هما
فالاول الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى قوله تعالى المغلوب ظننت وحسبت وخلت
وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة لبيان ما هي عنه فنصب الجزئين اعلم ان الجمل
التي يدخل عليها الافعال لا يخ من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها اولا فالاولى
هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضربت زيدا وزيد ضارب ولا يعمل فيهما القول
اذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اي التي المقصود
منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها لتعلق
معناه بمضمونها فلا يدخل اذن الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من
المسند اليه تعذر عمله في الفعلية لان الضروري من عمل الفعل رفع الاسم المسند
اليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية فلا يرتفع ما اسند اليه
ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد من مؤثرين مستقلين
وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا النصب فيجب ان ينصب محل الجملة الفعلية
لتعلق معناها بمضمونها ولا ينصب الفعل الا بالحروف والمسند اليه يستحيل
انتصابه ظاهرا فلا يتبين فيهما اثر الفعل الداخل بلى اذا كان الفعل معلق
عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل الا في الظاهر كقولك علمت بمن
مررت وعلمت اي يوم سرت وايهم رأيت ينصب اي على انه معمول للفعل المؤخر
ثم نقول الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما فاعل او مفعول
فانا سمي فاعلا وذلك في باب كان ورفعنا المبتدا تشبيها بالفاعل و
نصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يجز رفعه لان الفعل لا يرفع فاعلين
بلا ارفع شيئين بالفاعل ولا نصبهما اذ معنى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز ولا
نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب
والفاعل للحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدا فمن كان زيد
قائما فاعلكان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن في الحقيقة وكذا في صار
زيد قائما الصائر هو قيام زيد وكذا جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع
قيد آخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان دايما ومعنى
اصبح واخواتها كان في المساء والصبح والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان
واما افعال المقاربة فليست من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل
على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعوله كما يجي في بابها

وان اقتضى مفعولا نصبتنا جزئي الجملة لان بانيهما يتضمن المفعول الحقيقي
واولها ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قائما علمت
قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اي ذلك المفعول الحقيقي
فلذلك يدخل على هذين الجزئين لفظة ان الجاعلة للجزئين في تقدير جزء واحد
ولم يدخل الجزئين الذين بعد كان واخواتها وان كان ايضا يقدير المفرد
كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضي للمنصوب اما افعال القلوب او
غيرهما فافعال القلوب على اضرب اما للظن فقط وهي حجا الحجا يعني ظن وخال
يخال وحسب يحسب وكذا هب غير متصرف فاذا كان الافعال بالمعنى المذكور
و وليها الاسمية مجردة نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب او قصدا و
غير ذلك وخال بمعنى اختال وهب امرا من الهبة او كانت الاسمية مصدرة
بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة في المتن تنصب
المفعولين اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان لم تنصب المفعولين ويحتمل
ادري الذي هو ما لم يسم فاعله فقط وهو علم اذا كان بمعنى اليقين ونحو والمعرفة
بمعنى واحد ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان
معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت فرقا ان زيدا قائم واحد الا ان عرف لا ينصب
جزئي الاسمية كما ينصبها علم وذلك لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار
العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر و
اجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم في نصب المفعولين ويحتمل درى بمعنى
علم وتعلم امر بمعنى اعلم ~~لا يقال لك تعلم ان الله يفعل كذا~~ لكن لا ينصبان
المفعولين مع ورود الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم ان
بعد الغي رشدا ولا يتصرف في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا
تقول تعلمت بل علمت فان كان درى بمعنى ختل وتعلم من تعلمت الشيء اي
تكلفت في علمه فليسا من هذا الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم يصدر بان
واما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن للمعنى
انهم اذا وليها اسمية مجردة عن ان قال الله تعالى في الظن بمعنى اليقين اني
ظننت اني ملاق حسابيه وقد يجيء بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام
ان يجعل شخصا موضع الظن الذي يقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل به
وشيئا وكذا اتهمته واما للاعتقاد الجازم في شيء على انه على صفة معينة سواء كان
مطابقا او لا وهو راى فاذا كان بالمعنى المذكور ووليها الاسمية المجردة عن

لا ادري علم للاعلام ظن الذي هو حسبانه ولم يحتمل بمعنى علم واما لليقين صح

مسائل يقوله اما للظن فقط الخ

ان

ان نصب جزئيها نحو رايته غنيا سر[و]را ان كان في نفس الامر غنيا اولا قال الله
تعالى انهم يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونريه قريبا وهو مطابق وقوله تع
الم تر الى الذين خرجوا اي تعلم الاشهاء اي لم ينته علمك الى حالهم وقد يلحق راى
الحلمية براى العلمية في نصب المفعولين قال الله تعالى رايتهم لي ساجدين
واما الاعتقاد على كون الشيء على صفة اعتقادا اعم مطابق وهو عدّ
وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور وولتهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها
نحو كنت اعد فقيرا فبان غنيا وقال تعالى جعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا اي اعتقدوا فيهم الانوثة واما للقول بان الشيء على صفة
قولا غير مستند الى دليل نحو زعمتك كريما وقد يستعمل زعم في التحقيق
قال امية سوف الله للناس ما زعما واما للاصابة الشيء على صفة وهو وجد
والفي وعدّا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلم عليها
عليها بعد ان يكن معلوما نحو قوله تعالى ووجدك عائلا لا يخرج عن هذا الا انه
قد يستعمل من الافعال ما يتحمل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه
كقول ... ويقبل ويجوز ذلك فكانه تعالى وقد صادفه عائلا وعلم بعد ان
لم يعلم فاصح حاله ولا يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد في نصب المفعولين
خلافا لابن درستويه فهذه الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها مصدر
الجزء الثاني مضافا الى الاول وكذا ان كان الثاني جامدا تحصل منه مصدر نحو
علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك وان وقعت بعدها الفعلية في التركيب
فضمير الشان مقدر رفعها لنصبه اسمية نحو حسبت يقول زيد اي حسبته تقول
وبعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا
اي علمت خروج زيد اي عرفته وبعضها انقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال
ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي لا تظني شيئا غير نزولك
كذا قال الفراء اظن زيدا قايما انما ايضا اظنه واظن هذا وكذا باقي افعال
القلوب قال الاندلسي لو جاز فقام لفظ ذاك وهنا مقام الجملة لجاز وقوعه
صلة وليس ما قال بشيء لان مفعولي باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمناه والصلة
لا تسد بالمفرد على حال قال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر
اي ظننت الظن قلت لا امنع مما قاله الفراء على ما ذكرنا وتقول ظننت ذاك اذا جاءت
موضع ظنك قال الله تعالى وتظنون بالله غير الحق اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق
ولا امنع من كونه مفعولا به اي شيئا غير الحق كما في قوله فلا تظني غيره فقوله

فلذا عدّ من افعال القلوب ...

وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها تقول ظننت ذاك

مدخل م

على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه اي لعكس الاعتقاد الذي هي عنه اي تلك الجملة
الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد وقوله هي عنه على حذف المضاف اي حكمها
عنه اي حكم المتكلم على المبتدا بمضمون الخبر الذي صادر عنه ففي قولك علمت زيدا
قايما حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدا الذي هو زيد صادر عن علم
وفي ظننت زيدا قايما عن ظن قوله ومن خصايصها الى قوله بمعنى اصبت
اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا
في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فيحذفهما نسيا منسيا تقول
فلان يعطي ويكسو ويستفاد من مثله فايدة من دون المفعولين بخلاف
مفعولي علمت وظننت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت
لعدم الفايدة لانه من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم او ظن فلا فايدة في ذكرها
من دون المفعولين واما القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل
مسموعه صادقا قال باي كتاب ام بايه سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب
فهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فلا يجوز
في قلبه مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا او الخبر مع القرينة غير
قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا كاسم واحد لان مضمونهما
هو المفعول به في الحقيقة كما مر ذكره فلو حذف احدهما كان كحذف بعض
اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف
المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن بالتاء الى قوله هو خيرا لهم اي بخلهم
هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكما في قوله لا تخلنا على غرائك انما طالما قد وشي
بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلة على اغرائك الملكي بنا قوله ومنها انه يجوز
الالغاء الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل لفظا لان
فالجملة مع التعليق في تاويل المصدر مفعول به للفعل المعلق كما كان كذلك
قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق
عنها الفعل نحو علمت لزيد قايم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء
فالجملة معه ليست بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت قايم زيد في ظني قايم فالجملة الملغى
عنها لا محل لها لانه لا يقع مفرد موقعها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق
الاخر ان الالغاء امر اختياري لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى
عنها في نحو زيد قايم ظننت بمعنى زيد قايم مبنية على اليقين والظن عارض بخلاف والشك
المعلق عنها وليس بشيء لان الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك

واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى ومعنى الظرف في نحو زيد قايم ظننت بمعنى
زيد قايم في ظني الملغى مع الظرف ومعنى الظرف لا يلزم كون الكلام الاول مبنيا
على اليقين وبعض الالغاء مع تاخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي
عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدمها بطل اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا
في عامل المبتدا ركما شرحنا في حد الاعراب وافقها ضعيف فمع تقدم عامل
غيرهما عليهما نعليهما ومع ذلك قد جاء كذاك ادب حتى صار من خلق انى
وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو واملا ان بدنو مودتها واما
اخال لديناً منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة
اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة
لا الجملة وسيبويه لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق وتقول اللام مقدرة
حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لجواز
ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من تدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جاذرا وظباء فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق وسهل الالغاء في نحو
متى تظن زيد ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقدم الخبر وتوسط فعل
القلب بين المبتداء والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين
المبتداء والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف ولذا جاز الاعمال وهما متساويان
وذلك لان الرافع اقوى اي فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الاخر
وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل
ومعموله قال ولست فاعلم اخال حتى بسال امامي الحطب الرقود وبين معمولي
ان نحو ان زيدا احسب قايم وبين سوف ومضمونها كسوف احسب اقوم
زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه كجاني زيد واحسب عمرو وتوكيد الملغى بالمصدر
منصوب قبيح اذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر
في ترك الاعتناء به فبينهما شبه التنافي واما توكيده بالضمير واسم الاشارة
المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين في المصدرية نحو زيد احسبه او
احسب ذاك قايم ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام
فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قايما وعليك لزيد قايم
واما الالغاء فواجب مع التوسط او التاخر نحو زيد قايم ظني غالب اي ظني
زيدا قايما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله وقد مر ذلك في باب المصدر
وان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالحكم للفعل كما مر

في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظننا زيدا قايما ففي الصورتين
يكون الغاء الفعل مذكورا معه واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الالغاء
فيه كما مر من قبح تاكيد الفعل الملغى واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف
الى الفاعل نحو ظنك زيدا قايما اي ظننا ظنا فعند من قال العامل الفعل دون
المصدر كما تقدم في باب المصدر كما لو حذف جوازا يجوز الالغاء متوسطا و
متاخرا نحو متى زيد ظنك قايم ومتى زيد قايم ظنك فيكون الاعمال ايضا لانه
تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه
مقام الفعل لا لكونه مقيدا بان فيه الفعل يجوز الالغاء والاعمال توسط
او تاخر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا موكدا لغيره كزيد
قايم حقا على ما قبل لما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها انه تعلق بحرف الاستفهام
والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج اي يكون كالشيء
المعلق لا مع الزوج لعدمه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا يقدر على التزوج
فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت
لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذا كان عند انتصاب الجزئين فمن ثم جاز عطف
الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة الملغى عنها نحو علمت ازيد قايم وبكرا قاعدا
قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا
وكذا هل على خلاف فيها وقد تكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله
تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اي جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم
المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء
نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهو ما وان ولا نحو علمت ما
زيد قايما وان زيد قايم ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا دخل في الدار اما
الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر
الجملة وضعا فان نصب الجملة التي دخلتها على الصورة الحكمية وعاد الاصل
هذه الحروف واخواتها كان في تقدير المفرد واما دخول اللام الابتداء في المفرد
في ان زيدا القايم فلضرورة تلجئ اليه وهو اجتماع ان واللام كما يجيء واما لا
على الجملة الاسمية فلانها كانت معلقة لانها لا النفي المشابهة لان المكسورة
اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يكن فتحها
وذلك اذا جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقايم فان اللام
لا تدخل الا مع المكسورة كما يجيء واما اذا اخرجت اللام فانها لا

تعلق

تعلق الا مكان فتحها وجعلها معمولا لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل
القلب في تاويل المصدر فاذا امكنك جعل ان حرفا مصدريا معمولا لفعل القلب
بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسرها عن عمله واما قوله ولقد علمت
لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيده
للكلام لان فيه اللام الموطئة للتاكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار
كقوله واقسم قسما اليك مع الصدود لا اصل وقد يجرى نحو علم الله مجرى القسم فيجاب
بجوابه فيجئ بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قايم اى والله والفعل الملغى قد يدخل
على الجملة الفعلية نحو علمت عمرو وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت
وعلمت اى يوم سرت وعلمت اقمت ام قعدت واعراب الجملة المعلق عنها كاعرابها
اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اى يوم الجمعة رفعا اى على انه خبر متقدم
على المبتداء اى اى يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اى
يوم الخروج قال لقد علمت اى يوم عقبتي والمنصوب ايضا خبر متقدم لكنه ظرف و
اذا تصدر المفعول الثانى بكلمة الاستفهام فالاولى ان تعلق فعل القلب عن المفعول
الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعول
لان معنى الاستفهام يعم الجملة التى بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوى
لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قايما مع ان المعنى علمت ما زيد قايما واما
قولهم ارايت الرجل زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز رفع
زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارايت اخبر وهو منقول من رايت بمعنى
ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حاله العجيبة او عرفتها اخبرني
عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشئ وقد يؤتى بعده بالمنصوب
الذى كان مفعولا به لرايت نحو ارايت زيدا ما يصنع وقد يحذف نحو ارايتكم
ان اتيكم عذاب الله الاية والكاف ليس بمفعول كما يجئ بل حرف خطاب ولا بد سواء
اتى بذلك المنصوب او لم يات به من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر
عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة
هل يهلك وارايتم ما تدعون من دون الله اروني والمقدر كقوله تعالى ارايتك
هذا الذى كرمت على لئن اخرتني اى ارايت هذا المكرم لم اكرمته وقوله لئن
اخرتني ان اخرتني كلام مستانف وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا
للشرط كقوله تعالى ارايتكم ان اتيكم الاية وقوله ارايت الذي ان كذب ارايت الذى
ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله ارايت ان كان كذب ارايت للتاكيد
ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها

كانه قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا على اى شى من حالة تسال فقلت ما صنع
فهو بمعنى قولك اخبرنى عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا كرايت
كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية ما رايت الذى بمعنى اخبر لانه لما صار بمعنى
كان كاسم الفعل المنقول لانى الفعلية عن شى اخر كرويدك والنجاك فاستغنى بتصريف
الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف التاء والخطاب فبقى التاء فى الاحوال
مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا
وفاعلها راسك التاء لان انت المقدر فى نحو رويدك لان مفعوله بقى منصوبا على
حاله مع صيرورته بمعنى احرفى نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقاء فاعله
ايضا وقال الفراء بل ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل مذهبه
فى رويدك والنجاك كما مضى فى اسماء الافعال ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت
برايت فعل القلب فالكاف الملحقة به اسم يصرف تصرف المفعول الثانى وكذا
التاء يصرف تصرفها نحو ارايتك زيدا او ارايتكما الزيدين او ارايتموكم
الزيدين وارايتك هندا او ارايتماكما الهندين وارايتكن الهندات واعلم
انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من الموصولة او موصوفة فالمعنى عرفت
ذات القيام بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس فى الكلام دلالة
على هذا المعنى بل المعنى علمت اى شخص يحصل منه القيام وربما كنت يعرف قبل
ذلك ذات القيام وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام يستحيل كونها
مفعولا لم يتقدم لفظ عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت
اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعنى زيدا واما ان كانت
موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت زيدا الذى قام وذلك
ليس الاستفهام من غيره فانى كونه معربا معمول فى الاستفهام علمت ايهم قام موقع
اى واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه وليس اداة الاستفهام التى
فى باب علم فى نحو علم زيد ايهم قام معمول لاستفهام المتكلم لتنزم السائل
فى نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المتقدم على ايهم يعمل ان كان لهذا الكلام
عارف نسبة القيام الى هذا العالم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون
الجملة فلو كان اى لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام
الى المعين وربما يعرفه الشاك بانه زيد او غيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة
وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو ناقض فمعمول اداة الاستفهام اذن
لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذى يستفهم
وهو انتساب القيام الى اى شخص هو وذلك الشخص فى غرضنا زيد فالمعنى عرفت

قيام

قيام زيد وانما لم يصرح باسم القيام ولم يقل علمت زيدا قايما او علمت قيام زيد
لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشئ على المخاطب مع معرفته به كما يكون له
داع الى التصريح به كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين فعلى
هذا يجوز وقوع الاستفهام الذى جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد
قايم والمشكوك فيه الذى يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد او عدم
انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام ان انتساب
الفعل الى هذا المعنى او الى ذلك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام و
كذا نحو علمت ازيد قايم او عمرو وعلمت هل زيد قايم او عمرو وجوابهما لا او نعم
والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم
النسبة اليه فالمعنى فى جميع ذلك علمت هذا الذى يشك فيه ويستفهم عنه ومنع
قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب مستدلا الا بان مضمون
الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الاسما وبل وهو ان يقال
متعلقه ما يقال فى جواب هذا الاستفهام والذى يقال فى جواب الاستفهام بام
وباسماء الاستفهام شئ معين منسوب اليه الحكم المذكور فى الاستفهام فمعنى
علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو الذى يقال فى جوابه وذلك لان جوابه
اما زيد اى زيد قايم واما عمرو واما اذا علمت هل زيد قايم فليس جوابه نسبة القيام
الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم متعلق بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم
او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نسلم
اولا ان مضمون الجملة الاسمية لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون استفهام المتكلم
لا يصح ان يكون متعلقا للعلم للشاقص المذكور فى نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا
ذلك قلنا نعم او لا فى الجواب متضمن ايضا لمعنى النسبة ونفيها لان المعنى بلى زيد
قايم اما زيد بقايم فحصل المقصود اى المحكوم عليه والمحكوم به اعلم ان جميع
ادوات الاستفهام يرد على وجه المذكور اى لمجرد الاستفهام لا لا استفهام
المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجح فيه لاحد الجانبين على الاخر المدرس
المشكوك فيه نحو شككت ازيد فى الدار ام عمرو ولست او ترددت اقوم
ام قعدت كما يرد بعد كل فعل يطلب به العلم بعد معنى العلم كعلمت
وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت
وسألت واستفهمت وجميع افعال الحواس وابصرت ونظرت واسمعت
وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد ناس ام عمرو وقد يعلق الدال
على السكر كقوله تعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون

ام يدسه اي منكرا المسكة ام يدسه وفي نهج البلاغة محال ان انفسهما
ايهما يبقى صاحبه كاس المنون اي معطوفين ايهما يسبق ولم يسمع مثل ذلك
في الظن الذي هو لترجيح احد المجوزين على الآخر وجوز يونس تعليق جميع
الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وصلت ايهم في البيت وقد مضى ذلك في باب
الموصولات وكونه في نحو سالتك هل زيد قايم واستفهمت اقايم الزيدان
اي منوي بعده التي له والجملة مفعول لذلك المنوي على ما هو مذهب الكوفيين
كما يجيء بعد من مذهب البصريين فقول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع
النصب وهي اما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك ان بعد
كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو اي شككت في هذا
الامر او في موضع مفعول تعدى اليه الفعل بنفسه اما لاقتضاء الفعل
اياه وضعا واما لتضمنه ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل
اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق عنها
في موضع مفعوله اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون تلك الجملة
اما في مقام الاول والثاني نحو علمت زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث هل هو
نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في مقام الثاني نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا
قوله وما ادريك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى مفعولين كادريتك الحق
وان كان بمعنى اعلم او في مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من هو واما
الثاني اي المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب به العلم نحو فكرت
هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه معنى عرف
او تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه اقايم هو ام قاعد اي تعرف
هذا الحكم بالنظر اليه ووقع زيد في مثل انظر وسل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى
انظر وسل ابو من زيد اهون من رفعه في نحو اعلم زيد ابو من هو لان انظر
بمعنى تفكر وسل بمعنى سل الناس لاستحسان زيدا لو سلطتهما عليه وكذا ان
كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع بعضه من المفاعيل ما اقتضاه
وضعه لم يجئ بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزايد له بسبب تضمينه
مع التعرف نحو استفهمت زيدا هل هو كريم اي تعرفت كرمه بامتحانه وابصرت
زيدا هل هو في الدار اي تعرفت كونه في الدار بابصاره وكذا قوله تع يسألونك
عن الساعة ايان مرسيها اي يعرفون وقت ارسيها بسؤالك عنها وهنا
كما قلنا في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله
مفعول المتضمن وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد

هل هو قايم او لا اي سكت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفتك الحال ازيد في الدار
ام عمرو فهي في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة فيه
بدل من زيد وهذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا لطيب اخاه قايما لان
اللام للابتداء فلا تدخل الماضي كما يجيء في باب ان فهي في التقدير داخلة على اخوه
كانك قلت طيب للاخوه قايم واما الالغاء والتعليق في اعلم واري عن المفعولين
الاخرين فالظاهر كما ذهب اليه ابن مالك انه يكون الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما
كما جاز ذلك في علم وراي تقول اعلمتك لزيد منطلق وان زيدا قايم ام عمرو وما زيد
قايما وزيدا اعلمتك قايم وزيد قايم اعلمتك وكذا الحكم اذا نسب باب اعلم الى ما لم يسم
فاعله نحو اعلمت ما زيد قايما وزيدا اعلمت قايم وقال الاندلسي الذي اعول
عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجزولي ما يدل
على انك اذا نسبت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه واذا نسب للمفعول جاز
وانا لا ادري انه لا يمتنع من الالغاء والتعليق سواء الفعل للفاعل او المفعول
وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيدا اعلمتك قايم او علقت فقلت اعلمتك لزيد
قايم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول
كذا يحصل التعليق والاعمال في حالة وليس بشيء ما قال لان اعماله بالنسبة الى شيء
والغاؤه وتعليقه بالنسبة الى شيء اخر فهو مثل زيد علمت قايم اعملته في الفاعل
والغيته عن المفعول وكذا في علمت لزيد قايم اعملته في الفاعل وعلقته عن المفعول
وايضا المهمل معنى الهمزة اي التصيير والملغى والمعلق اصل علم فالملغى غير المهمل واعلم
انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا تعلق عن المفعول الاول لما ذكرنا وكمفعول اعطيت
قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها لشيء واحد هذه الافعال المذكورة
في متن الكافية ولفظة هب بمعنى احسب ورأى الحلمية يجوز ان يكون فاعلها ومفعو لها
ضميرين متصلين متحدين المعنى نحو علمتني قايما وقال تعالى اني اراني اعصر خمرا وكذا
ان كان احدهما بعض الاخر نحو قولهم راينا مع الرسول وراينك تقول كذا و
تجري مجراها راي البصرية حملا على راي القلبية وكذا عدم وفقد حملا على وجد
لانهما فقداه في اصل الوضع وانما لم يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل
الفاعل ان يكون موثرا والمفعول متاثرا به واصل الموثر ان يغاير المتاثر فان
اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضرب زيد زيدا واستبدل ضرب زيد
نفسه فلم تقولوا ضربتني وللضربتك ولا ضربتنا وان تخالفا لاتحادهما معنى و
اتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى

تعا برسما لعطا بتقدير الامكان فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس باضافته
الى ضمير زيد كانها غير زيد لعلته مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل
والمفعول في ضرب نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب
فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس
حما نظن زيد زيدا قايما اي نفسه واما ان كان منفصلا فلا آخر متصلا
فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا ومعناه او لم
يقع بعدهما نحو ما ضربت الا اياك وانما نعمل انا واياك فاضرب وما ضربك الا
انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والآخر
ظاهر نحو زيدا ظن قايما وظنه زيد قايما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني
في افعال القلوب خاصة وان كان الضمير منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع
ذلك بعلته في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكر المصنف من خواص افعال
القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة
الجزئين نحو علمت ان زيدا دريم وذلك لان مفعولها في الحقيقة مضمون ذلك وان
كان ذلك الفعل على ما تقدم مصدر الجزء الثاني مضافا الى المبتدا وان المفتوحة
موضوعة لهذا المعنى فتقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهي
ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل مما
يعمل نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت وظننت وخلت لانها لا تطلب
في الظاهر الا ستعمال الا مسندا ومسندا اليه تنصبهما كما في حسبت زيدا قايما فلم
ينصبهما نحو حسبت ان زيدا قايم اي مقصود الجزئين المنصوبين هو المصرح به
في الجزئين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعني ان ان مع اسمها وخبرها
مفعول لظن ولا مفعول له آخر مقدر ولا الاخفش يجعل ان مع جزئيها في
مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قايم حاصلا اي قيام زيد
حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما سا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده
شي حتى يكون واجب الاضمار ولا نقول ان ان مع جزئيها ساد مسد
اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها
في تقدير مفرد في جميع المواضع كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل بل الاولى
ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قايما ساد ان مسد
ان مع اسمها وخبرها ومقدران فايدتهما اذ هما بتقدير المصدر بلا
آلة مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر لكونها اداة مصدرية
هذا آخر الكلام في افعال القلوب واما غير افعال القلوب مما ينصب جزئي

بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز ان ساغها ينظر الا انها ليست في الخصوص عرفه

ان زيدا قايم و لا نقول اعطيت ان

جواز دخول ان المفتوحة ... مفعولي باب علمت

سواء

الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما رادفها من جعل ووهب غير متصرف وردّو
ترك وتخذ واتخذ وكان اصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار
في الاصل اذ معنى صيرت زيدا قائما من صار زيد قائما كمنزلة احفرت زيدا
النهر من حفر زيد النهر فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة
وجوازه معها كحال مفعولي علمت نعم لجعلت زيدا كريما فمقول بل انا جعلت
واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يخلو من تصيير شي شيئا في الاغلب
فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف
احد المفعولين الا قليلا لان مفعوليهما هو المفعول لصير كما كان مفعوليهما
فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز
تصديرهما بان كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حين كانا اسما وخبرا لصار
فانهما لا يصدران بان اذن بها كما ذكرنا في اول هذا الباب واما الغاء صير ومرادفاتها
وتعليقها فلم يأتيا في افعال القلوب لان ذلك لضعفها من حيث لم يظهر تأثيرها
المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف المصير فانه يظهر اثره في الاغلب كجعلته
عينا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشي بعد ان لم يكن ومرادفات صير
من هذا الباب وذلك اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى جعل الظلمات والنور اي
خلق وتخذ واتخذ اي اخذوا ما كان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجي الا بمعنى صير
وذلك لما ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى كان جملة كاسا فحصل
من الهمزة معنى نقل عين الكاس الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعد
الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى ضرب الله مثلا
عبدا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي ويكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا
هو الاول لجعلته مثلا وصاغه من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يقال بمعنى
ضرب مثلا اي بين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان وقال
ابن درستويه ملحق عاد بصير كما الحق به ترك الذي بمعناه نحو عاد درته ضربها
واذا كان نكرة جاز جعله حالا ويكون عاد بمعنى صلف وصلى واما اذا كان معرفة
كما في قولك عاد درته والسياع فالحاق عاد بصير هو الظاهر ومما ينصب
المبتدا والخبر من غير افعال القلوب وغير مرادفات صير سمع المعلق تعلق
سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز تصدير
الجملة بان نحو سمعت انك تقول قالوا واذا عمد في المبتدا والخبر لم يكن الخبر
الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك ينطق بكذا او يتكلم واما الاربعي منعا من
نحو سمعتك تمشي لجواز سمعتك انك تمشي انما قال سمعت الناس ينتجعون
غيثا فعلت لصيدح اسمعي بلالا بنصب الناس وقد روي برفعه

كما اتيا في افعال القلوب لانها افعال [illegible]

صيّر

خلق ووهب اي اعطى وادى اي جعل
وترك بمعنى

على حكاية الجملة وما يدخل على المبتدا والخبر لم يكن القول وما ينصرف منه
والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل
نحو قلت زيد قايم والذي هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد قايم فينبغي ان
يكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام ملتفظا بلفظ آخر في غير هذا
الكلام والا لم تكن حكاية والذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قايم او قيل
زيد قايم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعها والمقصود
من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غيره وقوعها موقع الفا
الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قايم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة
المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء المعنى اليه بالمعنى المفهوم
من الاصل لانه ربما تعسر اداء اللفظ المنقول بعينه من بعض القايلين
فيجوز تغير اللفظ في كلام من لا تعسر اليه ذلك ايضا كالباري تعالى وكذا غيره
فمن يسهل عليه ذلك لكن مع تغير اللفظ يجب ان لا يعمل المتعمد في شيء من اجزاء
الكلام احترازا لمثل هذه الجملة مجرى اصلها اي المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا
لك ان تقول حكاية عمر قال زيد قايم قال لفلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب العرب
تقص فيه عن الاسم المختلفة الالفاظ باللسان العربي وتقول قال نمرود انا قايم
وقلت لزيد انت تحمل وعامة للفظ المحكي وكون قال قال زيد هو قايم وقلت
لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا فيه غايبان و
قوله تعالى قال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا والاول اكثر
استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يودي معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله
بالياء والنون وهذه الجمل المحكية منصوبة الموضع بكونه مفعولا بها لا مفعولا
مطلقا على وهم المصنف كما تقدم في باب اعلم وارى والدليل عليه اضافة اسم
الفاعل اليه في قولك انا قايل زيد قايم واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة
وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة
الموضع مفعولا بها جاز عطف المفرد عليها كقولك قلت انا زيد قايم او لفظا آخر
ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مودبا معنى
الجملة فقط وتعيين ذلك بان يحصل فكان ذلك المفرد جملة ثم يحمل المفرد عليها
كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قايم
ثم تقول زيد قايم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر عن المفرد
لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد وتعين ذلك بان يقع خبرا
عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح ان يعبر
به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قايم

بهذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز صح

لفظ

لفظ ينتصب بهذه الثلثة لانها ليست اعمال العاطة المحكي حتى تراعي وليست
ايضا جملة معبرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى حتى تراعي اصلها ودليلها مفرد غير
معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته ورعاية
اعرابه نحو قال فلان زيدا اذا تكلم بزيد منصوبا واما بناؤه فهل تراعي اولا ذكرناه
في باب العلم وحاصلها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس
ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم
منكرون اي عليكم سلام قال اذا اقبلت دماة وقوله تعالى قالوا سلاما قال
سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال فلان لم يترك
السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله
تعالى قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير من الخمسة الاوجه فتكون مفعولا
مطلقا لفعل محذوف اي سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعني قوله تعالى
قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجواب على
الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى في باب المبتدا ويلحق عند الكوفيين
بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديته عجل واخبرته زيد قايم قال
نادوا الرحيل غدا وفي ترحالهم نفس وعند البصريين القول مقدر بعد مثل
هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول ليس بعزيز وكتاب الغريب فالتقدير
اخبرته وقلت زيد قايم وينادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب ويقول
ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل ذلك التاويل وقد تحذف المحكي
بعد القول لقيام القرينة كما يقال من قال زيد قايم فتقول انا قلت كما يحذف
القول ويبقى المحكي كما في قوله جاوا بمذق هل رايت الذيب قط واعلم قد
يجي القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان الاعتقاد علما او ظنا كما
تقول كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف يعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين
وليس بمعنى الظن ثم يستعمل في العلم وقد يقال كيف تقول زيدا قايما فيجيب
اعلم قايما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحاقه في العمل
بالظن لغة سليم واكثر العرب لا يجوزون هذا الالحاق الا بشرط كون القول
مضارعا مخاطبا ومنهم من يشترط المخاطب دون المخاطب فيجوز ذكرا نقول
زيد وعمرا قايما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثر في الالحاق من تقدم اسم
استفهام متصل نحو اتقول زيدا قايما او منفصل بظرف نحو اقدامك زيدا قايما
وايما سوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول
بني لوي عمرك او جاهلا فان فصل بعض الشرايط فعند الاكثر يرجع

الى الحكاية ويجوز عدم الحكاية ايضا مع استيفاء الشرط قوله ولبعضها معنى اخر
بل لكلها فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذى فى شرح سطره وحلت اى
صرت ذا حال اى حملا وزعمت اى كفلت وسمع السلمه بهذه المعانى يكون
لا زمة قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت اذا تعدى وجدت
وعلمت الى مفعولين فهما معنى اصبت وعرفت ايضا الا ان المضاف والمعرف
مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم نصبها يتعلق بالاستعمال فعرفت و
اصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله الافعال الناقصة
الى قوله كان زيد قايما انما سميت ناقصة لانها للاسم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع
مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب
وما قال بعضهم انها سميت ناقصة لانها يدل على الزمان دون المصدر ليس
بشئ لان كان فى نحو كان زيد قايما يدل على الكون الذى هو الحصول المطلق
وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اى حصوله فجى اولا بلفظ
دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحصول بتعيين الحاصل فكانك قلت
حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالفايدة فى ايراد مطلق الحصول اولا ثم
تخصيصه كالفايدة فى ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر فى بحثه وفايدة
اخرى ههنا وهى دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد
لم يحصل هاتان الفايدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق
تقييده بخبره وخبره يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده
فى كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اى الكون وضعيه ودلالة الخبر
على الزمان عقليه واما ساير الافعال الناقصة فنحو صار الدال على الانتقال
واصبح الدال على الكون فى الصبح والانتقال ومثله اخواته وما دام الدال
على الكون الدايم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال
على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور
فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذى قاله قوله ما وضع لتقرير الفاعل
على صفة كان ينبغى ان تقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره فان زيدا
فى ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة و
اما الناقصة فهى لتقرير فاعلها على صفة هى متصفة بمصادر الناقصة فمعنى
كان زيد قايما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اى
الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف
بصفة الصيرورة اى الحصول بعد ان لم يحصل قوله لتقرير الفاعل على صفة

اى

اى جعد وثنيته عليها قوله وصار الى اخرها لم يذكر سيبويه منها سوى
كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن
الخبر والظاهر انها غير محصورة وكثير تضمين كثير من التامة معنى الناقصة
كما تقول ليم التسعة بهذا عشرة اى وتصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار
عالما كاملا قال تعالى فتمثل لها بشرا اى صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيد
على عدد الافعال التى ذكرها المصنف ونقص منه فالذى زيد من مرادفات
صار آل ورجع وحال وارتد كان كلها فى الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال — مثال الرجوع التام م
وتحول فانهما كانا فى الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار وكان نحو جميعها — حول
ان يستعمل تامة فيتعدى الى ما هو مصدر لخبرها بالى ان عدت نحو صار
الى الغنى ثم ضمن كلها معنى بعد ان لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل و
اشتغل اليه فذلك الفعل يصير كاينا بعد ان لم يكن ففاعلها فى الحقيقة بعد
صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة
كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكاين بعد ان لم يكن وفاعلها حين
كانت تامة هو المرتفع بها كانه الراجع المشتغل ويجوز استعمال صار ومرادفاتها — فانها
تامة على الاصل قال فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة
اى ادلال وقال اعسف انى لا محالة حيث صار القوم صاير اى مكان
اشتغال القوم مشتغل وقال تعالى فظن ان لن نكور بلى لا بد فى الذ... نا
يليها لفظة عن والى ظاهرين او مقدرين لان الرجوع والاشتغال منه
الامور الاسمية لا بهم من دون المشتغل والمشتغل اكبر وليس الحاق مثل
هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الا ترى ان اسمل لا يلحق به مع انه بمعنى
تحول وكذا زيد على ما قال من مرادفاتها ما فتى وما افى وما ونى وما رام من رام
مدم اى برح واصل ما زال وما برح وما فتى وما انفك وما افتا وما انفك ان
تكون تامة بمعنى ما انفصل فتعدى بمن الى ما هو الان مصدر خبرها فيقال
فى موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اى ما انفصل منه لكنها
جعلت بمعنى كان دايما فنصب الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه
اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دايما وكذا اصل برح ودام ان
يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما وبمن نحو برحت مكانك
ومن مكانك ورمت مكانك ومن مكانك واصل ونى قصر وكان الاصل ان يعدى
بفى نحو ما ونى زيد فى القيام وجعلت السلبية بمعنى كان دايما لانه اذا كان
لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر فيه يكون فاعلا له دايما وانما افادت تحول

النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا قيدت نفي الشي
بزمان وجب ان يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك
اذا قيدت اثبات الشي بزمان لم يستلزم استغراق الاثبات لذلك
الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في
جزء من اجزاء الزمان الماضي واما قولك ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي
الضرب بجميع اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي
والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات
مقيدا بوقوعه اي وقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان
المخصوص لم يكن يناقض ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي يفيد الاثبات
غير الجزء الذي يفيد به النفي فلا يتناقضان فاكتفي بالاثبات وقوعه
مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب
واقل من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية و
السالبة الكلية اللتين يناقض احدهما الاخرى فتبين بهذا ان النفي
يفيد التكرار على ما يكون ايضا دايما كما ان نفي الاثبات يكون دايما ونفي
النفي يكون منه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دايم وهو المقصود فلا
يحمل بمعنى كان دايما كل فعل مفيد للنفي داخل عليه النفي بل ذلك موقوف على
السماع فلا يقال لما انفصل او ما فارق صار زيدا ولا يقال ما زلت امير البلد
الزاي ولا ما انا لا امير ولا ما ازول ولا ما زال الناقص وارتضى مضارعه
ما يزال كيخاف واما انال تزول كقال يقول وهو كذلك زال يزول لازم فرقه
به من الا فعال التامه قد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب
ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا كسرة الواو
فيهما الى ما قبلهما وقلبت ياء كما يفعل في المبني للمفعول في نحو قيل وهو خلاف
القياس والاكثر ما زال وما كان وقد يستعمل بعض هذه الافعال الصورية
بلا نفي تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى لن ابرح الارض وما ونى في
امره وما انفك من هذا العمر واما ما زال لا يزال وما فتى او فتى او افتاء
فلا يستعمل الا ناقصين قال سيبويه ان به في قولك ما زلت به حتى فعل معمول
به والاولى ان يقول هو الخبر اي ما زلت معه وبعض ابن مالك من اخوات
اصبح غدا وراح فقال مما لا يكونان الا تامين وان جاء بعدهما مرفوعهما
منصوب فهو حال كقوله غدا طاويا يعارض الريح هافيا اقول اذا كان
غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى ان اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع

ذهب اليه اكثر الاصوليين
فتحصل من هذا كله ان
ان نفي النفي هو
٩

في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته فلا ريب في تمامها
واما نحو قوله تروح وتغدو واذا هنا سكبك فان كانا بمعنى يدخل في الرواح
والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون في الغداة
والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات
جاء في نحو ما جاءت حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير
الراجع اليه لكون الخبر عبارة عن ذلك الضمير المؤنث كما في من كانت امك وتروى
برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوا
لابن عباس حين جاء اليهم رسولا من علي رضي الله عنه ومنها قعد في قول
الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي
لا يتجاوز بهذين اعني جاء وقعد الموضع الذي استعملتهما فيه العرب قال ويطرد
بعضهم وقال المصنف واجاد الاولى ان يطرد جاء في مثل جاء البر قفيزين وقيل
هو حال وليس بشيء لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى له
قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي
استعمل فيه او لا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال
قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله يدخل على الجملة الاسمية
لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك لما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة
لمضمون خبرها قوله فترفع الاول وتنصب الثاني تسمية مرفوعها اسمها
اولى من تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا
الى الاسم ولهذا لا يحذف اخبارها غالبا بخلاف خبر المبتدا لكون الفاعل
مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا
فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على
القلة ولم يسم المنصوب مفعولا لما مهدوا من ان كل فعل لا بد له من
فاعل وقد يستغني عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها للاول وقيل مطلقا
شرع في معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجيء بعضها تاما او
زائدا قال فكان يكون ناقصة لمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقترنا بالزمان
الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا فكان
للماضي ويكون للحال او للاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى انه
كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي وشبهته قوله تع
وكان الله سميعا بصيرا الا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد قائما
نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار

وكان قياس ما قال ان يكون كن فيكون للاستمرار و قول المصنف دايما او منقطعا
رد على هذا القايل بان كان لا يدل على احد الامرين الا بالقرينة والمعنى الثاني
قفر والمطي كانها ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول وقد
قال شاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون
فيها ضمير الشان لتعذر رافعه تفخيم المبتدا والخبر ما بعدها منصوبة المحل
خبرا لكان وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير
اى وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاول اولى لانه لم يثبت في كلام
العرب ضمير شان الا مبتدا في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان
واول مفعول ظننت نحو انه زيد قايم وظننته زيد قايم و تكون تامة بمعنى ثبت
فاعلها و قد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة في المعنى وفاعلها
مصدر الخبر مضافا الى الاسم فورا انها و زان علم الناصب بمفعولين فهما بمعنى
واحد وقيل ان كان تجيء بمعنى كفل وغزل قوله و زايدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة
لشيء الا لمحض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله سراة بني
ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد
صبيا انها زايدة غير مفيدة للماضي والا فاتى المعجز وصبيا على هذا حال و
كذا قولهم ولدت من فاطمة بنت الحارث الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم
وكذا قول الفرزدق وفي لجة عرت اباك بحورها في الجاهلية كان والاسلام واما
اذا دلت كان على الزمن الماضي ولم يعمل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم
من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها
ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا ففي
تسميتها زيادة نظر لما ذكرنا ان الزيادة من الكلمة عندهم الا لسند الا لمحض
التاكيد فالاولى ان يقال سميت زايدة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لا اعملها
مع انها غير زايدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدوث المطلق الذي كان الحدوث
المطلق في الخبر يغني عنه لا لدلالتها على زمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل
والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان فجاز ذلك ان يجردها في بعض المواضع
عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان
وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقي كالظرف دالا على الزمن فقط ه
فلذا جاز وقوعه موقعا لا يقع لاغيره فيه حتى الظرف بينها بالجار بالظرف
التي تسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان
المسومة فبت ان كان المعنى للماضي التي لا تعمل مجردة عن الدلالة على

اى يكون في كان الناقصة
على اى معنى كانت من
معنيها ضمير الشان صح

الحدوث

الحدوث المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو
موسى او لا معنى لقولك تحت الثبوت وقوله بحلك من تلك العلوص بدا امساه
راي اذا المصدر بمعنى اسم الفاعل ومذهب ابي علي انه لا فاعل لها على ما اخرنا
فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام
كانوا فيه ليست بزايدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل
لتاخيرها اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي هنا بدل مع الفاعل لانه كالجزء
منها والاولى اولى لافادتها معنى وجعلها لفظا ثم اعلم ان الزايدة والمجردة عن
الزمان اعني غير العاملة لا يتصلان اولا لان البداه تكون باللوازم والاصول
المجردة للزمان كالزايدة فلا يلي بهما المصدر ويتصلان في الحشو كثيرا وفي
الاخر على راي نحو قولك حصر الخطيب كان ولا يزاد ولا يجرد الا ماضيه لخفتها
وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول حسان كان سبيه من بيت
راس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل قوله وصار للانتقال
هذا اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن
قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلثة
تكون ناقصة كان بعد وتامة والناقصة بحسبين اما بمعنى صار مطلقا من غير
اعتبار الازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل اعني الصبح والمسا والضحى بل باعتبار المساول
الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى
كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الاخير مضمون
الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه
والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح
في الزمن الماضي ومعنى يصبح قايما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال والاستقبال
وتكون تامة كقولك اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح
والمساء ودخلنا فيهما وكنا اصبحنا فيدل ايضا كل منهما على الزمانين وحكى
الاخفش زيادة اصبح وامسى بعد ما التعجب كما كان في قولهم ما اصبح
ابردها وما امسى ادفاها ورده ابو عمرو وقال السيرافي انه ليس من كتاب
سيبويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش لكان كل
منهما مجردا عن الحدث للزمانين اي الصبح والمساء والزمن الماضي كما كان
لفظ كان مجردا للماضي قوله وظل وبات الى اخره يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان
في جميع النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستغرقا

لم يقترن ايضا بزمان اللخر المدلول عليه بالصيغة اي الماضي او الحال
او الاستقبال وتصريفه ظل يظل ظلولا قالوا ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقيل
ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام والعهدة عليه وقولك بات زيد محموما
اذا كان في جميع الليل كذلك فاقترن حم زيد بزمان بات وهو جميع الليل
والزمن الماضي ومصدره البيتوتة ومضارعه يبيت كباع يبيع وهاب
يهاب ويجيء تامة بمعنى اقام ليلا ونزل سواء نام او لم ينم وفي كلامهم ليلة
السبت سروبت وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا من كون الزمان
المدلول عليه تركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما مجيء بات بمعنى صار
وهو ابن باس نحوه قوله وما زال زيد اميرا اي استمرت الامارة ودامت
في زيد قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل
ذلك قوله ويلزمها النفي اي اذا كانت ماضية فبما وبلم والا في الدعاء وان
كانت مضارعة فبما ولم ولن والاولى انه لا ينفصل بين لا وما بينهما لا الظرف
ولا بغيره وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم حسنى ولا امس و
ذلك لتركيب حرف النفي معها للافادة الاثبات وقوله فلا وابي وهما زالت
عن نحوه شاذ وليس مما حذفت فيه حرف النفي كما في قوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف بتاويل لا وابي ادعها لا زالت لان حذفها لم يسمع الا في مضارع
وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ ... انها لا يكون ناقصة الا منفيا قال انفك
يستعمل ما حدث بها لك حتى يكونه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر وقوله برال حسال مرهات اعدها لها ما مسي يوما على خفة
حملا لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو
والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها ولكون ما زال واخواتها معنى الايجاب من
حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها لان الاستثناء المفرغ لا يكون في
الموجب الا في الفضلات كما مر في بابه وخبر المبتدا ليس بفضلة ولا يجوز
ما زال زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم واما
خبر ليس واخبار كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا
اذا قصدت الاثبات وقد يشيع فيها ذلك ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها
عليها فلا يجوز الا قايما لم يكن زيد الا عالما لم يصر خالد لامتناع تصدر الا
كما مر في بابه وجعل ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف
او نرمي بها بلدا قفرا واعتذر بان ينفك تامة اي ما ينفك رقا وطيها ومناخة

علي

على حال عن الحسف فتعلق بمناحة جعل الحسف كالارض التي يعاج عليها كقوله
تحية بينهم ضرب وجيع و يومى عطف على مناحة نحو قوله مساوات و يقبض
قيل هي ناقصة خبرها على الحسف اى معه ومناحة حال وفيه ضعف من وجهين
ان كان العامل في الحال اما ينفك احدهما ان المفرغ فلما يأتي في المثبت وان
كان المستثنى فصلة ايضا كالحال فى منالنا والثانى ان العامل قبل الا لا يعمل
عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في المستثنى منه كما مر في بابه وان
كان العامل في الحال على الحسف ففيه ضعف من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ
قلما يأتي في المثبت كما ذكرنا والثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه
ولم يجز سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذن يكون معمولا
في المستثنى المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب
الاستثناء قوله وما دام لتوقيت امر الى امر اى لتوقيت فعل بمدة ثبوت
مصدر خبرها الفاعل ذلك المصدر فانت في قولك اجلس ما دام زيد قائما
قوله ومن ثم احتاج الى ابوه موقت جلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام الى
زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله
ومن ثم احتاج اى من اجل كونه توقيتا لشيء يكون ظرفا لذلك الشيء والظرف فضلة
فلا بد معه من تقدم كلام وجملة اسمية او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من
الفضلات وما التي في اول ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان
محذوف اى مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفي مضمون الجملة قال سيبويه
وتبعه ابن السراج ليس لنفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقوله
تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها
لنفي الحال قال الاندلسي وليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم
يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد
بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قوله وحكم بالحكم ليس في كونها
عندنا للاطلاق لنفي الحال وعندنا للتقييد على ما قيد به و قد ذكرنا حكم
لا في باب المضارع واصل ليس ليس كهيئت كما يقال علم في علم وصيد في صيد
ولا يجوز ان يكون مضموم الياء اذ لم يجئ من فعل معتل العين بالياء ولا ان
يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا تسكن فلا يقال في ضرب ضرب ولا
تقلب الياء الفا لتدل به على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته كعسى وسيبويه
والاكثرون على انه فعل غير منصرف وقال ابو علي احد قوليه انه حرف اذ لو

كان مضمر محذوف فعل كصيد في صيد لعادت حركة العين على الياء
عند اتصال الضمير كصيدت ولو كان كهاب لكسرة الفاء كهبت والجواب
ان ذلك لمفارقته أخواته في عدم التصرف قال ابو علي واما الحاق الضمير في
كولست ولستما فلتشبيهه بالفعل لكونه على ثلثة احرف وبعضهم كان وكونه
رافعا وناصبا كما الحق في هاوها وهاؤم هاؤما ها هي هيا سا ها بني مع كونه اسم
فعل تشبيها بانه لفعل والاولى الحكم بفعليتها بدلالة اتصال الضماير به و
هي لا يتصل بغيرها من الافعال الا نادرا كما ذكر في هاء قوله ونحو قولهم اخبارها
كلها الى قوله ونحو ليس ذكر ابن معط ان خبرها دام لا يتوسط بينه وبين الاسم
وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات قوله من كان الى اخ
يعني كل ما ليس في اوله ما مما ذكره المصنف ومما لم يذكره من الافعال يجوز
تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع
تقدم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات ولذا لا ينفصل ما عن الفعل بالخبر كما
هناك واما غيرها ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء
ويوافقهم ابن كيسان في تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه النواقص
وصارت معها بمعنى الاثبات حتى تجوز لها بخلاف نحو ما فارق وايضا انفصل لكنها
لا يلزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجوز ذلك
في هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر
الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسيط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال
فلم يجوز ما قايما واحد منهم لانها لازمت هذه الافعال حتى صارت كبعض
حروفها فلا يجوز ما قايما زال زيد كما جاز ما قايما كان زيد وكل حكم ذكرناه
في ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما في غيرها من حروف النفي نحو لم ولن ولا
فاذا اشتغل بها الافعال المذكورة لم يجز توسيط الخبر بينها وبين الافعال لما ذكر
انفا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها ليست كما في طلب الصدر
كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها
عليها ومنع الكوفية من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بما كان ووافق
المبرد فان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان
فعليتها جاز دخول نون الوقاية معها كما في قوله اذهب القوم الكرام ليسي ولذا
ايضا اجاز بعضهم في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز
بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز

وقوعه الاحث كونه وقوع العامل والاسطور دلم ذلك فانك تقول ان اضرب
ولا اضرب ولا امنع ان يقال ان يوم يأتيهم ليس ظروف للبس فان الافعال
الناقصة ينصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث واعلم انه لا تدخل الافعال
الناقصة على مبتداء واجب الحذف كما ذكرنا في باب المبتداء ولا على مبتداء لازم
التصدر كاسماء الاستفهام والشرط ولا على مبتداء عادم التصرف كما التعجب
ولا على مبتداء يلزم الابتداء لكونه في المثل لان الامثال لا تغير كقولهم الطعن
بطلوا ويلزمها لكونه في جملة كالمثل والجمل الاعتراضية كقوله فانت طالق
والطلاق البر او يلزم الابتداء لكونه بعد اما واذا المفاجاة او لتضمنه معنى
الدعاء كسلام عليك لانه يلزم الابتداء به ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب
المبتداء ولا يقع اخبار هذه الافعال جملة طلبية وذلك لان هذه الافعال كما
تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قايما
لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قايما لزيد قيام له حصول
في الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قايما لزيد قيام له حصول في الماضي
وقت الصبح وكذا سايرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر كما ذكرنا غير
مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم يخل من ان يكون خبرية او طلبية فان كانت
خبرية ناقض الكلام لان هذه الافعال بكونها صفة لمصدر خبرها يدل
على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة الطلب في الخبر
يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر
الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل
ضرب غلامه كان ضرب غلامه خبرا عنه لكان ثابتا عند المتكلم مسئولا عنه
بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا
ان زيدا ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت
الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا ان زيدا ليس لاستفهام المتكلم
صفة للاخبار اكتفي بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان
الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في اخبارها نحو كن قايما اى
قم وهل يكون قايما اى هل يقوم وقد جاء الطلب فيها في الشعر قال وكوني
بالكرام ذكريني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والآخر
استفهاما نحو كوني هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر
في حالة واحدة وهو محال فاما ان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام
جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل

كلمة الاستفهام تقدمت على جملة احدثت فيه معنى الاستفهام فلا يبقى
اذن في الفعل معنى الاخبار حتى ينسا فصل الكلام فان قيل فيجب ان يجوز على
ذلك تقديم الجملة الطلبية عليها نحو ابهم ضرب كان زيد قلت لا يجوز لان
كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي يليها بلا فصل معنى الاستفهام لا في جملة
اخرى تقدمها فعلى هذا كون وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الا
فعال اذا لم يكن مصدرة بما النفي فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى ما زال
زيد لوجوب تصدر ما النفي وكون متى لم يزل هذا واى وقت لم يكن سماك
ومنع الجزولى والشلوبين ذلك في ليس نحو اين ليس زيد فان ذلك بنا على
منع تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه وان منعا للاداة الى المحال من حيث
المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل
المبالغة ويعرض ذلك في غيرها المستعمل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه
او قدرته ثم تقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ما له صدر الكلام وجب
تقديمه على كان واخواتها ان لم يصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين
تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا
والاسم نكرة وجب اخر الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان
رجل وكذا ا[illegible] على الاسم نحو لم يكن قايما الا زيدا وقايما لم يكن الا
زيد لما ذ[illegible] الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان
لجزء [illegible] الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا ان كان الاسم ان مع
صلتها نحو كان عندي انك قايم وعندي كان انك قايم اذ لو تاخر الخبر
للاسم المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان في الفعل ويجب
تاخر الخبر عن كان واسمها معا ان دخله الا نحو ما كان زيدا الا قايما ويجب
توسطه او تاخره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدر وكان مما لا يفصل
بينه وبين الفعل كهل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قايما او
ومتى كان قايما زيدا ذلا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى في المنصوب
على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النفي اذا لم يكن مع زال و
اخواتها فيجوز توسط الخبر بينها وبين الفعل الناقص نحو ما قايما كان
زيد وا قايما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليها ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم
اذا تاخر مرفوع عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه
او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزء الاجنبي
واما اذا تاخر منصوبه فيجوز على فتح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا

كان

كان زيد اليوم او في الدار اذ الظروف يتسع فيها والزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا
وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواتها تها
وبين المرفوع بها من المعمولات الا الظرف والحال نحو امامك كان زيد جالسا وذلك
لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضله
بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان
ومرفوعها بغير الظرف ايضا نحو كان زيد عمرا ضاربا وروي البصريين بين الخبر
العامل المفصل بذلك المعمول الفاضل وبينه اذا لم يفصل فيجوز في المفصل نحو كان
زيد ضاربا عمرا ولم يجوز في المنفصل نحو كان عمرا زيد ضاربا وما اوهم خلاف ذلك فقدر
فيه البصريون ضمير الشان اسما لكان والجواز نحو كان زيد الحمى ياخذ اي كان زيد
ياخذ الحمى قال قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا ويجوز في
البيت زيادة كان ونحو زعمرا كان زيد ضاربا بلا قبح لان العامل اقوى فيجوز
الفصل بينه وبين معمول الفصل باجنبي واعلم انه يخبر في هذا الباب عن النكرة
المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا ٥
في باب المبتدا قال اذا ما ذا فيهن فصيل حسا ويقول ما زال رجل وراسا وكذا في
باب النواسخ ان قال وان سعاه عبرة مهراق فكذا انشده سيبويه وقد يخبر في هذا
الباب وفي باب ان بمعرفة او نكرة ولم يجز ذلك في المبتدا والخبر للالتباس لاتفاق
اعراب الجزئين هناك واحصلا لهم ههنا فقد ذكرنا ان سيبويه قال في من زيد ان
زيد هو الخبر وقال الزمخشري وغيره لا يخبر ههنا عن النكرة بالمعرفة الا ضرورة نحو
قوله يكون مزاجها عسل وماء فمن نصب مزاجها قال ولا يك موقف منك الوداعا وقال ابن الك
لم يجز اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا وان رفع
مزاجها على اضمار الشان في كان كما في رواية اخرى ولا خلاف عند مجوزه اختيارا
ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى انهم قالوا ان اولى بالاسمية
ما تقدم في نحو قوله تعالى ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهتها
المضمر من حيث لا يوصف كالمضمر وانما جوزوا على سكر الاسم وتعريف الخبر لعدم
اللبس في باب كان وان لاختلاف اعراب الجزئين واورد سيبويه التمثيل بالاخبار
عن النكرة بالمعرفة نحو قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام
او متساكرا وقوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار وقوله الا من
مبلغ حسان عني اطب كان متحرك ام جنون ورد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير
وهو معرفة فلم يخبر الا عن المعرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام
في اظبي واطب واسكران دخلت على اسم كان هو الضمير وهو مرفوع بعده الفعل

المسند الى الضمير فارتفاع ذلك المرفوع بضمير يفسره ذلك الفعل اولى باسم كان اذن
نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين وللاخر الهمزة ولو قدرت
بعد الهمزة فعلا لم يلهما المستويان واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان
محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواء ما وليها هما
قد لا يكون كما يجيء في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير
ان المرفوع انما يفسره الفعل الظاهر اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو
ان احد هلك وفي قوله حاصر اظن كان امك ام حمار الاولى ان يرتفع ظبي بكان
مقدرة لما يجيء في باب العطف ان بعد سواء ولا ابالي لا تدخل همزة التسوية الا
على الفعل واجاب بعضهم عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا
ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدا نحو ضربت
رجلا وهو راكب فلو كان نكرة لم يصح وصحه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد
الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والا فهو نكرة نحو رجل
ضربته اي لا امراة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة في الابيات الثلاثة غير
مختصة فالضماير مرادف نكرات واعلم ان ليس من بين اخواتها مختص بكثرة
مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي ويجوز حذف خبرها كثيرا كقوله انما يجزي الفتى
ليس الجمل جاريا وقيل بل حملت على لا فصارت عطف مثلها وجميع هذه الافعال
متصرفة الا ليس ومادام لتصدر دينها ما لها ولا يستعمل لما زال واخواتها مصدر
واسم فاعل الا تامة لانها يلزمها حرف النفي وهو لا يدخل على المفرد وقد تحذف
لام نكرة للجزم تشبيها لكونه عينه بالواو فحذف معه قبل حركتها بالجزم وذلك
الكثرة استعمالها وقال تعالى لم يك مغيرا نعمة كما حذفت كسرة لم ابال فقيل لم ابل
بعدما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لاقى نون يكن
المجزوم ساكنا بعدها لم يجز حذفها نحو لم يكن الذين كفروا لتعويضها بالحركة
وخروجها من شبه حرف المد واجازه يونس وانشد ابو زيد في نوادره لم يكن
الحق ان صاحبه رسم اروديعني بالسرب قال السيرافي هذا شاذ قال
سيبويه تقدم الخبر اذا كان ظرفا ستحسن ويسمي ذلك الظرف مستقرا لتعلق العامل
وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر فقولك كان
في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار
كما قال الحصول للمحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغوي وهو
ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما
قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معتمد الفايدة اذ

ليس

لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه م

ليس الغرض نفي الكفاية مطلقا بل نفي الكمولة تعالى فقدم اهتماما بما هو
المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر الخ
الذي ارى فيه ان عسى ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع في حق غيره تعالى وانما
يكون الطمع فيما ليس الطامع على ثقة من حصوله فكيف يحكم بدنوه ما لا يوثق
بحصوله ولا يكون ان يقال معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي و
المصنف اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشفي مريضا بمعنى
ان يشفى مريضي اي اني ارجو قرب شفاؤه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع
للطمع في دنو مضمون خبره بل لطمع حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله
عن قريب او بعد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي عليه
الصلوة والسلام ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج
ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عدم طمع زيد يخرج انه شرع في الخروج وابتدا
به وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قريب ودني زيدا لا يتمثل من عرفه
فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال في من شرع في الشيء قرب تمام
ذلك الشيء على يديه وفي امره منه وعلى هذا ليس من افعال المقاربة الذي هو موضوع
لدنو الخبر الا كاد ومرادفاته وقول المصنف لدنو الخبر رجاء او اخذا فيه غلط
لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون
فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون
المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء
يخرج بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ
في الخبر بل هو للاخذ فيه ولفظ الجزولي ان عسى لمقاربة الفعل في الرجاء او صح
فيما قصده من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او
حاصلا بل هو قريب او ماخوذا فيه على تكلف فساد الحد لا يستقيم فيه هذه المحتملات
السبعة لم يصح وقوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول
وايضا بين قرب الخبر وحصوله تناف لان القرب ما لم يحصل بعد قوله فالاول
عسى نحو عسى زيد ان يخرج الخ قوله فالاول عسى اي الذي لرجاء مضمون الخبر قال
سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت
ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم يات منه الا الماضي
لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع الرجاء كلعل والانشاءات معاني الحروف
والحرف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والاسمية نحو انت حر بمعنى الانشاء
عارض فيهما قال الجوهري عسى من الله تعالى واجب لا استحالة الطمع والاشفاق

فالاول عسى نحو عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد [illegible] والثاني كاد [illegible] واذا دخل [illegible] وقد تدخل ان [illegible] فهو كالافعال [illegible] وقيل يكون [illegible] للاسماء [illegible] تمسكا بقوله [illegible] يفعلون [illegible]

والجملة [illegible] لم يكد [illegible]

عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول قوله عسى ربه ان طلقكن للتحقيق
لا للخوف وبالاستحقاق كما ان او في كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك
قال ابو عبيدة عسى من الله جاء على احدى لغتي العرب لان عسى للرجاء و
التعيين ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم وسوية يتنازعون
جما من الامثال اى ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه
للتيقن فقوله عسى للتمني فيه نظر وكونها ان يكون معنى ظني بهم كعسى اى مع
طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير
المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون
جمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه
بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو
على في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتاخرون على ان عسى يرفع الاسم
وينصب الخبر ككان والمعترض بان بعده اسم منصوب المحل بانه خبره استدلالا
بالمثل النادر عسى الغوير ابوسا وقوله لا تلحني اني عسيت صايما ونقل عن
سيبويه مع كون ان تفعل خبره قيل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن
الجثة وقوله ابوسا وصايما التضمن عسى معنى كان فاجرى في الاستعمال مجراه و
عذر من جعله خبرا ان تقدر مضافا اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج
او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو علي في العضديات عسى زيد
ان يخرج اى عسى زيد ذا قيام وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف
ابدا لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زايدة وفيه نظر لان ان الزايد
لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا اثر ما ولزومه مطردا
في موضع معين مع اى كلمة كان بعيد فقبل المعترض بان سد مسد المفعول وليس
بخبر لكان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان معنى الاصل قارب
زيد ان يخرج اى الخروج لكنه تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى
لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا شىء جعله حسنا ثم تغير بافادته
لانشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد
اى خروج زيد فهو في الاستعمال الاولى كالفعل وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا
نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر وقيل قال
الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم
الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله ان تبروهم اى لا ينهاكم ان تبروهم والذى ادى
ان هذا وجه قريب فيكون في نحو يا زيد دع ان يقوموا قد جاء مكان

بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى
بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل
الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم
تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان واما عسيت صائما
وعسى الغوير ابؤسا فشاذان على ان تضمينهما معنى كان وقال بعضهم التقدير
عسى الغوير ان يكون ابؤسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل
مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع
عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في
المفعول معه ومثله ما قدر الكسائي في البيت الا ان يكون الفرق ان الا
ان القرينة هنا ادل كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت في الخبر مع
ملة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه وقوله عسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل
في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول عسى ان يخرج زيد انه خبر ايضا لكن
وهو من باب التنازع معمول في البيت على اختيار البصريين عسيا ان يخرج
الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرج الزيدان وعلى هذا قياس
الجمع والمونث وجاز ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج معمول في النسبة
عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما
محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين في ربك لم يجز اعمال الاول اعني عسى
لكون ربك وهو ربك كونا ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل
الثاني وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله عسى ان يكونوا خيرا منهم
وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيد وكن عسى
ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا وانما لا يضمر في عسى ضمير الشان لانه ليس
من نواسخ المبتدا كما كان كاد منها وقوله تعالى وما كاد يزيغ قلوب فريق منهم
في كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وان لا وجب تانيث احد الفعلين
لاسناده الى ضمير المونث بل هو على اضمار الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد
يحتمل التنازع فليعمل لانهما شيئت ويحتمل اضمار الشان ومثله ليس خلق الله
مثله وليس بمشهور اضمار الشان من افعال المقاربة الا في كاد ومن الناقصة
الا في كان وليس فلا يتقدم ان مع فعله على عسى اما عند من قال هو بدل فقد
فلامتناع تقدمه على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال

فلا منع بين بعضها البعض الصلاة وبعضها ودول
تعالى عسى ان تكرهوا شيئا ه

همت فلم افعل وكنت ولسى تركت على عثمان سكى حلايله اى كدت افعل
وكذا تقول لم عسى زيدا اذا قيل عسى زيدان تقوم اى لم عسى زيدان يقوم والاسم
المرفوع فى هذا الباب غالبا من اختصاص فلا تقول كاد رجل تقول او لا عسى
شخص ان يقوم قوله وقد يحذف ان كقوله عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون
وراه فرج قريب وهو قليل وذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبره
فعلم ان ذلك عند الكوفيين سعد بران وسعت فى اخبار جميع افعال المقاربة
ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عايدا الى اسمها ويمل اسناده الى سبب الفاعل
نحو كاد زيد يخرج غلامه وعسى زيد ان يقوم ابوه الا ان كون المسند الى سببه يطعن
الفعل المسند الى ضميره نحو كاد زيد يخرج نفسه وهو يطعن كاد زيد يطوف وقد
يستعمل حرى زيد ان يفعل بكذا بكسر الراء فاحلولى عمروان يقوم استعمال عسى
بلفظ الماضى فقط ومعناهما صار حريا وحرى اى جديرا اى صار حقيقا واصلها
حرى بان يفعل واحرى بان يقوم بحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان ولكن
ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى
الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث نحو هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو حرى
على فعيل او حر بكسر الراء نعم ان يكون بعد وجمعت وانث ويقال بالحرى ان
يكون كذا وقد يكون بعد احلولى ان مع الفعل نحو احلولى ان يفعل كذا كما قلنا
فى عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طى من طى بعد هذه ستطفى غلات
الكلى الحوايج السين فيه عند المتاخرين فاعه مقام ان لكونهما للاستقبال والوجه
عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التى بعده كما فى قوله تعالى
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اى ستوضع اطفاء عذاب الكلى قوله
والثانى كاد اى ما وضع لدنو الخبر له الخبر وهو كدت تكاد تكيدا ومكاده كهبت
تهاب حكى الاصمعى كودا بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا ومخافة والاول اشهر
فا وشك بمعناه ومعنى كاد فى اصل الوضع قرب ولا يستعمل على اصل الوضع
فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك فى الاصل اسرع ويستعمل على الاصل
فيقال اوشك فلان فى السير ومن مرادفات كاد اوشك واولى وكرب وهلهل
وكرب فى الاصل بمعنى قرب تعالى كربت الشمس اى دنت للغروب واما اولى فمعناه
يزيد على ذلك اى قارب وكاد ولا يستعمل الا مع ان فظاهر كونها مفعولا
ويجب تجريد خبر هلهل من ان واما كاد وكرب واوشك فيستعمل اخبارها
مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب واوشك اكثر واذا كانت مع ان

وهو بتقدير حرف الجر اي كاد وكرب من ان يقوم واوشك لي ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس
واوجبوا ههنا حذفها لكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة على المذهبين وقد يقع بعد
اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اي اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك
المجاز به الفعل نحو كاد ولكن يستعمل استعمال كاد اي بحرف الخبر من ان ويستعمل ايضا استعمال عسى
على الوجهين المعلومين واذا واذا حذفت ان من اخبار هذه الافعال الثلثة فاما ان مقدر مع الحذف
كما في تسمع بالمعيدي واما ان يحذف راسا بلا تقدير بعدها ويستعمل كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها
على مقارنة الفعل استعمال كان ولاستعمال كاد مثل كان جاز في الضرورة وما كدت ايبا ولهذا اضمر
الشان فيه في كاد تزيغ قلوب واستعمل ايضا الافعال التي للشروع في الفعل استعمال كان وهي طفق
واحد وانشا واقبل وعرب وهب وعلق وجعل وكانت بعد كل اولى من كاد واخواتها لان اخبار ها
حاصلة كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واخذ
في الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي اوجد وكذا انشاء الفعل واقبل
على الفعل وقرب الفعل وفي الفعل في قولهم هب البعير وسرح اي نشط فيه فاستعملت استعمال كان
لتضمنها معناه واما هلهل فانما التزم تجرد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة
في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة في القرب
لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان نحو هلهلت اقوم ولكون افعال المقاربة
اي كاد ومرادفاته وافعال الشروع اي طفق ومرادفاته فروعا لكان ومحمولة عليها واما التزم
كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بان
لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال فهو ظاهر في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية
يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث
القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه متصلا به دون الماضي
بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على انه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت
واذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث
القيام فلما جعلت هذه الافعال على كان قصدا لمعنيان اي حدوث مصدرها وكون فا علها
مستقلا بها وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بان بل كان يكون مضارعا
مجردا ههنا واما علة في افعال المقاربة اعني كاد ومرادفاته ان يكون اخبارها كذلك
وجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذي فيها كانها للاستقلال والشروع ايضا
فهي ليست متضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط
فجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله تعالى قد كان من طول البلى ان يمصحا ولم يجز
ذلك في خبر فعل الاشتغال واما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعا بان ومنعهم من ان
يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن

بان للاستقبال خاصة والطمع والاشفاق مختصان به فهو الشبيه بعسى من الصدر ومن ثم
قد يحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليها نحو لعلك ان تسوهم قوله واذا النفي على كاد قال
بعضهم ان نفي كاد اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا فانا ارادوا
به انك اذا قلت كاد زيد يقوم فامعنى الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش
وكيف يكون اثبات الشئ نفيه بل في كاد زيد اثبات القرب من القيام فان اراد
ان اثبات كاد دال على مضمون خبره فهو صحيح وحولان قربك من الفعل لا تكون الا مع انتفاء
الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا
فمعول ايضا ان قصد قائل نفي الكود اي القرب فما كدت اقوم اثبات فهو من افحش غلط
وكيف يكون نفي الشئ اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك
المضمون بل هو الحق لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان
ما قربت من الضرب ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يكون مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة
تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة
على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا
تنافي بين انتفاء الشئ في وقت وثبوته في وقت اخر وانما التناقض بين ثبوت الشئ وانتفائه
في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا للثبوت مضمون خبره بل المفيد لثبوته
تلك القرينة فان حصل قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تع
فذبحوها وما كادوا يفعلون اي ما كادوا يذبحون بعد ذبحهم وما قربوا منه اشارة الى ما
سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين ما لونها ادع لنا
ربك يبين لنا ما هي وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقرب الفعل ايضا وان لم
يكن قرينة هكذا كما في مات زيد وما كاد يسافر قلنا نفي مضمون خبر كاد دال على
انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها قوله اذا غير النأي المحب
اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة المشبهة
لمن قال ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم انه للاثبات في الماضي نحو كان قوله تع وما كادوا
يفعلون او في المستقبل واستدل بكونه في المستقبل ايضا للاثبات بتخطئة الشعراء
ذا الرمة في قوله اذا غير النأي المحب وقولهم بلاه قد برح حتى ادى ذلك الى ان غير ذو
الرمة لم اكد بلم اجد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات
لم يخطئوه والجواب عن الاستدلال بقوله وما كادوا يفعلون اثبات الفعل مفهوم
من قرينة قوله فذبحوها الا من كاد ولكن عدم ولهذا لم يفهم في قولنا مات زيد
وما كاد يسافر لما لم يكن قرينة واما الجواب عن تخطئة ذي الرمة فبان تخطئتهم وتصويب
ذي الرمة في بديهته بناء على الدليل المذكور اي نفي القرب من الفعل لا يكون اثباتا

وقد خطاء المخطيء وذا الرمة في رؤيته من قال وقد سمع هذه الحكاية اصابت بديهته
واخطات رويته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات شبهة في قوله تعالى فذبحوها الاية ونفي
المضارع كقوله تعالى لم يكد يراها وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش كون زيادة
كاد قوله والثالث اي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر وقد ذكرنا المراد فات طفق
واخواتها تقال طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش عن بعضهم طفق فاو جاء
طفق يطفق كجلس يجلس واستعمل مضارع كاد واوشك من بين جميع الافعال المذكورة في
هذا الباب وندر اسم فاعل اوشك قوله وهو منك كاد اي في الاستعمال وقد يجي خبر جمل
جملة اسمية قال وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد يجي شرطية
مصدرة باذا نحو قولك جعل زيد اذا اكلت يغضب على ان الجزاء مضارع قال وقد جعلت
اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل قوله فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب
قوله ما وضع لانشاء التعجب اي فعل وضع لانشائه في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو ناهيك بزيد
ولله دره وواها له ويالك رجلا وكاليوم رجلا وويله رجلا لكن ينتقض بنحو قاتله الله
من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء وكذا قولهم
ابو جهل ربما الا ان نقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك
بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب
انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب
فلا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شيء ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو
ما يكون على صيغة ما افعل وافعل به دالا على المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى
عندهم فعل التعجب قوله غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء الحروف وهي غير متصرفة و
ايضا كل لفظ منها صار علما المعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا
لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال ولا سيما الى اخره
قد مضى ذلك في باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو ان لا يبنى الا مما وقع و
استمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق
ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتأمل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي
الذي لا يستمر فلا يستحق التعجب منها فلهذا كان ايهم صيغتي التعجب على الماضي اي ما افعله
قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعُل اذا
كان من غيره نحو ما اضربه وما اقتل لتدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة لان
باب فعُل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد و
ما اقتلك له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له والغا لم يستعمل

وهو صيغتان ما افعله وافعل به وهي غير متصرفة
مثل ما احسن زيدا واحسن
بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه
افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع
مثل ما اشد استخراجه واشدد
باستخراجه ولا يتصرف فيهما
بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز
المازني الفصل بالظرف وما
نكرة عند سيبويه ما بعدها الخبر
موصولة عند الاخفش والخبر
محذوف وبه فاعل عند سيبويه
فلا ضمير في افعل مفعول عند الاخفش
والباء للتعدية او زائدة ففيه
ضمير

منك غداه

هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعُل لبناء التعجب والتفضيل منه لا لذاته فلهذا لا يتعدى
الى المفعول الذى كان الفعل الثلاثى متعديا اليه بنفسه الا باللام كما رايت ولا يبنى فعل التعجب
من المبنى للمفعول لكما مرّ فى افعل التفضيل ويكون امتناع مجيئهما للمفعول اذا امن الالتباس بالفاعل
بكونهما ماخوذين من فعُل المضموم العين وهو لازم وربما بنى من المبنى للمفعول اذا امن الالتباس
بالفاعل نحو ما اجنّه وما اشبهه وما امقته الىّ وما ابغضه الىّ وما اشهاه الىّ فيتعدى كما ذكرنا فى افعل
التفضيل الى ما هو الفاعل بالى وبعد نحو احظى عندى عجبه وذلك اذا تضمن معنى الحب او البغض
قال سيبويه جميع ذلك مبنى على فعُل وان لم يستعمل وكان ابغضه واعجبه وامقته من بغُض وعجُب ومقُت وان لم يستعمل واشهاه من شهُو كما يقال وموت اليدين وقياس التعجب
من المبنى للمفعول ان يكون الفعل المبنى له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد
ما اشد واشدد ونحوهما نحو ما اشد ما ضُرب واشدد بما ضُرب وبنى ايضا من باب افعل
افعالا قياسا عند سيبويه وسماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما ابعضنى له والاخفش
والمبرد جوزوا بناءه من جميع الثلاثى المزيد فيه كما مر فى افعل التفضيل وربما سمع من غير
فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اى اكلهما وكذا يقال ما اذرعها اى
اوزنها وان لم يستعمل منهما الفعل ويستعمل منهما الفاعل نحو ابل وفارس وقد يبنى من
غير متصرف نحو ما انعم وابئس وكذا يجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما
احمقه وما انوكه وما الدّه وقد جاء ما احمره وشذ بحذف الهمزة بخلاف خير وشر فى
التفضيل نحوهما ويتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل فى الوزن
والاصل المبنى منه وشرايط بنائه وتصحيح العين نحو ما اقوله وما ابيعه وتعديته بما
يتعدى به افعل التفضيل توهم غير الكسائى من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل
التفضيل وقوى وهمهم تصغيرهم اياه فى نحو ما اميلح غزلانا شدن لنا واما الكسائى فوافق
البصريين فى فعليته ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب
المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وقد اعتذروا بفتح آخره بكونه متضمنا
لمعنى التعجب الذى كان حقيقا بان يوضع له حرف كما مر فى بناء اسم الاشارة فهو لتضمنه
معنى الحرف وبنى على الفتح لكونه اخف وما مبتدأ واحسن خبره اى شىء من الاشياء عجيب
من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا النصب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشبها
للمفعول حينئذ بعد افعل المشابهة للفعل مضمرا فاعله فهو فى موقع المفعول به فانتصب
انتصابه فهو نحو قوله ولتابعه هدناب عيسى جب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر
وهو ضعيف لان النصب فى مثل احسن الظهر وحسن الوجه بطل لصحة الاضافة الى
ذلك المنصوب كما مر فى باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب

تعليله
حله الموضوع بكذا او للتعليل الى

فى المعنى

سواء وكشابهة افعل التعجب
لا فعل التفضيل صح صح

عن تصحيح العين في نحو ما اقوله واسعد واقول به واسع به ان الاعلال نوع تصرف
وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجز الادغام في نحو اشدد به في التعجب كما جاء
في غيره واما التصغير فمع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعي
اطراده ويقيس عليه افعل به في جواز التصغير وانما جاز ذلك لانه لعدم التصرف
فيه شابه افعل الاسمي كابيض واحول منك قوله ويتوصل في الممتنع يعني بالممتنع ما
يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان والعيوب الظاهرة
نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن بل كان نحو ما اشد كونه قائما واما ما الزم النفي كما يبق
او مصوغا للمفعول او عاد بالمصدر مشهور فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب
منها اولا الى بيان المتصل منها اذ لا مصدر منفيا كنحو بئس او مصوغا للمفعول
كنحو جن وكذا لا مصدر لنعم وبئس ومدد ويدع حتى وقع شيء منها بعد ما اشد
واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يعبر التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم
نعل ما اقيله استغناء بما اكثر قائلته قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير كل
واحد منهما يستلزم الاخر لانك اذا قدمت الشيء على الشيء فقد اخرت المقدم عليه
عن المقدم يريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذ
من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه كان لم
يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين الفعلين المعمول وعاملها الضعيف
بالاجنبي فلا يجوز لعمه فما احسن امس زيدا على ان يتعلق امس باحسن وكذا ان تعلق
بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عامل التعجب وان كان
بين الفصل وفعله واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجاز الفراء والجرمي وابو علي
والمازني نحو ما احسن بالرجل ان تصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسط
بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا خلفه زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل
عند الاكثرين وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبرها وفيه ضمير ومن
زيدا اخبر كان وفيما قال بعد لانه كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد
ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن
واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى
في قولهم ما اصبح ابردها واصغر للعداة وما امسى ادفاها والصغر للعشي ولا يتجاوز
المسموع فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل خلافا لابن كيسان قوله وما ابتدائه
اي مبتدأ مع نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب كما انما يكون
فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من

من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب فجاز استعماله في التعجب
عن شيء يستحيل كونه محصل جاعل كقولك ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه استصحب من اللفظ
على هيئته وهي التعجب من الشيء سواء وله سبب ولا فهمزة افعل للتعدية ما كان لازما
بالاصالة او للتعدية ما صار لازما بالنقل الى فعل الى المفعول غير مفعوله الاول وهو
فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا الى ما اضرب زيدا لعمرو وهما مسند افعل خبره وفيه ضمير
راجع الى ما هو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الآخر ما موصول
بعدها صلتها والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف
الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى لائق لابهام التعجب
كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال النكرة غير
موصوفة نادر كقولهم شر اهر ذا ناب ولم يسمع مع ذلك مبتدا قال الفراء وابن درستويه ما
استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كانه جهل حسنه فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادراك ما يوم الدين ومن الله
ولله دره واي رجل كما قال وسمعنا خبرنا بما في سل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل
من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت واما احسن بزيد
فعند سيبويه افعل امر صورة ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل كالجم
اي صار ذا الجم والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة قد يحذف ان كان المتعجب منه
ان وصلتها اي احسن ان تقول اي بان تقول على ظاهر القياس وضعف قوله بان
الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل الماضي بمعنى الامر نحو اتقى الله امرؤ وبان صار ذا كذا قليل
ولو كان منه لجاز الحم بزيد واسحم به وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد
زيادتها في المفعول وقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر
لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعل كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل
صفه بالحسن كيف شئت فان فيه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت
مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب
بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار ذا كذا وان لم يكن شيء
منهما قياسا مطردا وانما لم يتصرف على هذا القول افعل وان خوطب مثنى او مجموع او
مؤنث فلم يقل احسنا او احسنوا او احسني او احسن لما ذكرنا من علة كون فعل
التعجب غير متصرف وسهل ذلك المجاز معنى الامر فيه كما الجئ في افعل بمعنى الجعل وصار
معنى ما فعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب فهمزة
افعل به على هذا للجعل كهي في ما احسن والباء زائدة في المفعول وهو كثير كما يجيء في حروف

الجر واجاز الزجاج ان تكون الهمزة للصيرورة فيكون الباء للتعدية اى احصل ذا حسن والاول
اولى لقلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لسار احسن فى الاحوال على صورة واحدة
بكون الخطاب لمصدر الفعل اى احسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا نحو قولك
احسن بزيد يا عمرو ولا تخاطب شيا آن فى حالة الان تقول معنى خطاب الحسن قوله ويجى و
يجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال لما احسن رجلا لعدم الفائدة وان خصصته
بوصف نحو رجلا حاله كذا جاز واذا علم المتعجب منه جاز حذفه نحو ما احسن لزيد وما
واحسن قال تعالى اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما
عند سيبويه فانه وان كان فاعل والفاعل لا يجوز حذفه الا انه بملازمة الجر ويكون
الفعل الذى قبله فى صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعوله اشبه الفضلة
فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم وان لم يلزمه الجر كما فى جانى من وجل وكفى بزيد لم يجز حذفه
ولا يتصرف فعل التعجب ولا فعل المفضل ولا مفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانهما
كجمودها صارت كنعم وبئس بما لا مصدر له ولا يجوز العطف على ضمير المستتر فى فعل
التعجب لانه لا يجى عنه بعدول الفعل الى التعجب معنى الفاعلية كما قدمنا بل حسناه الان اى
احسن حسن زيد فلو جئ بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعد المجانة واجاز ذلك قوم بعد
المنصوب واما فصل قلنا لما تقدم انه لا ينفصل الا بالظرف قوله افعال المدح والذم ما وضع
لانشاء مدح او ذم الخ قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم كما تقدم فى باب الكنايات فى بيان
ان كم الخبرية للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه
بهذا اللفظ فليس المدح موجودا فى الخارج فى احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا
الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا
فقول الاعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هى بنعم المولودة ليس تكذيبا
فى المدح اذ لا يمكن تكذيب فيه فهو اخبار بان الجودة التى حكمت بحصولها فى الخارج
ليست بحاصلة فهو انشاء جزء الخبر وكذا الانشاء التعجبى والانشاء الذى فى كم
الخبرية وفى رب هذا وجه غاية ما يمكن ذكره فى المشية ما ذكروا من كون هذه الاشياء
للانشاء ومع هذا فلى فيه نظر اذ يطرد ذلك فى جميع الاخبار فانك اذا قلت زيد
افضل من عمرو فلا ريب فى كونه خبرا لم يمكن ان يكذب فى التفضيل ويقال لك الحكم ليس متفضل
بل التكذيب انما يتعلق بما فضله زيد وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بلا شك ولا
يدخل التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك
اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل
او ليس بحاصل فكذا قوله ليس بنعم المولودة بيان ان النعمة اى الجودة المحكومة بثبوتها
خارجا ليست ثابتة وكذا فى فعل التعجب وفى كم ورب قوله ومنها نعم وبئس اعلم ان

افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون فاعلهما معرفا باللام او مضافا الى المعرف به او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما نحو فنعما هى وبعد ذلك المخصوص وبعد ذلك المخصوص وهو مبتدا او ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد ونعم الماهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم [illegible]

نعم وبئس في الاصل فعلان على فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم كما يجي في التصريف في
كل فعل حلقي العين اربع لغات الا ان الاكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان
العين قال سيبويه كان عامة العرب اجمعوا على لغة تميم وقد منع من قال استعمل طرفه على الاصل في
قوله نعم الساعون في الامر المبر ومنه قوله تعالى فنعما هي بفتح الفاء على احدى القراءتين ولم
يجيء اسكان العين مع ما لقصد الادغام وقرا يحيى بن وثاب في الشاذ نعم بفتح الفاء
بعذاب بئيس في القران الا مكسور الفاء ساكن العين وانما
لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب قوله شرطه ان
يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها كنعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف
الى ذي اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد
ليست لاستغراق الجنس كما ذهب ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة
المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله ان الانسان لفي خسر الا الذين
امنوا ولا يجوز ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بل هذا
على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل قلت امتناع التصريح في مثل
هذا نحو نعم كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد معنى المبالغة
المذكورة الامع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل المعنى انت الرجل
اذا قصدت المدح اي من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل
للاشارة الى ما في الذهن كما قال المصنف كما تكلمنا في باب المعرفة والدليل على فعليتهما لحاق التاء
التي لا تنقلب هاء في الوقف بها وهي انما تلحق الفعل واربعة احرف لات وثمة وربة ولعلت
كما مضى في باب المذكر والمونث ويدل على فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي نعما رجلين ونعموا
رجالا والضماير المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا جواز استعمال
جميع باب فعل استعمال باب نعم وبئس يقوي فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الا
وهو كونهما فعلين مسلوبين الا دلالة ... فاعلهما بتقدير المفرد كصفة
متقدمة على موصوفها كما في قوله والمومن العائذات الطير وجرد قطيفة وصار
معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكانه كان رجل نعم اي رجل جيد فصار مجموع
جملة بعدما كان جملة مستقلة ولهذا نظاير نحو قوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
وظننت زيدا قائما على ما مر في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله الرسل فان الجمل في هذه
الصور منسلخة عن معنى الجملية بدليل كون مضمون الاولى مبتدا ومضمون الثانية
مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومثل كلامهم ان
الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكية مطلقا وان لم يكن فان كانت
فعلية تركت على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات

اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا

سواء بعذاب بئيس

وكان زيد منطلقا

لسبحنه اى بدالهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزان بما يستحق مضمونها
ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قايما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثانى
باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما مر فى باب كان وحكى الجزان ان كان المضمون
مضافا اليه اذ لم يكن جزئاه مع ملاحظة الاسناد اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على
جزئيهما لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان فى باب كان نصب الثانى مناسبا
لرفع تشبيهما بالمفعول واما الجمل التى هى خبر المبتداء او ما اصله الخبر كخبر كان وما فى
مفعولى ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل فى كونها ذات محل من
الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر فلنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى
المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما فى سواء عليهم اانذرتهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد
كما فى سائر الجمل المذكورة اعنى بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا
بالفعل المقدم كما ذكرنا فكان الاصل نكرة فاعل و بئس لانه من حيث المعنى خبر
المبتداء الذى هو المخصوص كما يجى اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا
ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما فى اشتر اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده و
هو ايضا منكر فى المعنى كما مر فى باب المعرفة لداع لهم الى ذلك وهو انهم غلبوا تاخيرا
هذا المبتداء عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له فى النفوس وقع فاوردوا
الفاعل فى صورة المعرفة والظاهر وان كان نكرة فى الحقيقة فيكون الكلام المفيد
للمدح او الذم فى الظاهر مصوغا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكور من الا
شخاص او ذمه لا فايدة فيه وانما المدح والذم من اول الامر على وجه يعرف الظا
والجملة الفعلية كما ذكرنا فى تقدير مفرد هو الفاعل الموصوف بالفعل و ذلك لانه
سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار بمعنى جيد فكانه صفة مشبهة
ويجوز ذلك كون جميع الافعال فى المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجيد الرجل
ولقايل ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول تدعو اليه
وذلك ~~المخصوص بالمدح~~ ان المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبر لا خبر مبتداء
مقدر اذ لو كان كذا لم يدخل نواسخ المبتداء عليه مقدما على فعل المدح والذم و
مؤخرا عنه كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما واذا ظهر كونه مبتدا ما قبله
خبره فلو كان الخبر باقيا على جمليته لوجب ان يكون فيها عايد اليه ولا عايد والا اعتذار
بكون ذى اللام جنسا مستغرقا و كون الاستغراق لذو لغيره مغنيا العايد قد ذكرنا
ما عليه فلو كان كذا لم يجتمع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان المضمر
للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها فى حيز الا يجاب
والاعتذار بكون ذى اللام قايما مقام الضمير على ما قال المصنف لا يتم اذ لو كان فى

لان اسما واحدا لا يجر

نعم

ان نعت الرجل لعظ نعم الرجل

لا معنى الجنس كما مر فى باب المعرفة نحو اشتر اللحم

م

نوله

مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجع الى المبتدا وغير محتاج الى التمييز في نحو زيد
نعم رجلا وكنا في نعم رجلا زيدا ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قايم وليس
اذن اعتمادا الاندلسي بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذن
كالضمير الراجع بشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجلا مع ان رجل يطابق كل فرد فان لم يكن
فيه فلا يشار بها على ما في الذهن على زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني
لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان تكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه
المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير وتؤيد كونها بتقدير المفرد دخول حروف الجر عليها نحو ليس
مطر وكقول الاعرابي لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء
وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير وليس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك
وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله والله ما ليلى بنام صاحبه
اي بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف نحو بنام صاحبه وحكى قطرب
نعيم الرجل على وزن شديد وكريم فهذه الحكاية ان صحت يؤيد كون نعم كالصفة
المشبهة فيحمل على ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على
انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس
الرجل والله لنعم الرجل انت مع انهما لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشياء
هي التي غرت الفراء حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كانا كذا لم يكن لبنيهما بعد
وجه الاشكال ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيها الظرف
ولا غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيد مبتدا
ونعم الرجل خبره اي زيد رجل محمود فلم يحتج الى الضمير العايد الى المبتدا لان الخبر في
تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل لتحصيل التفسير
بعد الابهام كما مر ويدخله عوامل المبتدا موخرا نحو نعم الرجل كنت وقوله حبنا النعم
السيد ان وجدتما على كل حال من محل ومترم وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس
نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل باللام زايدة كما ذكرت او مضمرا
مفسرا بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وانما
لزم كون الفاعل مع تقدم المبتدا لان تقدمه كما بينا دور بالنسبة الى الخبر ويدخله
مقدما نواسخ المبتدا نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم جدا
لا يرجع الى المبتدا والا لم يحتج الى التفسير بل هو مضمر قبل الذكر مفسر بما بعده على الذي
روي ان كان كالشاذ لقلته في نحو قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما ونعموا قوما ليس
الضميران اي هم والواو براجعين الى الموصوف والا لم يفسرا قوله مميزا بنكرة
منصوبة اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤ

[نعم البصرة والكوفة]

انما قال بين اهل المصرين لعلتين احديهما عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما
رجلين ونعموا رجالا ونعمت امراة لان ذلك نوع تصرف ولهذا اجاز وانعم المراة
هند كما اجاز وانعمت المراة لكن الحاق تاء التانيث اهون من الحاق علامتي التثنية
والجمع لانها يلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطرد
نعمت المراة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان الضمير المفرد
المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدمه اليه الا معنى شئ [مايعود]
يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمونث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب
افادة معنى التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل
فيه كان اولى لما ميز هكذا الضمير فيتصرف فيه افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا
كونعما رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نسوة اتفاقا منهم ايضا
واما الضمير في ربه رجلا فالبصريون يلتزمون افراده للعلة الثانية المذكورة
والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا
اليه سعيد لانه مثل قوله وربها زوجة وبالها قصة وما لك من ليلى وقد تصرف
في الضمير كما رايت فاما ضمير هذا الضمير فذهب الجزولي وتبعه من شرح كلامه الى
لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما
عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير و
التانيث واما عند اهل البصرة فلانهم لو التزموا افراد الضمير لجاز اللبس اذا قصد [افراده كما التزموا]
المثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك والمصنف بمطابقته لما قصدوا وهو الحق ولكن
الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال الله تعالى
بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرين رجلا بين المبهم وتمييزه الا في الضرورة
فاطنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل
بين ذا في حبذا وتمييزه فيجوز لاستغنائه عنه كما تقول حبذا رجلا زيد وحبذا زيد [بجوزه]
رجلا ولا يجوز ان يجئ لهذا الضمير التوابع كالبدل والتاكيد والعطف لانه من شدة
شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بتمييزه وهو المخصوص يلزم لهذا الضمير غالبا ان [للمقصود ولزم التمييز]
يميز وقيل في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا ان المميز محذوف اي بئس
مثلا مثل القوم الاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل
القوم مثل الذين او حذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجئ
وقد يجئ عند المبرد وابي علي تمييز الفاعل الظاهر حسن للتاكيد قال تزود مثل زاد ابيك
فينا فنعم الزاد زادا ابيك زادا وقال تعالى سبعون اي ذراعا وهذا يجئ الحال في قسم [اي ذرعها اذا المصدر لا يجمع عند انما سبعون ذراعا]
[ذرعها]

فايما ويقال جائيا للتاكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام وتاويل
السبب سيبويه مثل نا حابك على ان مثل حال من مفعول تزود وهو زادا وقوله بتزود ر
او بما مثل تعالى ذرعها سبعون اي مذروعها اي طولها مصدر بمعنى المفعول وقوله
او بما مثل فنعما هي اختلف في ما هذه فقيل كافة هيأت نعم وبئس للدخول على الجملة
كما قيل في قلما وطالما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في
الحروف والاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان
يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما وعدم مشابهتهما الحروف الا انه يحتاج
الى تكلف في اضمار المبتدا او الخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة
بمعنى الذي فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها ففي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم
ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا مخصوص وفي قوله نعما يعظكم به المخصوص محذوف
وتضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها
في نعما هي لان هي مخصوص اي نعم الذي فعله الصدقات وكذلك قولهم دققته
دقا نعما وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى ذي الشيء بمعنى فنعما هي
نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص ويضعفه عدم مجيء
ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال
اني مما ان افعل ذلك اي من الامر ومن الشان ان افعل ذلك قال وان شئت قلت
اني مما افعل بمعنى ربما افعل كما يجيء في الحروف بل يجيء ما بمعنى شيء اما موصوفة او غير نحو ما احسن زيدا عند سيبويه
موصوفة كما مر في الموصولات فايضا يلزم حذف الموصوف اي المخصوص
واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به ولبئس ما شروا به انفسهم وهو قليل
كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير فنعم
الشيء شيء يعظكم به وبئس الشيء شيء شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله
نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اي فتى فجعت به ويكون ان
يكون ما نكرة كما في قوله تعالى كبرت كلمة كلمة صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة
التمييز المذكور والمخصوص محذوف اي قولهم وفي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم عال
ان يكفروا ويجوز ان يكون على هذا القول اي كون ما بمعنى الشيء وقوله اشتروا به انفسهم
جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا لاستحقاقهم للذم وان يكون صفة مذموم
محذوف وقوله ان يكفروا بدل من ذلك المذموم او خبر مبتدا محذوف والجملة
بيان للمذموم وقال الزمخشري والفارسي في احد قوليهما نكرة مميزة منصوبة المحل
اما موصوفة كما في نحو فنعما هي وقولهم دققته دقا نعما بالجملة والمخصوص محذوف